

لواء دكتور محمد صلاح سالم

الديمقراطية الزعومة في إسرائيل



الديمقراطية المزعومة في إسرائيل

تاليف لواء تكتور محمد صلاح سالم

> طبعة سنة ٢٠٠٢م



عين للدرسات والبحوث الانسانية والأُعِتَماعية BIN FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES فلسطين وعلى حساب أطلها سنة ١٩٤٨م والظروف الدولية والإقليمية التى ساعدت على قيام هذا الكيان الاستيطاني ، وثانيها محور يتناول نظام الحكم في إسرائيل والأحزاب والقوى السياسية الفاعلة فيها ودور العسكريين . أما المحور الثالث فيناقش الطبيعة العنصرية وسياسة الاستيطان باعتبار كل منهما نقيضاً للايقراطية . وأخيراً يناقش المحور الأخير مسألة التناقض البديهي والمنطقي بين الدولة الإيقراطية والدولة اليهودية .

ونى هذا كله ، نجد معلومات مهمة استطاع مؤلف الكتاب الدكتور محمد صلاح سالم أن يقدمها للقارى ، ورعا لا يمكن أن نجدها لدى مؤلف لا يمتلك خبرة المؤلف ووسائله . ولكن الأهم من هذا كله أن الدكتور محمد صلاح سالم أفاد من هذه المعلومات فى تقديم تحليل للموقف السياسى فى إسرائيل ، وينا ، التصورات النهائية حول الديمقراطية المزعومة فى إسرائيل .

والله الموقق والمستعان دكتور قاسم عهده قاسم يستند الوجود السياس الإسرائيلى القائم فى فلسطين المحتلة إلى مجسوعة متشابكة من المرامل هيأت له أسباب النشر و والبقاء والنمو وذلك فى مواجهة كل الصعوبات التي تنبع أساساً من النشأة (الاصطناعية) للمجتمع الإسرائيلي.

وقد كان من أبرز عواصل هذا الوجود ، والذي يرجع إلى ما قبل عام ١٩٤٨م . حين قام في فلسطين مجتمع اليشوف في ظل الانتداب البريطاني ، حيث لعبت موجات الهجرة دوراً حاسماً وإيجابيا. هذه الموجات لا يكمن مغزاها الرئيسي في عددها بقدر ما يكمن في أنها استطاعت (بالتعاون مع قيادة المنظمة الصهيونية العالمية) الإمساك بالفرص التي منحت لها لكي يطوروا مجموعة من المقانق الاجتماعية والسباسية الجديدة ، مستفيدين من ظروف الحرب الصالمية الأولى وانهيار الإمبراطورية العثمانية ووعد بلغور والانتداب البريطاني ، والتغيرات التي حدثت في المنظمات الصهيونية في كل من أوروبا والولايات المتحدة ، عا مكنهم من انتهاز الفرص السباسية والاقتصادية من أجل مزيد من النعو الحركي الديناميكي.

تعد الحركة الصهيرنية العامل الأول الذي ساعد على خلق إسرائيل ويمكن فهم الصهيرنية السياسية المتميزة عن الصهيرنية الدينية والثقافية من خلال تتبعنا لفكر تيردور هرتزل (١٨٦٠ - ١٩٠٤م) الذي يعد رائد الحركة الصهيرنية الحديثة ، لقد أكد هرتزل أن مسألة اليهود ليست مسألة دينية أو اجتماعية ولكتها مسألة قرمية ، لذلك فإن إنشاء دولة يهودية ذات سيادته، الذي يحل المشكلة.

كسا استطاع وايزمان بمساوماته الطويلة مع كل من ألمانيا وتركيا ، إقناع إنجلترا بفكرة إنشاء دولة يهودية فى فلسطين تحت رعاية بريطانيا بحيث يهاجر إليها نحو مليون يهودى يطوروها وينقلوا الحضارة إليها ويكونون بمثابة حرس فعال لقناة السريس.

وهكلا تلاحمت مصالح الاستعمار والصهيرنية ، فوجد الاستعمار في الصهيرنية أداة منظمة نشطة لاستخدامها في أغراضه التوسعية ، كما وجدت الصهيرنية في الاستعمار واعماً يقدم لها الحماية ويشركها معه في استغلال الشعوب. ولما كان الاستعمار البريطاني هو زعيم المسكر الاستعماري في ذلك الوقت كان من الطبيعي أن ترقى الصهيبونية في أحضاته وتسعى لتحقيق وعد بلفور واقامة وطن قومي فيها.

ساعد على هذا التخاذل المنظمات الدولية والذي بدأ منذ اشتراك بنيامين كوهين (وهو يهودى أمريكى) في صياغة صك الانتداب ووضع نصوصه ومواده ثم رفع المشروع إلى وزارة الحرب البريطانية فأقرته ، وقدمته إلى عصبة الأمم التي أصدرته كقرار منها وكأنه بنصوصه ومواده من صنعها ، ومنذ ذلك الحين والمنظمتان الدوليتان (العصبة ثم الأمم المتحدة) تعدان مسؤولتين عن قيام إسرائيل. كذلك تأكدت خطيئة الأمم المتحدة يوم قكنت الصهيونية والولايات المتحدة الأمريكية بالضغط والتضليل من الحصول على الأغلبية مساء ٢٩ نوفمبر

هناك بعض الأنظمة بصبع الحديث عنها غير ذي جدري دون التعرض أولاً لنشأة وتطور الأحزاب فيها ، وينطبق ذلك على نظام الحكم والحياة السباسية في إسرائيل.

إن تاريخ الأحزاب الإسرائيلية قديم بل يرجع إلى ما قبل قيام الدولة بكشير ، فجذور أحزاب البوم ترجع إلى الحركة الصهيونية في أواخر القرن الماضى ، وهذا أمر يحتم على كل راغب في التعرض لنظام الحكم في إسرائيل أن يتناول متابعاً نشأة وتطور الأحزاب الإسرائيلية للتعرف على جوانبها المختلفة وتأثير بعضها وان قل تميله في البرلمان (الكنيست) على سير الأحداث ثم ينتقل بعد ذلك لنظام الحكم.

وعندما نستعرض عقيدة الأحزاب المختلفة وأثرها على الخط السياسى لكل منها ، نجد أن الدينيون لهم رأى مخالف للعلمانيين ، فاعتراضهم على وجود دستور مكتوب قام من منطلق أن نصوص الهالاخاء (الشريعة) تعلو أية نصوص أخرى ، وانه ليس من المنطقى أن تقبل إسرائيل أن تجعل شرعية قانونها الأساسى تستمد من غير النصوص الإلهية. أما العلمانيون فجاء اعتراضهم من منطلق أن وجود الدستور في تلك المرحلة سيعطل من حركة الدولة وانطلاقها ، كما سيؤثر في تطور النظام السياسي لها.

ولقد علل بن جوريون اعتراضه على الدستور الدائم بقوله :

(أن وضع دستور دائم فى هذه المرحلة سيخلق الباب أمام تطبيق العديد من الأساليب). وهذا هو ما حال دون وجود دستور مكتوب فى إسرائيل حتى الآن ، وهذا بدوره يدعو إلى التساؤل حول إمكانية النظام الإسرائيلى من مباشرة سلطاته دون وجود دستور بحدد ويضبط العلاقات بين الأجهزة المختلفة ؟

إن ظاهرة نشره الحركات السياسية ليست غريبة عن الأنظمة البرئانية ، فبالإضافة إلى الأحزاب التى تتمتع بنظرة شمولية للقضايا ، وتعالج الكثير من المجالات بما فيها السياسة الخارجية للدولة ، هناك مجموعات من المواطنين يقتصر اهتمامها على قضية معينة خاصة تعتبرها من القضايا الأساسية. وتعالجها بمعزل عن القضايا الأخرى. وتعمل هذه المجموعات بشكل عام كمجموعات ضفط من خارج البرلمان الذي يعطيها مجالاً أوسع للمناورات لعدم اتباعها لقوانين النشاط البرلماني.

وسرعان ما تنحل هذه المجموعات اثر تحقيق الهدف العبنى الذى قامت من أجله أو التباس ذاك الهدف وعدم تحقيقه ، أو إنشقاقات فى صفوفها. أما فى إسرائيل فيختلف الأمر إذ أن معظم الحركات والأحزاب تعمل فى إطار ما يسمى (بالإجماع القومى) ولهذا تحاول الأحزاب الإسرائيلية الكثيرة على الفرز بتأييد الحركات أو الالتفاف عليها.

والملاحظ أن التخبط السياسى الذى يعيشه الإسرائيليون هو المناخ الذى ساعد على نشوء الحركات الجساهيرية فى إسرائيل. كما أن مصير تلك الحركات ومدى تأثيرها يرتبط ارتباطأ وثبقاً (بأمن الدولة).

فالسلطات والمؤسسات الإسرائيلية الحاكسة تشدد على تربية اليهودعلى قدسية (من البلاد) وإخضاع جميع مرافق الدولة وطاقاتها لمتطلبات هذا الأمن ، فأى صدام مسلح على (حدود الدولة) يعطى السلطات إذا أرادت المبرر لإنهاء ووقف أى احتبجاج أو مطالب اقتصادية موجهة ضد السلطات.

وأى احتجاج حول الوضع الاقتصادى للدولة أو أية أزمة اجتماعية ينتهى عجرد تلويع السلطة (بالوضع السياسى الأمنى المتدهور للدولة) وأى خركة تعمل لتضييق الفجوة الاجتماعية بين الطبقات والطوائف فى الدولة والتى تكرسها السلطة ينتهى عملها هذا عند (خطر يداهم أمن البلاد) لهذا فإننا نرى أن الرضع السياسي الأمنى يساهم بشكل رئيسي بتجميد أي نقاش أو مطالب اقتصادية أو اجتماعية لأي قطاع من قطاعات الدولة.

إن معظم الحركات التي قامت في إسرائيل اعتقلت أن برامجها ستنقل (الدولة من الخطر الذي يهدد أمنها).

فرأت حركة غوش ايمونيم مثلاً:

(أن الخطر على أمن الدولة يكنن فى الانسحاب الإسرائيلى من المناطق المحتلة عـام ١٩٦٧م) ، بينما اعتقدت حركة (السلام الآن) أن تسلط الدولة على مليون عربى يشكل خطراً على طابعها الميز.

ومعظم الحركات الجساهيرية في إسرائيل قامت بهدف الاحتجاج على الواقع السياسي والأمنى على الصعيدين الداخلي والخارجي ، وإن دل قيام هذه الحركات فإنه يدل على التخبط السياسي الذي يعانيه الفكر وتعيشه الدولة الصهيونية بجميع أحزابها.

إن إسرائيل تدعى دائما أنها الدولة الديمقراطية الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط ، وتحاول أن تربط نفسها دائما بالديمقراطية الأوروبية والأمريكية وتنهم دول الشرق الأوسط بالنخلف الناجم عن غياب الديمقراطية. ولقد استغلت الدعاية الصهيونية الإسرائيلية نفمة الديمقراطية لتحقيق عدة أهداف أولها اكتساب عطف الدول الغربية المحبة للديمقراطية والتي نجحت الصهيونية في أن تجعلها تنظر إلى قضية الشرق الأوسط من منظور أنها صراع بين الديمقراطية والديكتاتورية.

الديمقراطية تمثلها إسرائيل والديكتاتورية تمثلها الدول العربية ، وأنها أيضا صراع بين التقدم الذي تمثله إسرائيل بفضل نظامها الديمقراطي والتخلف الذي تمثله الدول العربية.

ومن خلال هذا الادعاء الصهيونى كسبت إسرائيل الرأى العام الأوروبى والأمريكى ونجعت الصهيونية أيضا في إخفاء الوجه القبيع للنظام السياسى الإسرائيلى القائم أصلاً على فلسفة عنصرية تجاوزت بكثير الفلسفة العنصرية التي استندت إليها حركة الاستعمار العالى خلال القرون الشلاقة الأخيرة. فالعنصرية التي تقوم عليها إسرائيل عنصرية مركبة ومعقدة بحيث أصبحت جزءاً لا يتجزأ من النظام السياسي الإسرائيلي، وقد انعكست هذه العنصريةعلى مجالات الحياة المختلفة داخل المجتمع الإسرائيلي الذي اصبع يتكون من فئات وشرائع سكانية مصنفة تصنيفاً عنصرياً.

وعندما واتت شارون الفرصة وأصبح رئيساً لوزواء إسرائيل .. كانت أول تصريحاته عِثابة بيابة بيان عسكرى حيث قال إن حرب استقلال إسرائيل عام ١٩٤٨م لا تزال مستمرة ، ثم انخوط فى دفاع حار عن الصهيونية ، وأطلق حمم ترسانته المدججة بالسلاح الأمريكي لمحاولة وأد الانتفاضة الفلسطينيين ، ادعى أن عرفات لم يعد شريكاً فى عملية السلام !! غير أن تحركاته وتصريحاته آنذاك ، لم تحقق متاصده ..

وعندما وقعت واقعة أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م في أمريكا ، حاول شادون أن يزج بالمنظمات الفدائية الفلسطينية في قائمة المنظمات الإرهابية ، ولكنه لم يتمكن من ذلك لأن أمريكا كانت حريصة على عدم انفراط عقد التحالف الدولي المساند لحريها ضد الإرهاب ، غير أن هزيمة حركة طالبان وتنظيم القاعدة اقترن بتصعيد همجى للعدوان الإسرائيلي ضد الفلسطينيين ... وهو ما أدى إلى رد فعل ثأرى فلسطيني. كان شارون يترقعه ، وقد تعمد أن يوصف المنظمات الفدائية بالإرهاب ... ثم يتسجاوز الحدود والأعراف السياسية والدبلوماسية في حديث أدلى به لمجلة أمريكية وادعى فيه أن عرفات بعد إرهابيا !! ، وأنه لا يمكن التعامل معه حالياً حتى بعد أن استجاب الرئيس عرفات للضغوط وأعلن وقف وتجميد يرهابيا ...

والمثير أن شارون لا يغتال الفلسطينيين بالسيف الصهيوني وحده ، وإنما يؤازره الآن في ذلك ضوء أخضر أمريكي ... بل والسير على نفس المخطط الذي وضعه مناحم بيجن منذ نشأة الدولة ، حيث قام شارون إثر عودته من زيارته الأخيرة لواشنطن بالتوجه إلى قير مناحم بيجين ووضع على ضريحه سيفاً وتذكارات قديمة من فندق الملك داود !.

وسيتم تناول هذه الموضوعات كالآتي :

الفصل الأول: نشأة دولة ١٩٤٨م ، الفصل الثانى: الحياة السياسية داخل إسرائيل ، الفصل الثالث: طبيعة العنصرية الإسرائيلية والاستيطان إليهسودي ، الفصل الرابع: الديمقراطية في إسرائيل . وفي محاولة صادقة أقدم قطعة من فكرى وخبرتى مع احترام كامل للحقيقة وصدق التعامل مع الواقع في زمن أصبحت المعلومات عصب مستقبل الأجيال بل ومحور الحياة ذاتها.

والله نسأل لأمتنا العربية المجد والرفعة ولمصرنا الحالدة كل تقدم ونجاح لتبقى دائماً كاتبة لأروع آيات البطولة في تاريخ الإنسانية وتظل أبداً كعبة كل قلب وحبة كل عين.

د.محمد صـــلاح ســــالم القاهـــــــرة ۲۰۰۲م

الفصسل الأول نشأة دولسة ١٩٤٨م

نشأة العسه بيونيسة ~ وعبد بالغبور ١٩١٧م – الإنسباب البريطاني ١٩١٧ – ١٩٤٨م .

نشأة الصهيونية :

السهيرنية :

حركة غربية سياسية استعمارية نشأت في أوروبا تحت ستار ديني في القرن التاسع عشر واستهدفت خلق كيان مفتعل في فلسطين العربية. من شأنه أن يكون قاعدة متقدّمة للسيطرة على المناطق الاستراتيجية في الوطن العربي واستغلالها، ومنع أيّة محاولة وحدوية عربية من شأنها أن تقف في وجه المصالح الفربية.

منذ مطلع القرن السابع عشر حين أخذت الإمبراطورية البريطانية تتطلع إلى تأمين طرق تجارتها مع الهند ومع مستعمراتها في الشرق ، وإلى التحكم في عقدة المواصلات العالمية ولدت فكرة توطين البهود في فلسطين ، مسستغلة واقع الانفلاق الذي تعيشه العناصر البهودية وقسكها بتراثها الديني الأسطوري الذي يتحدث عن أرض الميعاد وصهيون وهيكل الرب،

لهذا ولأنّ الدول الأوروبية عصوماً ويريطانيا خصوصاً كانت تطعع في استعصار الوطن العربي وقزيقه واستخلال خيراتة ، بدأت تظهر في هذه الدول دعوات لإعادة البهود إلى فلسطين تحت شعار ديني تراثي، ليكونوا حاجزاً بشرياً يربط آسيا بإفريقيا ويربطهما معاً بالبحر المتوسط فتشكل في هذه المنطقة وعلى مقربة من قناة السويس قوة صديقة للاستعسار وعفوة لسكان المنطقة . وفي هذا يقول الوزير البريطائي آيمري في مذكراته :

(نحن ترى من وجهة النظر البريطانية الخالصة، أنَّ إقامة شعب يهودى ناجع فى فلسطين سيدين بوجوده وفرصته فى التطوير إلى السياسة البريطانية. كما أنَّه سبب ثمين لضمان البغام عن قناة السَّريس من الشمال).

كانت أولى دعوات إعادة اليهود إلى فلسطين، دعوة المحامى الإنجليزى الشهير هنرى فنش ١٩٢١م وذلك فى مؤلف العودة العالمية الكيرى أو دعوة إلى اليهود. وبعد ذلك بحوالى ثلاثين عاماً عمل كروموبل على التقرب من اليهود بهنف استخدامهم لمشروع استيطان فلسطين. فكان أن سمع بعودتهم إلى الجزر البريطانية سنة ١٩٥٥م بعد أن كانوا قد طردوا منها قبل أكثر من ثلاثة قريد ١٩٧٠م لينافس المول التجارية الأخرى التى تضم كل منها جماعة يهودية ثرية لها دور بارز فى توسيع التجارة الخارجية لتلك المول.

خلال حملته على مصر وسورية ابريل ١٧٩٩ أصدر نابليون بونابرت إعلاناً دعا فيه جميع يهود آسيا وأفريقيا للاتضواء تحت لوائه من أجل إعادة تأسيس أورشليم القديمة.

قى تلك الفترة وحتى منتصف القرن التاسع عشر ظهر الاهتسام الفرنسى بمشروع توطين البهود فى فلسطين لتوظيفهم لصالح مخططاتهم التوسعية الاستمعارية فى المشرق العربى. وكان المشل الرئيسى لهذا المشروع أرنست لاران السكرتير الخاص لنابليون الثالث. حيث وضع سنة ١٨٦٠م كتاباً بعنوان (المسألة الشرقية وإحياء القومية اليهودية). أبرز فيه المكاسب الاقتصادية التى ستجنيها الدول الأوروبية فى حال إعادة اليهود إلى قلسطين ، داعباً أوروبا كلها لاتنزاع فلسطين من الإمبراطورية العشائية ومنحها لليهود.. ويشير المؤرخ الصهيونى (رسالة عن عنوان (رسالة بدون توقيع تحت عنوان (رسالة يهودى إلى اخرته) ظهرت مطبوعة فى فرنسا وإنجلترا تتضمن خططاً لبعث اليهود كأمة. وقد تحدد الرسالة عن حدود للدولة اليهودية المقترحة بعبارات تجارية أكثر منها توراتية.

وإثر سيطرة محمد على باشا على سورية ، أخذت فكرة توطين اليهود فى فلسطين طابعاً. عملياً متزايداً من قبل بريطانيا.

وفي عام ١٨٤٥ وضع الكولونيل (جورج غاولر) حاكم أستراليا الجنوبية مشروعاً الاستعبار فلسطين مشيراً إلى مصالح بريطانيا في الصهيونية حيث يقول:

(لقد وضع القدر سوريا ومصر في طريق بريطانيا إلى أهم مناطق تجارتها مع البلاان المستعمرة الهند والصين والأرخييل الهندي وأستراليا ، وقدر لبريطانيا أن تمارس نشاطاً كبيراً في تهيئة الطروف الملائمة في هاتين المقاطعتين. ويتعمين على بريطانيا أن تجدد سورية براسطة الشعب الوحيد القادر على تنفيذ هذه الرسالة والذي يمكن استخدام طاقت، دوماً ويصورة فعالة، أعنى أبناء هذه الأراضي المقيقيين، بني إسرائيل).

وقد قام اللورد (شافتسيرى)السياسى البريطانى الكبير بتقديم مشروعه لاستبطان اليهود فى فلسطين تحت الحماية الأوروبية إلى اللورد (بالمرستون) وزير الخارجية البريطانية. وتابع تقديم مشاريعه وطروحاته بهذا الخصوص حتى تم تعبين قنصل بريطانى فى القدس.

ثم كتب عام ١٨٧٦م دراسة توضّع أهمية استيطان فلسطين والدور الذى يمكن أن يلعبه البهود في التجارة العالمية. مؤكداً على ضرورة تنمية القومية البهودية واستخدامها كقرة تحويلية في تلك البلاد القديمة.

ثم أشار اللورد شافتسيري :

أنَّ قرصية البهود موجودة وقد كانت موجودة لمدة ثلاثة آلاف عام ولكن الإطار الخارجي وهو الرابطة المتوجّة له لا زالت ناقصة. وأكد أنَّ الأُمَّة بحاجة إلى بلاد، الأرض القديمة ، والشعب القديم، وهذا ليس تجربة اصطناعية إنَّها حقيقة، إنَّها التاريخ.

مع بدايات العقد الخامس من القرن التاسع عشر تحركت الدعوة إلى توطين اليهود في فلسطين إلى سياسة رسية يجرى البحث عن وسائل تنفيذها ، كما روجت الصحافة البريطانية في تلك الفترة لهذه الدعوة فظهرت مقالات عديدة في صحيفة (التايمز) وصحيفة (جلوب) تحثُّ على تنفيذ مشروع توطين اليهود في فلسطين ثمَّ نشطت في تلك الفترة الإرساليات والجمعيات البريطانية العاملة لتحقيق هذا الفرض فتأسس في لندن صندوق اكتشاف فلسطين بهدف قويل دراسات وأبحاث عن فلسطين كما قام السير (جين هنرى دوتانت) مؤسس السليب الأحمر الدولى بتأسيس جمعية استعمار فلسطين .

ولعب (دونانت) دوراً أساسياً فى تأسيس وقويل (جمعية أحباء صهيون) التى نشطت بين يهود أوروبا الشرقية ونظمت منهم أول هجرة صهيونية إلى فلسطين عام ١٨٨١م.

وفي عام ١٨٧٠ م تأسست أيضاً في يربطانيا جمعية الآثار التوراتية وكان من أهدافها:

(البحث عن الآثار والتسلسل الزمني والتاريخ القديم والحديث لبلاد آشور والجزيرة العربية ومصر وفلسطين . وغيرها من المناطق التوراتية كما تراها).

وأيضاً الجمعية الألمانية للأبحاث الفلسطينية التى تأسّست فى سنة ١٨٧٧م. ثم تأسست جمعيات أخرى فى فرنسا وألمانيا مثل المدرسة الفرنسية للدراسات التوراتية والأثرية التى تأسست فى فرنسا ١٨٩٠م.

أمًا في ألمانيا فكانت الجمعية الألمانية للدراسات الشرقية التي تأسست في سنة ١٩٩٧م. وغيرها من الجمعيات الأخرى التي كان هدفها بشكل عام بعث التوجه اليهودي نحو فلسطين ودفعهم عملياً بالجاه استيطانها.

حتى العقد الثامن من القرن التاسع عشر لم يكن ثمثة تنظيمات يهودية ذات طابع صهيونى والتنظيمات السّابقة على ذلك كانت ذات منشأ ودعم حكومى فرنسى ، بريطانى ، ألمانى. وغير يهدوية في أغلب الأحيان. نظراً لأنّ البهود أحجموا عن الاستيطان في فلسطين وامتنموا عن الهجرة إليها. فقد كان سيرهم نعو اندماجهم في المجتمعات التي يعيشون فيها يغطر خطرات سريمة. والمهاجرون منهم كانوا يفضّلون الولايات المتحدة على الرغم من أنّ فلسطين كانت مفتوحة أمامهم ، فكانت أمريكا بالنسبة إليهم هي أرض الميعاد.

من الراضع أنّ الحركة الصهيونية جاءت كثمرة من ثمارالفكر الاستعماري الغربي وتعبيراً عن حاجة من حاجاته. فقد أرادت الإميريالية تجمعاً بشرياً بشكّل حاجزاً وجيشاً تستخدمه في استراتيجيتها تجاه الرطن العربي، وكانت الصهيونية جهازها العملي والموضوعي، وكان اليسهود هم الأدوات العاملة لهنا المشروع. وقبل ظهور المفكرين الصهاينة اليهود كانت الصياغات الأساسية لمشروع الاستيطان والتهجير جاهزة قاماً.

فغلال هذا العمل المتواصل من قبل القادة الأوروبيين الغربيين تمكنوا من استقطاب عدد من اليهود الأثرياء المستفيدين من حركة الاستيطان والتوسع وهؤلاء أخذوا يتبنون المقولات والمسارسات التوسعية الأوروبية وبلورتها في المجاه برنامج عمل شامل لإقامة وطن قدومي لليهود في فلسطين، والأصع لإقامة قاعدة متقدّمة للفرب الاستعماري تمزّق وحدة العرب والإسلام وهكذا انتقلت الفكرة من التربة الأوروبية غير اليهودية إلى التربة اليهودية. وأخذ هؤلاء المتنفعين من المشروع الصهيوني في تحريك مشاعر اليهود وحتّهم على العمل من أجل الموردة إلى فلسطين بالترغيب والتركيب عما منذ أوائل الشمانينات من القرن التاسع عشر الموردة إلى فلسطين بالترغيب والتركيب عما منذ أوائل الشمانينات من القرن التاسع عشر

حيث تأسّست حركة أحباء صهيون في روسيا وبولونيا ورومانيا من أجل تمويل تهجير اليهود إلى فلسطين ومساعدة الذين هاجروا منهم على الاستبطان هناك، ثم استدت إلى أوروبا الغربية وخاصة بريطانيا.

خلال التحرك الصهيرتى الفربى المكتف للاستفادة من البهرد فى تحقيق الأهداف التوسعية والاستغلالية لعب الأثرياء اليهرد المستفيدين والمتأثرين بالأفكار الاستعمارية الأروبية دورا هاما فى التحضير لبلورة الحركة الصهيرتية ، ونقلها من مجرد أفكار وطروحات إلى حركة منظمة سياسية يقودها الأثرياء والحاضات اليهود، المتشبعون بالأفكار التوسعية والنفعية، وهذا ما كان صهاينة الغرب برغبون به.

كان هناك رواد بهود بعثوا قضية العودة وتحدثوا عن الدولة اليهودية ودعوا إلى إحياء أرض إسرائيل. وهؤلاء الرواد كانوا متأثرين بالأفكار الاستعمارية، ومصلحتهم تقتضى العمل على الاستفادة من العناصر اليهودية المنتشرة فى أكثر بلدان العالم، وتحديداً يهود شرق أروبا الذين كانوا قى وضع اقتصادى سيئ. حيث كانوا يشعرضون لعمليات الاضطهاد السياسي والتضييق الاقتصادي.

يُعتبر البريطاني اليهودي الثرى موسى مونتجبوري أول من أبدى اهتماماً ملموساً في فلسطين، حيث زارها سبع مرات في الفترة مابين ١٨٢٧-١٨٧٥.

وقدَّم المساعدات المالية، وانشأ المدارس والعبادات واستأجر أراضي زراعية ليعمل فيها اليهود، وبنى مساكن شعبية سنة ١٨٥٩ خارج أسوار مدينة القدس. ويحلول سنة ١٨٩٢م أنشأ أيضاً ٨ ضواحى أخرى.

وأنشأ الأثرياء اليهود الفرنسيون سنة ١٨٦٠ الاتحاد اليهودى العالمي الذي ساهم في مجال الاستعمار الزراعي، حيث أسس سنة ١٨٧٠م أول مدرسة زراعية يهودية في فلسطين باسم (مكفيه يسرائيل) أي رجاء إسرائيل. وذلك على مساحة قدرها ٢٠٢١م٢ تابعة لقرية يازور. بالقرب من يافا ، وقام بتمويل المشروع البارون (روتشليد) ، البارون (هيرش).

وكان من أوائل اليهود الذين نادوا بإقامة دولة يهودية في فلسطين الحاخام يهودا القلعى ١٩٩٨-١٩٧٩م ، حيث نشر كتاباً دعا قيبه اليهود إلى بذل نشاط خاص لإعادتهم إلى فلسطين وإحياء لفتهم المقسّد. وقد اعتبر عودة اليهود الجماعية بداية الخلاص الذي وعد به جميع الأنبياء، وأشار إلى أنَّ المسيح سيظهر بين المهاجرين الرَّداد. وأصدر اليهودى الصهيوتى تشفى هيرش كاليشر ١٩٧٥-١٩٧٤م كتاباً بعنوان (البحث عن صهيون) بالعبرية سنة ، ١٩٦٦م أكد قيد أنّ الخلاص لا يحتاج إلى مجىء المسيح ، ودعا إلى عقد مؤقر للأثرياء اليهود بهدف تأسيس جمعية لاستيطان أرض إسرائيل ، تقوم بعملية قريل الاستيطان اليهودى لفلسطين. ودعا الفقراء اليهود للسبادرة إلى استيطان فلسطين، وقد ساهم كاليشر في تأسيس جمعية استيطانية يهودية في فرانكفورت وأخرى في برلين 18٦٤م جمعية استعمار أرض إسرائيل.

كما أصدر اليهودى موسى هس سنة ١٨٦٧م كتاباً باللغة الألمائية أسماه (بعث إسرائيل) دعا فيه إلى قومية يهودية لتحرير القنس وعودة اليهود إلى وطنهم القديم ، وإقاصة المستوطنات فى فلسطين تمهيداً لإقامة الدولة اليهودية فى فلسطين تحت الحماية الفرنسية. وفى هذا يقول:

(إنَّ الأمم المسيحية لن تعارض إطلاقاً إنشاء وطن لليهود في فلسطين ، طللا أنَّ ذلك يضمن لها التخلص من شعب غريب شاذ يسبب لها المشاكل الكثيرة. إنَّ من مصلحة فرنسا أن يستوطن الطريق التجارى المؤدى إلى الهند والصين شعب موال قاماً لمصافها الاقتصادية والحضارية، وستكون فرنسا صديقتنا المخلصة التي ستعيد لشعبنا مكانته في تاريخ العالم).

ثم صدر كتاب لليهودى الصهيوتى ليوبنسكر سنة ١٨٨٧م بعنوان (التحرر الذاتى) ، وها فيه إلى أنّ التحرر الذاتى) ، وها فيه إلى أنّ اللهود. مع الإشارة إلى أنّ ليهود. مع الإشارة إلى أنّ ليونسكر كان في بداية حياته من أنصار الاتنماج في المجتمعات الأوروبية. ولكن بعد زيارة قام بها إلى لندن تذكر لفكرة الاتدماج تليية لرغبة البرجوازية اليهودية في دول أوروبا الفربية، وقد انتخب بنسكر سنة ١٨٨٤م رئيساً طوكة (أحباء صهيون).

ومن بين الرُّواد الأوائل أيضاً اليهودى بيريز سمولينسكين ١٨٤٣ - ١٨٨٥ م الذي كرَّس جهده للدعوة إلى بعث القرمية اليهودية، فكتب مقالات متعددة تشير إلى ضرورة عودة اليهود إلى وظنهم القديم وحلَّ المسألة اليهودية، داعياً إلى بعث القرمية اليهودية في أرض الشتات بإقامة منظمة يهودية عالمية وتوسيع قاعدة الشقافية اليهودية للأبناء على أمل الحلاص لليهود. واعتبر بيريز دعوة الاندماج انحراقاً وخيانة للتراث اليهودي، مؤكداً على أنَّد بدون المهرية لا وجود للتوراة ويدون التوراة لا وجود لشعب إسرائيل ، ولقد انضمٌ إلى حركة أحباء صهيون. وظهر أيضاً في هذه الرحلة اليهودي (مرشيه ليلينلوم) ١٩٤٣- ١٩٥٠ م ، الذي دعا إلى هجرة اليهود الروس إلى فلسطين لإقامة المستوطنات فيها قهيداً لإقامة دولة يهودية. وفي عام ١٩٨٨م. جمع مقالاته وأعاد طباعتها ونشرها في كتاب دعا فيه إلى بعث الشعب اليهودي في أرض أجداده المقتسة، وقد انطم إلى حركة أحباء صهبون وأصبع عضواً في لجنتها التنفيذية ونشط في دعم وتطوير مستوطناتها في فلسطين.

أمًا المؤسّس الحقيقي للصهيونية اليهودية السياسية فهو تيودور هرتزل ١٩٨٠-١٩٠٤ ، الذي كان منهجه يكمن في توظيف اليهود لحلَّ مشاكل الغرب والنظر إلى المسألة اليهودية كمشكلة سياسية دولية غربية تجتمع كل الأمم المتحضَّرة أي الغربية لمناقشتها وإيجاد حلَّ لها، والحلَّ هو ببساطة (الخروج) كالخروج من مصر. لكن هذه المرَّة سيتُم بُراقية الرأى العام الغربي وعماونة صادقة من الحكومات المنيَّة.

لقد دعا هرتزل إلى هجرة بهودية علنية بمساعدة دولة أوروبية كبرى معتمداً على فقراء اليهود الذين يشكلون قوة عاملة رخيصة ، مشجعاً البرجوازية اليهودية على الهجرة ، لأنّها ستجد في الوطن الجديد مجالاً لممارسة حرّبتها بعيدة عن منافسة البرجوازية الأوروبية.

ويعتبر كتاب هرتزل (دولة اليهود) الذي صدر سنة ١٩٨٦ ذا أثر كبير في تشكّيل الحركة الصهيونية الحديثة وتطورها وقبل أن ينشر كتابه قام بنشاط فعّال التقى خلاله مع شخصيات يهودية ثرية بحث معها مشروع الدولة اليهودية ، مثل المليونير الشهير البارون هيرش كما التقى مع عدد من القادة البريطانيين الصهيونيين في لندن سنة ١٩٨٥م ، منهم صموئيل منونتامو الثرى اليهودي والنائب في مجلس العموم عن حزب الأحوار، وخرج من الملقاء ببعض بعض الأفكار المتعلقة بغلسطين الكبري بدل القديمة. وحاول مراوأ الاتصال بالسلطان العثماني خدّه على منح اليهود فلسطين وفي هذا قال :

(إذا منحنا جلالة السلطان العثماني فلسطين بمكتنا بالمقابل تنظيم مالية تركيا بأكملها، وسنشكّل هناك جزءاً من متراس أوروبا بالحجاه آسيا وقاعدة أمامية للمدنية ضد البربرية. وسنظل كدولة محايدة على اتصال مع أوروبا كلّها التي يتعين عليها أن تضمن وجودنا).

لقد قاد هر تزل المنظمة الصهيونية باتجاه نوعين رئيسيين من النشاط:

 ١ - بناء المؤسسات الصهيونية للختلفة الضرورية لوضع الأفكار الصهيونية التوسعية موضع المعارسة. لا إجراء الاتصالات مع كبار المسؤولين فى الإمبراطوريات القائمة بهدف الحصول من إحداها على الدعم الكامل لمشروع استعمار واستيطان فلسطين وإقامة الدولة اليهودية .

المؤتمر الصهيوني الأول :

ونتيجة لهذه الجهود المكثفة التي قام بها هرتزل تمّ عقد المؤتم الصهيوني الأول في مدينة بازل بسويسرا سنة ١٨٩٧م. وقد حدّد المؤتم هدف الصهيونية الأساسي وهو:

(إقامة وطن لليهود في أرض إسرائيل معترفاً به وفقاً للقانون العام وذلك عن طريق إجرا احت أولها تطوير أرض إسرائيل بشكل منظم بواسطة توطينها باليهود المزارعين والحرفيين والمهنى).

كما قرّر المُؤثّر إنشاء المنظمة الصهيونية العالمية، وأقرّ لواتحها التنظيمية وانتخب هرتزل رئيساً لها وللجنتها التنفيذية .

المؤتمر الصهيرني العالمي :

نشر بنيامين زئيف هرتسل (۱۸۹۰ - ۱۹۰۵ م) في ۱۶ فيراير ۱۸۹۹ م كتابه (دولة اليهرد) ، و بعد جهود متواصلة نجح في تنظيم مؤثر صهيوني عبالي حيث عقد في بازل بتاريخ ۲۹ فيراير ۱۸۹۷م ، واشترك في هذا المؤثر ۱۹۷ مندوبا عن الجاليات اليهودية من جميع اللول

وأكد المؤتمر أن هدفه الأول :

(إقامة جمعية قومية لشعب إسرائيل و أعطى فى الوقت ذاته المسار السياسى الرسمى للصهيونية كحركة بعث قومية إقليمية تسعى لتحقيق وإقامة وطن قومى لشعب إسرائيل فى أرض إسرائيل).

وأقر المؤقر الوسائل اللازمة لتحقيق هذا الهدف و أطلق عليها (برنامج بازل) نسبة لمكان انعقاد المؤقر.

وفى أعقاب المذابح ضد اليهود فى روسيا سنة ١٩٠٣ م طرح هرتسل فى المؤثر الصهيونى السادس للمناتشة موضوع تهجير و توطين اليهود فى هضاب (نيروبى) و هذا ما عرف (بشروع أوغندا) ، وكان هذا المشروع اقتراحا بريطانيا. وقد صار نقاش حاد حول (مشروع أوغندا) و عارضه بصفة خاصة مخطر بهرد روسيا. وذلك انطلاقا من الملاقة الأسطورية التي تربط اليهود (بأرض إسرائيل) · و طالبوا بربط البعث القرمي لليهود عضويا مع أرض إسرائيل. و بالتالي قرر المؤقر إرسال بعشة لدراسة إمكانيات الاستيطان في النطقة المقترحة و ترك اتخاذ القرار للمؤقر السابم.

وعشية انعقاد المؤتمر السابع في بازل عام ١٩٠٤ توفى هرتسل. و رفض المؤتمر اقتراح أوغندا نهائيا وأكد على أن البعث القومي لليهود يرتبط ارتباطا عضويا (بأرض إسرائيل).

وهكذا نجع هرتسل بإقامة حركة منظمة ذات جهاز تنفيذى حيث يسئل المؤتمر الصهيونى العالى الهيئة العليا لليهود حيشما تواجدوا و انبثقت عن المؤتمر اللجنة التنفيذية الصهيونية. وهى اليوم الإدارة الصهيونية وتعمل على تنفيذ سباسة المركة الصهيونية والقيام بالمهام العملية التي تقر في كل مؤتمر.

وفي المؤتم الأول تأسست المنظمة الصهيونية العالمية التي عملت كهيئة للسياسة الخارجية يروح (برنامج بازل). ومثلت اليهود في مؤتمرات عالمية ·

وتشكل الوكالة البهردية لأرض إسرائيل الذراع التنفيذية للمنظمة الصهيرنية في فلسطين والتي ساهمت بشكل فعال بتحضير وتكتيل وتحريك اليهود وإعدادهم للهجرة ووفرت الشروط اللازمة لاستيعابهم في فلسطين وبالتالي لبعث مشروع الوطن القومي للبهود وإقامة دولة فلسطين.

لقد انخرط في الحركة الصهيونية تيارات صهيونية متعندة ، دون أنَّ يكون لهذا التعدُد أيَّ تأثير على الأهداف الجوهرية المتحشلة بإنشاء الدولة اليهودية، العميلة الموالية للغرب. فكلها كانت تسعى لحلُّ المسألة اليهودية ولو على حساب اليهود أنفسهم.

وجميعها كانت استجابة للممارسات الاستعمارية الغربية، وكان التيار الدينى أشد التيارات وجميعها كانت استجابة للممارسات الاستعمارية الغراتية والتفسيرات المعطاة لهذه النصوص. وقد عبر عن وجهة نظر النيار الدينى داخل الحركة الصهيونية الحاخام صموئيل علي إيزاكس ١٩٧٥-١٩٧٧م الذي كتب عن الحدود الصحيحة للأرض المقلسة، وعن وجود دلال تبقر باتواب رجوع جزئي لليهود إلى الأرض المقلسة في مستقبل قريب منها:

- ١ تشوء الحكم النستوري.
- ٢ الاعتمام المتزايد بالأرض المقدّسة.
- ٣ ازدياد خطورة المسألة اليهودية .
 - ٤ تعاظم الحركة الصهيونية.
- ٥ تحديد أرض المبعاد بالاعتماد على سفر العدد الإصحاح الرابع والمشرون ، الآبات (من ١-١٧) باعتبار تلك الحدود منحة أعطاها الرب ميراثا لليهود.

وكانت هناك تيسارات واتجاهات تدعسو إلى التسركييز على فلسطين الكيسرى أو فلسطين والبلدان المجاورة. وكان يسمل هذا التيسار ديفييز تريتش ١٨٧٠-١٩٣٥م الذي عالج هذا الموضوع مع هرتزل ، ليُشار إلى تضمين برنامج بازل عبارة فلسطين الكبرى ، أو فلسطين والبلدان المجاورة لها .

كها ظهرت تبارات أخرى متعددة منها التّبار الإقليمى الذى كان يتزعمُه (إسرائيل زانفويل) ١٩٢٩-١٩٢٩ وكانت أهدافه استيطانية استعمارية شأنه شأن كلُ التّبارات السهيونية.

واعتباراً من المؤتر الصهيونى الثامن ١٩٠٧م تبلود نوع من الفكر الهجين الصهيونى يجمع بين التبارات المختلفة لحدمة المشروع الصهيونى حيث أطلق شعاد (الصهيونية المركبة) الذى أطلقه حاييم وايزمان الذى تزعم المنظمة الصهيونية بعد الحرب العالمية الأولى وأقام حلفا مع بريطانيا الإقامة ما اعتبره ونستون تشرشل دولة عازلة من النمط الأوروبى فى فلسطين من أجل المفاط على الوجود البريطاني فى الشرق الأوسط عامة ومنطقة قناة السريس خاصة.

وعد يلفور ١٩١٧م المرحلة الأولى (١٨٩٧ - ١٩٩٤م) : من المؤتمر الصهيوني الأول إلى الحرب العالمية الأولى

قبيل المؤتمر الصهيوني الأول وعند بداية الهجرة الاستيطانية إلى فلسطين في أواثل الشمانيات من القرن الماضى كان إجمالي عده يهود العالم 0.00 مليون وكانت أعلى نسبة منهم (حوالي 0.00) تقطن بلاد أيروبا المشرقية وبخاصة روسيا تليها أوروبا الوسطى والفسريية (0.00) ثم العول المسيوية (0.00) بينما لم تنهد نسبة يهود الرلايات المتحدة (0.00).

وكان أكبر تجمع يهودى يضم حوالى خمسة ملايين منهم يخضع للحكم القيصرى الذى حصر أقامتهم في مقاطعاته الغربية البولندية دون سائر أنحاء روسيا وعرفت هله المقاطعة التى امتنت من بحر البلطيق إلى البحر الأسود به Pale of Settlement أي (الفناء) وضيق عليهم وتكررت الهجمات الجماهرية الروسية التى عرفت بالبجروم Pogrom على الجاليات المتحدة اليهودية فيها عا دفعها إلى الهجرة خارج روسيا فتدفقت جموعهم نحو الولايات المتحدة الأمريكية ودخلها منهم ٢٠٠٠٠ في الفسترة من ١٨٨١م إلى ١٨٩٩م و ٢٠٠٠٠ في الفسترة من ١٨٨١م إلى ١٨٩٩م و ١٠٤٥٠ ا

مقارنة بهذه الهجرة لئات الآلاف من اليهود إلى الولايات المتحدة لم تزد هجرة اليهود إلى فلسطين بدافع الصهيونية خلال الفترة ذاتها أي في المقدين السابقين والتاليين للمؤتمر الصهوري الأول (١٩٨٠ - ١٩٩٤ م) على ٢٠٠٠ وجاحت هذه الهجرة في موجنين:

الأولى من (الفناء) ومن رومانيا بين ١٨٨٢- ١٩٠٣ م وعددها حوالي ٢٠٠٠

والثانية معظمها من (الفناء) بين ١٩٠٤-١٩١٤ م وعددها حوالي ٤٠٠٠٠

وعلى رغم قلة عدد هؤلاء المهاجرين فقد كان لدخولهم فلسطين فى هذه الفترة بالغ الأثر على مستقبل الحركة الصهيونية ذلك انهم شكلوا النواة البشرية اللازمة للمجتمع الصهيونى الجديد المؤمع إنشاؤه من حيث نظرتهم الاستعلابية على أهل البلاد من العرب وطموحاتهم القومية وخيراتهم المتنوعة المستقاة من بيئة (الفضاء) القاسية ونظرياتهم الاجتماعية حصيلة احتكاكهم بتيارات روسيا وأوروبا الفكرية عشبة الثورة البلشفية.

وضع المؤقر الصهيونى الأول بزعامة هيرتزل برنامج الحركة الصهيونية الذى عرف (بيرنامج بازل) واستمر العمل به إلى ان حل محله عام ١٩٥١م (برنامج القدس) الذى وضع فى أول مؤقر ينعقد مع قيام دولة (إسرائيل) . وحدد البرنامج غاية الصهيونية بالألمانية على إنها خلق موطن Heimstatte للشعب اليهودى فى فلسطين بعضنه (القانون العام) واقرب تعبير بالإنجليزية له Heimstatte عمر Homestead الذى يعنى (مكان منزل الفرد) وكان هدف هرتزل من الإصرار على هذه الصياغة ، وهو الداعى جهاراً إلى قيام الدولة اليهودية، التخفيف من مخاوف كل من الدولة العشمانية وحلفائها والمتدنين اليهود وكبار أثرياؤهم من دعاة الاندماج بالمجتمعات الأوروبية فأرسى بذلك سابقة فى التمويه على الهدف من دون التخلى عنه أصبحت من أهم وكائز الاستراتيجية الصهيونية فيما بعد. أما الوسائل التي حدها يرنامج بازل لتحقيق الغاية الملتة فهي:

- ١ الاستيطان الزراعي وغير الزراعي.
 - ٢ تنظيم الشعب اليهودي بأسره.
 - ٣ تعزيز الشعور بالهوية البهودية.

وكانت الاتفاقات مع الحكومات لتحقيق هدف العسهيونية وهى وسائل لا تزال تعسل الصهيونية بها إلى يومنا هذا علساً انه منذ انعقاد المؤثر الصهيوني الأول بدأت سلسلة مؤثرات لم تنقطع تعقد في القدس لاستكمال تحقيق الهدف المنشود.

وصل هرتزل مبكراً إلى قناعة واسخة بان أولى أولويات العمل الصهيونى يجب ان تكون الحصول على (براء) شرعية Charter لاستيطان فلسطين من الدولة العثمانية ولا شك انه كانت أمام نظره تلك البراءات التى منحتها الدول الاستعمارية الكبرى بريطانيا وهولندا عبر القرون إلى شركات خاصة للاستثمار والاستيطان في مناطق أسبوية وافريقية بدأت به (شركة الهند الشرقية) البريطانية في أوائل القرن السابع عشر وانتهت بالبراء التى منحتها الحكومة البريطانية عام ١٨٩٩م إلى (شركة أفريقيا الجنوبية) التابعة لسيسل رودس لاستعمار منطقة (الزمبيزى). واستعان هرتزل بقبصر ألمانيا للتأثير على السلطان عبد الحميد عام ١٨٩٨م فسأله القيصر:

(قل لي بكلمة ماذا تريدني ان اطلب من السلطان)

فأجاب هرتزل (شركة ذات براءة Chartered Company تحت الحماية الألمانية).

وفشل هرتزل فى مساعيه مع القيصر كما فشل فى مساعيه مع السلطان عبد الحبيد الذى قابله عام ١٩٠١م. وعلى اثر فشله هذا لذى اسطنبول اتجه هرتزل فى سعيـه نحو بريطانيـا مانحة البراءات العظمى ...

وفى عام ١٩٠٧ مقابل وزير المستعمرات البريطانى جوزيف شمبرلين واقترح هرتزل عليه استيطان منطقة العريش فى سيناء فوافق شمبرلين إلا أن المحادثات مع الحكومة المصرية أخفقت فيما كان من شمبرلين نفسه إلا أن عرض عام ١٩٠٣ م على هرتزل براء لاستيطان أفريقيا الشرقية ولحرص هرتزل على الحصول على براءة من بريطانيا بالقات اقترح على المؤتمر الصهيوني السادس عام ١٩٠٣ م إيفاد بعثة لتقصى أوضاع المنطقة الأفريقية المقترحة عا أثار معارضة شديدة داخل المؤتمر اتهمت هرتزل (بخيانة الصهيونية) لتخليه عن فلسطين.

ومع أن مشروع أفريقيا لم يتحقق وتوفى هرتزل فى العام التالى فقد نجع هرتزل فى تنييه حركته إلى أهمية البراء القصوى كما نجع عبر المؤقر الصهيونى واتصالاته مع صائمى القرار فى وضع الحركة الصهيونية على خريطة الدبلوماسية الدولية وفى الحصول على عرضين استيطانيين من أكبر عاصمة استعمارية فى العالم.

وقامت خلال هذه المرحلة أثناء حياة هرتزل وبعد وفاته أهم المؤسسات الصهيونية وعلى رأسها المنظمة الصهيرنية ذاتها التى اصبح المؤثر هيئتها التشريعية والسياسية العليا وضمنت المنظمة إمكان كسب قاعدة شعبية لها على أسس تمثيلية ديمقراطية عبر نظام (الشاقل) بقيمة رمزية قدرها مارك واحد أو فرنك أو شلن ينتخب كل مائة دافع شاقل عشلاً واحداً عنهم في المؤتمر. وأمن هذا المصدر دخلاً لتغطية نفقات المؤتمر ذاته ونفقات لجنته التنفيذية ومكتبها المنبقةتين عنه عن طريق الانتخاب أبضاً. وضمنت هذه الترتيبات استمرار المنظمة كمؤسسة تؤمن انتقال السلطة بالتنابم.

وقام التنظيم الصهيبونى فى مختلف البلاد على أساس اللامركزية والتوافق مع القوانين المرعة فارتبطت الجمعيات الصهيبونية المحلية طوعاً باتحاد عام Federation لكل بلد ارتبط بدوره باللجنة التنفيلية المركزية واقر مبكراً مبدأ التعددية وأضيف لتنظيم الاتحادات الأفقى تنظيم عمودى أفسح المجال لاتضعام أحزاب عقائدية غير مرتبطة ببلد معين عرفت بالاتحادات المنفصلة صحين عرفت بالاتحادات وحكنا المنفصلة Operate Union المنفصلة ومتدينة . وهكذا ورغماً عن المعارضة الشديدة التى واجهتها الصهيونية فى بادئ الأمر من الانماجيين ومن المتدينين عموماً، أوجدت الأطر والمبادئ الكفيلة بتوسيع دائرة التأييد لها إلى أقصى الحدود عند توفر الظروف الملائمة وغدت المنظمة الصهيونية الهيئة اليهودية القادرة على الادعاء عمداقية تميل الشعب اليهودى بأسره . إضافة إلى المنظمة الصهيبونية، تأسست مؤسستان أخريان أثناء حياة هرتزل بقرار من المؤقر.

الأولى: الصندوق الاستمماري اليهودي Jewish Colonial Trust عام ١٩٩٩م. والثانية : الصندوق اليهودي القومي Jewish National Fund عام ١٩٠١م.

أما الصندوق الاستعمارى، وهو الهبشة المالية الرئيسية للمنظمة الصهيونية ، فكان التجسيد لفكرة (الشركة اليهودية) التى ذكرها هرتزل في كتابه (دولة اليهود) والمرشحة لاستلام البراءة من مانحيها وتأسس الصندوق في لندن كشركة مساهمة محدودة برأس مال ممان قدره مليونا جنيه اكتتب منه حوالى ٠٠٠ ، ٤٠٠ جنيه فقط بسبب إحجام كبار المولين البهود عن المساهمة فيه ، بيد انه لاقى تجاوباً واسعاً لدى الفقراء البهود الذين اقبلوا على شراء أسهمه بسعر جنيه واحد للسهم، لكونه يجمع للمرة الأولى فى تاريخ للؤسسات البهودية بين هدفى الربع المادى والخدمة القرمية. وتفرع عن الصندوق عدة شركات مصرفية بدت على أنها الأدوات الميذانية الصهيونية المفصلة آنذاك وأهمها:

- شركة الانجلر بالستين ١٨٠٣م.
- شركة الجلو ليفانتين المصرفية ١٩٠٨م.
- شركة تطوير أراضي فلسطين . Palestine Land Development Co. 1908

وجبيعها سجلت في لندن كشركات مساهمة محدودة وأسست (الانجلو بالستين) فروعاً لها في كل من بيروت والقدس ويافا والخليل وحيفا وصفد وطبريا، بينما أسست (الانجلو لبفانتين) فرعاً في اسطنيول ، أما (شركة تطوير أراضي فلسطين) فأصبحت الأداة الرئيسة لشراء الأراضي بياسم (الصندوق القومي اليهودي) وهو الصندوق الذي خصص لتمريل شراء الأراضي في فلسطين على ان تبقى ملكاً للشعب اليهودي غير قابلة للتصرف وتؤجر لليهود من دون سواهم ولا يسمع لغير اليهود المسل فيها. وتم تسجيل الصندوق في لندن كشركة (محدودة بالكفائة ويدون رأس مال موزع في اسهم) ، وقيام الصندوق على أساس الجبياية الشعبية بواسطة طوابع بريد وصناديق صغيرة خاصة وضعت في المنازل والمؤسسات العامة حيثها وجدت جاليات يهودية في العالم، فخلق بذلك طقة واسعة من اليهود العاديين المؤيدين مباشرة لأهداف الصهيونية.

والصندوق وإن لم يلعب دوراً حاسماً في شراء الأراضي في هذه المرحلة بالذات ، فيانه قد يمكن من تحقيقه بعد ذلك وقد جسد منذ البداية عبر المبادئ التي قيام عليها خطوط الاستراتيجية الصهيونية الاقتصادية الكبرى الهادفة إلى إنشاء اقتصاد في المستقبل منفصلا عن اقتصاد عرب فلسطين مما يشكل قاعدة لقيام الكبان السياسي عليها لاحقاً.

ومن أهم المؤسسات الصهيبوتية في هذه المرحلة ، ان لم يكن أهمها ميدانيا ، مكتب فلسطين The Palestine Officeالذي تأسس عام ١٩٠٨م ، وعكس في تشاطاته توجه المركة الصهيوتية بعد وفاة هرتزل وتجميد السعى للحصول على ابراءة نحو العمل الاستيطاني المكتف وتولى إدارته البيروقراطى البروسى ارثور روبين (١٩٧٦ - ١٩٤٣ م) اللى جعل من المكتب الهيئة المشرفة العليا على كافة النشاطات الصهيرنية فى فلسطين ، ونسق من خلاله عمليات شراء الأراضى ، سواء كانت من قبل المؤسسات الصهيرنية الرسمية أو من قبل شركات خاصة أو أفراد روضع خطة جغرافية apopolitical لشركات خاصة أو أفراد روضع خطة جغرافية الاستيطان المتصل على محاور ثلاثة :

أولها السهل الساحلي بين ياقا وحيفا

وثانيها السهل الداخلي بين حيفا وطبريا

وثالثها حوض الأردن من طبريا إلى أعالى النهر

وهى الخطة التى تم تنفيذها لاحقا وأرست البنية التحتية الأرضية للدولة اليهودية. وروبين هو الذى رعى فى هذه المرحلة التجارب الأولى للقرية الجماعية التعاونية (الكيبوتس) التى أصبحت لاحقاً رأس حربة فى أعقاب وعد بلفور.

وقيزت هذه المرحلة أيضا بظهور تنظيم عمالى حزبى بين صغوف مهاجرى الموجة الثنائية المرحلة أيضا بظهور تنظيم عمالى حزبى بين صغوف مهاجرى الموجد الثنائية المرحل و الروسى الأصل و تزعم التنظيم الفلسطينى منه ديفيد بن جوريون الروسى البولونى الأصل (١٨٨٦ - ١٩٧٣م) الذى دعا إلى ضرورة تكييف النظريات الماركسية والاشتراكية الدولية مع ظروف العمال البهود فى فلسطين ، ذلك أن هؤلاء يسمون إلى تأسيس وطن تومى لهم فيها فطالب به (الاستيلاء على العمل) Conquest of Labour فلستعمرات والمتشآت اليهودية فى فلسطين.

أى عنم السماح للعرب بالعمل فيها . وهكذا تم التلاقى بين القاعدة العمالية الشعبية والمؤسسة السياسية الصهيوني عن الاقتصاد والمؤسسة السياسية الصهيوني عن الاقتصاد الصهيوني عن الاقتصاد العربي، ووضعت أسس التحالف السياسي اللاحق بينهما وفي الوقت تفسمه تألفت أول مجموعة عمالية مسلحة يهودية باسم Hashomer 1908 (الحسارس) التي كمان من أهم أهدافها إخراس العرب من المستعمرات اليهودية فجاحت نذيراً مبكراً عاهو آت.

والمفارقة الكبرى طوال هذه الفترة هى حاجة المنظمة الصهيونية إلى المال ، بسبب موقف كبار المولين اليهود منها. غير ان كبار المولين إياهم هم الذين سدوا هذه الثغرة ليس عبر المنظمة أو مؤسساتها ، لكن بما قلموه مباشرة إلى المستوطنين فى فلسطين ، وكان على رأس المنطقة أو مؤسساتها ، لكن بما قلموه مباشرة إلى المستوطنين فى فلسطين ، وكان على رأس مؤلاء الممولين من غير الصهاينة اسما (Non-Zionist) البارون ادموند روتشيلد (Non-2ionist) عميد الفرع الفرنسى للعائلة الذى لولاه لاتهارت حركة الاستيطان الصهيونية بكاملها ما بين أوائل الثمانينات وعام ١٩٩٤، فقد بلغ ما أنفقته جمعية (أحياء صهيون) وهى اكبر جمعية روسية صهيونية فى (قطاع الاستيطان) فى فلسطين بين ١٨٨٤ م وانعقاد المؤتر الصهيوني الأول عام ١٨٩٧م مليونى فرنك ، بينما بلغ ما أنفقه روتشيلد بمفرده خلال الفترة ذاتها أربعين مليون فرنك.

وهكذا مهما اختلفت دوافع الأطراف اليهودية ، فان الظاهرة المواكبة لتطور الصهيونية إلى الآن تشير إلى ان مساعى هذه الأطراف جميعاً تصب دوماً في مصب واحد.

المرحلة الثانية (١٩١٤ - ١٩١٧م) :

من بداية الحرب العالمية الأولى إلى وعد بلغور

إذا كانت الحرب تصنع التاريخ وتحدث تغييرات جذرية في سنين أو اشهر أو حتى أيام قد بحتاج السلم إلى عقود بل إلى قوون للإتيان بمثلها فان الحرب العالمية الأولى خلال السنوات ١٩١٤-١٩١٨ م قد صنعت تاريخ المشرق العربي كله حتى الآن.

ومع أن الإمبراطورية المتمانية غلات في القرن التاسع عشر (رجل أوروبا المريض) إلا ان سياسة بريطانيا العظمي الثابتة كانت الحفاظ عليها تجاه أطباع روسيا القيصرية إلى ان قررت بريطانيا احتلال مصر عام ١٩٨٣م ومئذ ذلك الحين أخذت الهوة تتسع بين اسطنبول ولندن وهكذا عند اندلاع الحرب العالمية الأولى حاربت الدولة العثمانية بجانب ألمانيا والنمسا والمجرضد التحالف الثلاثي المؤلف من روسيا وبريطانيا وفرنسا الذي انضمت إليه الولايات المتحدة لاحدة.

وباشتراك اسطنبول في القتال برز احتمال هزيمتها وبالتالى تحديد مصير ولاياتها العربية بما فيها فلسطين بعد الحرب وعلى اثر فشل جمال باشا قائد الجيش العثماني الرابع في اقتحام قناة السريس عام ١٩١٥م وتولى القوات البريطانية المرابطة في مصر تحت قيادة الجنرال اللنبي زمام المبادة زاد احتمال هزيمة الدولة العثمانية ودخول جيوش اللنبي الولايات العربية وزاد معه نشاط الأطراف المعنية في التعاول والتفاوض فيحما بينها بالنسبة استقبل هذه الولايات. فكانت المحادثات بين الشريف حسين والمندوب السامى البريطاني في مصر السير هنرى مكماهون (يوليسو ١٩١٥ - مسارس ١٩١٦م) ومصاهدة سايكس - بيكو البريطانية -الفرنسية (مايو ١٩١٦م) والمحادثات بين بريطانيا وأمريكا والمنظمة الصهيونية (١٩١٥ - ١٩١٧م) التي أدت الى (وعد بلغور).

عكست معاهدة سايكس-بيكو اعتراف الحليفين المحاربين الكبيرين بحقوق في المشرق العربي كما عكست شرههما على اقتسام غنائم الحرب فيما بينهما والواقع ان هذا الاتفاق الغنائي كان جزءاً من اتفاق ثلاثي ضم روسيا القيصرية وشمل تقسيم الولايات العربية ، ويلاحظ انه بالنسبة إلى الدول العربية المزمع إنشاؤها أنها محاطة باليابسة لا منفذ لها إلى البحر سوى عبر النقب جنوب غزة بينما الساحل اللبنائي - السوري يقع تحت الحكم البريطاني المباشر ويقع النصف الجنوبي من العراق والمحاذي تخليج العرب تحت الحكم البريطاني المباشر أما بالنسبة إلى فلسطين فنصت معاهدة سايكس - بيكو ان تكون من غزة إلى شمال عكا وغرب نهر الأردن تحت حكم (دولي) Internationalمن دون تحديد صفته على ان تحكم بريطانيا خليج عكا - حيفا والسهل بينهما.

لم تكن المنظمة الصهيونية عند اندلاع الحرب أو خلالها فى وضع تحسد عليه بصفتها منظمة دولية لها قروع فى جميع الدول التجارية. فبينما كان مقر لجنتها التنفيذية الرسمى فى برلين كان معظم مؤيديها فى (فناء الاستيطان الروسى) ومستعمراتها فى فلسطين حين أمر جمال باشا بطره أحد عشر ألف يهودى منها لكونهم من التبعية الروسية بينما كانت مؤسساتها المالية الكبرى فى لندن ، وقكنت المنظمة ليس فقط من تخطى هذه العقبات بل وأيضا من التقدم بغطوات عملاقة تجاه أهدافها ويزغت المنتصرة الأولى فى الشرق الأوسط فى تسرية ما بعد الحرب على رغم وجود مقرها فى عاصمة الحلف المنهزم ، فكيف كان ذلك؟.

كان من الطبيعى أن يفكر مكتب اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيبونية في بادئ الأمر بالانتقال إلى عاصمة محايدة على أنه ما لبث أن أدرك أن انسحابه من برلين سيؤدى إلى فقدان أي نفوذ له فيها، وبالتالى إلى فقدان وسائل التأثير على اسطنبول عبر برلين للتخفيف من تدابير الأولى ضد المستوطنين في فلسطين. لذلك قرر البقاء في برلين إضافة إلى فتع مكتب له في عاصمة محايدة (كوبنهاجن) ليكون همزة الوصل بينه وبين سائر العالم إلا أن الخطوة الأخطر والأكبر شأناً كانت القرار بنقل مركز الثقل للنشاط السياسي الصهيوني إلى

الرلايات المتحدة الأمريكية لوجود أغنى جالية يهودية فى العالم فيها وأكبرها خارج (فناء الاستيطان) الروسى ولكون الولايات المتحدة بلط محايط حافظ على حياده حتى إبريل ١٩١٧ م عندما أعلن الحرب على ألمانيا من دون الدولة العشمانية وأردف المكتب قراره هلا بإيفاده أحد أعضائه ناحوم سوكولوف (١٩٥٩ -١٩٣٦ م) الروسى - البولوني المولد إلى برطانيا لتمشيل المنظمة فيها وشهدت السنون القليلة التالية مظاهر التنسيق المحكم بين النشاط الصهيوني الدبلوماسي في كل من البلدين (الولايات المتحدة وبريطانيا).

بلغ عدد يهود الولايات المتحدة الأمريكية عند اندلاع الحرب العالمية الأولى حوالى ثلاثة ملايين جاء معظمهم من (قناء الاستيطان الروسى). أما النخبة فكان معظمهم من اصل ألمانى جاءرا قبل اليهود الروس وكانوا باستثناء أقلية صهيونية من دعاة الإصلاح والاندماج وحريصين على إثبات ولاتهم إلى الولايات المتحدة فكان شعارهم:

(هذا البلد فلسطيننا وهذه المدينة قدسنا وبيت الله هذا مصيدنا) ولم يتجاوز أعضاء الاتحاد الصهيوني الأسريكي عام ١٩٠٤م الد ١٢٠٠ بينسا لم تتجاوز الميزانية ١٥٠٠٠ دولار، الاتحاد الصهيوني الأسريكي عام ١٩٠٤م الد ١٠٠٠ بينسا لم تتجاوز الميزانية أكثره إلى قرد إلا انه لم يلبث ان انقلب الوضع في فترة قصيرة رأساً على عقب ويعود ذلك في أكثره إلى قرد يهددى واحد هو القانوني لويس برانديس (١٩٥٦-١٩٤١م) الأمريكي المولد.

تخرج براندس فى الحقوق من جامعة هارفرد وتخصص فى النزاعات بين الممال وأصحاب المعل وثينى جانب المستهلك والعالم واشتهر وسمى (نصير الشعب) وجلب أنظار الدوائر اللبياسالية وكان من ابرز من اعبجب به وودوو ولسن (١٨٥٦-١٩٢٤م) ويُمِس الولايات المتحدة (١٩٢٣-١٩٦١م) الذي اصبح برانديس من أهم مستشاريه ومن اقرب المقربين لديه وعينه عضواً فى محكمة الولايات المتحدة العليا عام ١٩١٦م وهر أول يهودى يحتل هذا المتصب الرفيع.

قبل برانديس طلب المنظمة الصهيبونية في (أغسطس عام ١٩١٤ م) ان يتولى وناسة اللجنة التنفيذية المؤقتة Provisional Executive Committee اللجنة التنفيذية المؤقتة المعالم المستحدة وقامت عملياً مقام مكتب المنظمة المعلل في برلين وكان من أول أولوياتها حماية المستوطنين في فلسطين ومدهم بالمساعدات والأموال وأعمال التخطيط والتسوية بعد الحرب بالنسبة لفلسطين ولأوضاع الأقليات اليهودية عموماً في أوروبا ، فاندفع برانديس في تنظيم الاتحاد الصهيرتي الأموال والمعونات وإرسالها

على سفن البخرية الأمريكية إلى فلسطين واقتع واشنطن بنقل البهود الذين طردهم جمال باشا إلى مصر على هذه السفن أيضا، وحفز الخارجية الأمريكية للترسط لدى اسطنبول للتخفيف على المستوطنين ويد، سلسلة لقاءات مع سفيرى بريطانيا وفرنسا فى واشنطن بالنسبة لمستقبل المشرق، وتم كل هذا بحرفة الرئيس ولسن ورضاه.

وتصدى برائديس لما له من نقوذ معنوى وسياسى لتهمة (الولاء الزورج) التى وصمت بها الصهيونية من قبل أنصار الإصلاح من البهود ومن غيرهم من أعدائها قدعا جهاراً إلى رفض نظرية (وعاء الانصهار) Melting Pot (أمريكي المختلط المناصر وطالب باعتماد (التعدية المضارية) Cultural Pluralism غرفجاً بديلاً معلناً أن (أمريكا تعتبر التنوع دون النسق الموحد درب التقدم الصحيح) وأن كل يهودى أمريكي يساعد في إستيطان اليهود فلسطين حتى إذا لم يرغب لنفسه أو لأحفاده الهجرة إليها يغدو إنسانا أفضل وأمريكيا أفضل بهذه المساعدة ففتح الباب بذلك للنشاط الصهيوني في أمريكي قد قفز مصراعيد. وما إن حل عام ١٩٩٩م حتى كان عدد أعضاء الاتحاد الصهيوني الأمريكي قد قفز نتيجة لذلك إلى ١٠٠٠٠ وميزائيته إلى ٣ ملايين دولار.

فى هذه الأثناء كان يتحرك على الساحة البربطانية زعيم صهيونى آخر هو الدكتور حاييم وايزمان (١٩٥٢-١٩٥٣ م) الروسى المولد وخريج جامعات ألمانيا فى الكيسياء ، وكان وايزمان فى المؤقرات الصهيونية المتعاقبة من أشد المعارضين لسياسة هرتزل القائمة على (البراءة أولاً) ولمشروع أفريقيا الشرقية باللنات وغادر أوروبا سنة وفاة هرتزل (١٩٠٤م) لينتقل نهائياً إلى بريطانيا حين التحق بجامعة مانشستر محاضراً فى مادة الكيمياء.

وعلى رغم كونه عضواً فى لجنة المنظسة التنفيذية إلا أن وايزمان لم بكن عضو مكتب اللجنة وبالتالى لم تكن له صفة رسمية لتمثيل المنظمة كالتى كانت لسوكولوف. ومع ذلك اصبح لقوة شخصيت ودهائه وسعة اتصالاته القائد الفعلى للدبلوماسية الصهيونية فى بريطانيا خلال الحرب. وقد وصف وايزمان نفسه بأنه (مزارع) وليس مهندساً قهو يزرع (بصلة) فى التربة الحصبة حيثما بجدها ويرعاها جميعاً بعناية وطول نفس إلى ان تنضج ويحين قطافها.

ولم يكن الوضع بالنسبة للحركة الصهيونية في بريطانيا ليختلف كثيراً عنه في الولايات المتحدة عند بدء الحرب بأكشرية النخبة اليهودية اندماجية النزعة جريصة كل الحرص على تفادى تهمة (الولاء المزدوج) ومناهضة الصهيونية على أساس ان اليهودية دين واليهود لا يشكلون شعباً بحاجة إلى وطن غير البلاد التى تقطنها الجاليات اليهودية. وكانت قشل هذه الأكثرية تجاء الحكومة البريطانية (لجنة مشتركة للشؤون الخارجية) انتظمت فيها الهيشات الرئيسية اليهودية في بريطانيا على انه كما في الولايات المتحدة كان للصهيونية بؤر ملتزمة نشطة ذات صلات واسعة بالمؤسسة الحاكمة البريطانية ما لبث أن أقام وايزمان معها أوثق العلاقات ليصبح قائدها ومرشدها في الشؤون الصهيونية ومسخراً إياها لأغراض منظمته.

تشأة وميلاد وعد يلفور ١٩١٧ م :

وينقسم نشاط وايزمان منذ قدومه إلى بريطانيا عام ١٩٠٤ م ولغاية وعد بلقور (١٩١٧م) إلى أقسام ثلاثة:

- فترة ما قبل الحرب.
- فترة ما تبقى من وزارة هربرت اسكويت (١٩١٤ ١٩١١م).
 - وفترة وزارة لويد جورج.

فغى الفترة الأولى كانت قاعدة وايزمان الأساسية العدائل الثلاثة اليهود الصهيونيين المتيمين في مانشستر الذين عرفراب (عصبة مانشستر) وهم:

- سايمون ماركس ابن مؤسسة شبكة مخازن (ماركس اند سينسر) الكبرى.
 - وإسرائيل سيف رئيس الشبكة
- وهارى ساكر كاتب الافتتاحيات فى جريدة (المانشستر غارديان) البومية الواسعة الانتشار لصاحبها شاراز سكوت المسيحى عضو حزب الأحرار فى البرلمان والصديق الحميم والمستشار المقرب للريد جروج وزير المال ثم العتاد الحربى فى وزارة اسكويت.

وخلف اسكريت في رئاسة الوزارة الذي كان بصفته محام قد مثل المنظمة الصهيونية في المحادثات الحاصة في إفريقيا الشرقية بينها وبين الحكومة البريطانية عام ١٩٠٣م.

ولعل أهم حدث بالنسبة لتشاط وايزمان في هذه الفترة كانت مقابلته الأولى لـ آرثر بلفور (صاحب الوعد لاحقاً) عام ٢٠١٦م بواسطة عضو البرلمان المحافظ اليهودي الصهيوني شارلز درايفوس بطلب من بلفور الذي كان حريصاً على معرفة الأسباب الحقيقية لرفض المنظمة الصهيونية لمشروع افريقيا الشرقية الذي كانت الحكومة البريطانية قد قدمته إليها عندما كان بلغور نفسه رئيسة للوزارة (١٩٠١ - ١٩٠٥م) وأرست هذه المقابلة أسس صداقة مسينة وإعجاب متبادل بين وايزمان وبلفور.

وما أن اتدلعت الحرب حتى باشرت (المانشستر غارديان) بالدعوة بشرجيه صاحبها سكوت إلى ضم فلسطين في أى تسوية بعد الحرب إلى الإمبراطورية البريطانية وبالتحذير من (سقوطها) تحت الحكم الفرنسي حفاظاً على مصلحة الإمبراطورية العليا وضماناً الأمن قناة السويس.

وفى الوقت نفسه ارتفع صوت من داخل وزارة اسكويت فى شخص الوزير هربوت صعوئيل السهودى الصهيبونى (١٩٩٧-١٩٩٣م) وأول مندوب سام بريطانى فى فلسطين لاحقـاً السههودى الصههيبونى (١٩٩٥م) الذى ذهب إلى ابعد عادهب إلى بهد عاد ذهب إليه سكوت واقترح على زميله فى الوزارة لويد جورج إنشاء دولة يهودية فى فلسطين بعد الحرب باسم الحفاظ على أمن الإمبراطورية البريطانية أيضا وأردف ذلك بعد صقابلة وايزمان بذكرة خطية إلى الوزارة بهذا المعنى فى (يناير عام ١٩٩٥م) ولم يلبث أن تعرف سكوت على وايزمان بواسطة هارى ساكر كساتب الافتتاحيات فى (المانشستر غاوديان) فعرفه بدوره على صديقه لويد جورج وهكذا وجد وايزمان نفسه فى قلب دائرة صنع القرار البريطانية.

وعا زاد في ترسيخ إقداصه داخل هذه الدائرة انه وهو الكيميائي الماهر اكتشف في هذه الفترة وسيلة لاتتاج مادة (الأسيتون) الأساسية لصنع المتفجرات عا أزال اعتماد بريطانيا على استيراد موادها من وراء البحار فعين عام ١٩١٦م رئيساً لمختبر الاميرالية البريطانية (الوزارة البحرية) في لندن الأمر الذي يسر عليه اتصالاته وقريه اكثر فأكثر من كبار الوزراء أمشال ونستون تشرشل وزير البحرية ولويد جورج وزير العشاد الحربي وآرثر بلفور وزير الخارجية. وفي هذه الأثناء تبلورت المطالب الصهيونية بإرشاد وايزمان وقلم في أكتبوير (برنامجاً) إلى المحكومة البريطانية (لاعادة) استيطان فلسطين من قبل اليهود عن طريق الهجرة الجماعية من الخارج بهدف إنشاء (مسكنهم) Homeافيها وعلى أساس الاعتراف بالمجتسبة اليهودية للنقصلة والمهيونية والمسوافة الصهيونية (بسراة) Jewish Company تتولاها شركة يهودية والفضال على أراضي الدولة وأي

أراض أخرى ... وعلى جميع أو أية امتيازات Cojncessronsa كما طالب يحق إنشاء السكك الحديدية والطرق وشبكات التلغراف والتليفون وبناء الموانئ وأحراض السفن وتأسيس شركات الشحن البحرى. ويلاحظ التطابق التام بين برنامج وأيزمان مع آراء هرتزل ومساعيه ومع (برنامج بازل) الذي وضعه المؤتمر الصهيوني الأول .

لم يتأثر رئيس الوزارة السكويت بهذا كله وتعجب من مذكرة هربرت صموئيل لعام ١٩١٥م وأعرب عن دهشته ان تصدر عنه مثل هذه الآراء الخيالية ولكن أيام السكويث في الحكم كانت قد قاربت من النهاية.

بداية فترة نشاط وايزمان الثالثة :

بسقوط اسكويت فى ديسمبر ١٩١٧ م وتولى لويد جورج رئاسة الوزاوة مع احتفاظ بلفور بنصب وزير الخارجية. وفى يناير ١٩١٧ م يلتقى وايزمان بسايكس للسرة الأولى وكان سايكس غير مرتاح للصفة الدولية التى نصت عليها معاهدته مع بيكر ذلك انه يفهوم ١٩١٧ م كانت هذه الصفة تعنى عملياً حكماً مشتركاً بريطانياً-فرنسياً لم تكن بريطانيا لتسعد له فكانت هذه الأرضية المشتركة بين سايكس ووايزمان علماً بان سايكس كان المسؤول الأول عن شؤون الشرق الأوسط فى الخارجية البريطانية ومساعد سكرتير وزارة الحرب لشؤون المنطقة. وبدأت مئذ هذا اللقاء سلسلة اجتماعات بين الاثنين نصح سايكس وايزمان فيها بالاكتفاء فى تلك المرحلة بصيفة مختصرة لمطالب الصهيرنية تعرض على وزارة الحرب عوضاً عن (برنامج

ويدخول أمريكا الحرب ضد ألمانيا (وليس ضد الدولة العشمانية) في أبريل ١٩٩٧ م حرصت بريطانيا على التنسيق مع واشنطن وبرزت أهمية موقع برانديس فيها نظراً لقريد من وونرو ويلسون فزار بلفور واشتطن وقابل كل من ويلسون وبرانديس. وكان برانديس في هذه الأثناء قد تلقى صيفة أولى لمطالب الصهيونية من وايزمان عملاً بنصيحة سايكس كان قد بحثها مع ويلسون قبل مجيء بلفور ولم يبحث بلفور المطالب الصهيونية مع ويلسون مباشرة لكند اطلعه على معاهدة سايكس – بيكو السرية وبالقابل بحث هذه المطالب مع برانديس الذي أكد لد تأييد ويلسون لها.

وبانتشار أنباء الاتصالات بين الحكومة اليريطانية والحركة الصهيونية اشتد في لنلن النزاع العلني بين مؤيدي الصهيونية ومعارضيها من اليهود. وكسا حدث في الولايات المتحدة عزز التأييد الرسمى الحكومى للصهيونية موقف الفريق الصهيونى تجاه الفريق اليهودي المعارض ولكن في الوقت نفسه أربكت المعارضة اليهودية الشدينة للصهيونية مزيدى الصهيونية داخل الحكومة البريطانية.

وفى ٢٤ مايو ١٩٧٧ م نشرت (اللجنة المشتركة اليهودية للشؤون الخارجية) رسالة فى جريدة (التايمز) رفعت قيها المطالب الصهيونية وأنكرت ان الشعب اليهودى مشرد ويحاجة إلى وطن لإيوائه. ففجرت الرسالة اللجنة من الداخل عا أفسح المجال لوايزمان ان يطلب من بلغور بالاشتراك مع اللود ليسونيل روتشيلد (١٩٦٨- ١٩٣٧م) عصيد قرع المائلة البريطاني والرئيس الفخرى للاتحاد الصهيوني الذي اصبح وايزمان رئيساً له ان تقلم المكومة الريطانية رسمياً على الاعتراف بالمطالب الصهيونية.

وفى يولير ١٩٧٧م اشترك الطرفان البربطانى والصهيونى فى إعداد نص لتصريع يصدر عن المكومة البربطانية بتأييد المطالب الصهيونية ، وقدمت مسودة إلى رزارة الحرب فى ٣ سبتمبر تنص على : (ان بربطانيا تقبل مبدأ إعادة تتشكيل فلسطين لتكون وطنا قومياً للشعب البهردى) " Reconstituted As " The National Home

ويبدر أن هذا النص كان يلتى تأييداً من بلفور إلا أن اللور منتاغيو اليهودى الممارض للصهيونية وزير اللولة لشؤون ألهند في وزارة لويد جورج عارض إصدار مثل هذا التصريح بشدة جعلت الوزارة تقرر إحالة الأمر إلى الرئيس الأمريكي ويلسون للالتفاف على منتاغيو فلم يصدر عن ويلسون ما ينم عن تأييده له فاستفاث وايزمان ببرانديس وحث على استصدار تأييد من ويلسون وأكد هذا له (عطف ويلسون الكامل) على الصهيونية فدخلت الحركة الصهيونية في أزمة لأن جدول أعمال وزارة الحرب حافل بأخطر القضايا المصيرية الأخرى وتدخل سكوت مع صديقه لويد جورج لإعادة وضع الموضوع على جدول الأعمال ونظرت وزارة الحرب ثانية فيه بتاريخ ٤ أكترير ١٩٩٧ وكانت الصيغة قد عدلت أملا بإرضاء منتاغيو فباحت تنص على ان بريطانيا :

(تنظر بعطف إلى إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين)

Establishment In Palestine Of A National Home

عا جعل الرزارة تقرر إحالة الأمر ثانية إلى ويلسون واستفاث وايزمان مكرراً ببرانديس وحضه على إقناع ويلسون وأرسل إليه نص التصريع للمدل وكان ذلك في ١٠ أكتوبر، وفي ١٣ أكتوبر قال ويلسون لمستشاره الأول الكولونيل هاوس:

(أجد في جيبي مذكرتك حول الحركة الصهيونية وأخشى إننى لم اذكر لك إننى أوافق على الصيفة التي يقترحها الطرف الآخر ، إننى أوافق على الصيفة وأكون محتثاً لو أخبرتهم بذلك) فكان هذا الضوء الأخضر لإصدار وعد بلقور المشؤوم في ٧ نوفمبر ١٩٩٧م.

بحصول اخركة الصهيونية على تأييد النولة الاستعمارية الكبرى عن طريق وعد بلقور ترفرت للحركة عناصر النجاح اللاژمة وكان الرعد هو (البراءة) التى سعى إليها هرتزل منذ المؤقر الصهيوني الأول والمفارقة أن (البراءة) جاحت على حاييم وايزمان اللى كان من اشد معارضي إعطاء هرتزل البراءة الأولوية التي أعطاها إياها غير أن كلاهما كان على حق فلولا (إنجازات) الحركة الصهيونية (قبل البراءة) لما كانت البراءة ولولا البراءة لما أدت الإنجازات الى ما أدت إليه بعد وعد بلغور.

وكان (لرعد بالمرر) فعل السحر في الجاليات اليهودية الفربية أزال تحفظات العديدين من اليهرد على الصهيرنية وتخوفهم من تهمة (الولاء المزدرج) فاستغلت الحركة الصهيرنية ذلك إلى ابعد الحدود وعوضت عن انقطاع الاتصال بيهود روسيا بسبب الثورة البلشفية بحشد التأييد الشعبى لها في الولايات المتحدة على نطاق لم تكن لتحلم به قبلاً وذلك تهيداً لعرض مطالبها بالتنسيق الوثيق مع الراعى البريطاني على مؤتمر الصلح المقبل فانعقد في ديسمبر ١٩٩٨م بقيادة الاتحاد الصهيرني الأمريكي.

المؤتمر اليهسودى الأمريكى American Jewish Congressالذى ضم الصهيونيين وغير الصهيونيين وغير الصهيونيين وغير الصهيونيين وغير الصهيونيين عشلاً الصهيونيين عشلاً الصهيونيين عشلاً الصهيونية بالمقتون التاريخية لليهود فى فلسطين وبجعل فلسطين (كومنوث يهودى) تحت الوصاية البريطانية كما قرر المؤتمر اليهودى إرسال وقد لمؤتمر الصلح للتعاون مع وقد المنظمة الصهيونية بإشراف برانديس.

الانتداب البريطاني ١٩١٧–١٩٤٨م :

في الوقت الذي تطلع فيه العرب والفلسطينيون إلى انتهاء الحكم العثساني للحاق بركب الحضارة بعد الكبوة الطويلة ، كانت الأمور تسير في عكس الاتجاه . لقد احتل الملفاء مدينة القدس في اديسمبر ١٩٩٧ وأنشأت بريطانيا حكومة عسكرية في فلسطين قبل أن تكمل احتلالها لشمال فلسطين والذي تم في سبتمبر ١٩٩٨ وعينت الحكومة الإلجليسزية الجنرال (كلايتسون) على رأس الإدارة العسمكرية في فلسطين، والتي عسملت بساعدة لجنة صهيونية أرسلت إلى فلسطين بموافقة الحكومة البريطانية على وضع التدابير الضرورية التي من شأنها أن تضع السياسة التي انطوى عليها تصريع بلفور موضع التنفيذ.

لقد عين الجنرال كالايتمون حكاما عسكريين في مدن فلسطين وعين (الكولونيل رونالدستورز) حاكما عاما لمدينة القدس الذي تسلم وظيفة في ٢٨ ديسمبر ١٩٩٧ ، وعين كذلك موظفين آخرين معظمهم من المسيحيين العرب في وظائف مترجمين وكتبة ، علها بأن معظم الوظائف الرئيسية قد احتلها موظفون يهود .

نتيجة لنشوه القرميات فى أوروبا ، و مع تبلور الدولة القومية كإطار سياسى جديد فى الفترة المشوعة لا المال سياسى جديد فى الفترة الحديثة ، ظهرت بوادر مشكلة البهود كأقليات لم تستطع الاندماج الكلى فى المجتمعات المتواجدة فيها ، ففى أوربا الفربية أفسع المجال لليهود للدخول و العمل فى المجالات السياسية و الاجتماعية والاقتصادية. وكان على اليهودى الاختيار و الحمم بين طريقين :

 أما العمل و الاندماج بهذه المجالات و هذا يتطلب منه التنازل عن بعض ان لم يكن كل منا ورثه من تعاليم و تراث تعود جذورهما إلى التوراة و تعاليمها التي حافظ عليها أجيالا طويلة ابتداء بإرسال أبنائه لمدارس علمانية يوم السبت و انتهاء بذوبانه في المجتمعات المتراجد بها

٧ - أو الإقامة داخل المنعزل اليهودي (جبتر) ليحافظ على هويته الدينية على الأقل.

ومن هنا ظهرت بعض الحركات اليهودية التى دعت إلى تنظيم حياة اليهود وخلق مؤسسات خاصة بها اليهود ، فقد خاصة باليهود ، فقد دعت بعض الحركات ذات طابع التجديد الدينى ، إلى الهجرة إلى فلسطين (أرض الآباء و الأجداد). وكانت هناك حركات أخرى دعت بدورها للهجرة إلى فلسطين. غير أن دعواتها كانت تنطوى على دواقع وأهداف سياسية مستقبلية. و من هذه الحركات :

- أحباء صهيرن.
 - حركة بيلو .
 - أبكا .
- عمال صهيون .
- شباب صهیون.
 - البوند ٠

وهكذا بدأت الهجرة إلى فلسطين و قد تمت الهجرة على مراحل وصنفت فسيما بعد في خمس هجرات كبيرة كان لها أحمية قصوى في الاستيطان الصهيوني ففلسطين.

الهجرة الأولى :

حملت إلى فلسطين حوالى ٢٥ ألف مهاجر يهودى معظمهم من اليهود الروس من المشقفين و الطبقة الرسطى ، و كان معظمهم ينتمون إلى الحركات الصهيونية التى قامت فى أوربا فى نهاية القرن التاسع عشر ويداية القرن العشرين. و قد كان لأحداث الشغب ضد اليهود فى روسيا سنة ١٨٩١ م التأثير الكبير على هذه الهجرة التى دامت حتى عام ١٩٠٣م.

ورأى هزلاء المهاجرون أن امتلاك الأراضى و الاستيطان عليها شرط أساسى لأحياء وتوثيق رابطة الشعب اليهودى بفلسطين ، و لذا فقد تميزت هذه الهجرة بالعسل الزراعى وإقامة المستوطنات الزراعية الأولى فى فلسطين مثل : بتاح تكفا ، ريشون ليتصيون ، روش بينا ، زخرون يعقوب. وبهذا وضع الحجر الأساسى لحركة الاستيطان الصهيوتى الحديث فى فلسطين عمليا.

الهجرة الثانية :

وحملت إلى فلسطين نحو ٣٥ ألف مهاجر يودي ودامت هذه الهجرة حتى عام ١٩١٤م.

و كان معظم المهاجرين منتمين إلى جماعات صهيونية عمالية عملت في روسيا و شاركت في ثورة ١٩٠٥ غير أن آمالها قد خابت من الإصلاحات الاجتماعية هناك. ومن فشل الثورة التي انتهت بذابح ضد اليهود. وقد تحقق اليهود و تأكلوا في أعقاب أحداث ثورة ١٩٠٥م أن استيمايهم و اندماجهم التام في المجتمعات التي تواجدوا فيها هو أمر غير محكن. وحيث أن الغالبية العظمى من الهاجرين كانت من الشباب الاشتراكى ، فقد فرضت هذه الهجرة المسالية طرقا استيطانية جديدة ، وشكل المهاجرين النواة الأولى للحركة العمالية فى فلسطين. فاستوطنوا في أحياء المدن الكبيرة آنذاك ، وشرع ببناء مدينة تل أببب ، وظهرت برادر أولية في إنشاء الروش والمسانع الصفيرة.

الهجرة الثالثة :

كانت أكثر الهجرات تنظيما و بدأت بعد الإعلان عن وعد بلغور ١٩١٧م واستمرت حتى عام ١٩٢٣م. وخلال هذه الفترة هاجر ٣٥ ألف يهودى من دول شرقى أوربا وكان أغلبه من الطلائم الذين تدريوا على المهام المنوطة بهم فى فلسطين قبل هجرتهم إليها.

و رأى البهود فى هذه الهجرة بداية تحقيق الحلم الصهيونى ، حيث أقيمت فى فلسطين المؤسسات الأكاديمية كالجامعة العبرية ، و تأسست الهستدروت كتنظيم خاص بالعمال البهود وذات مهام أخرى حيث انبتق عنها شركة سوليل بونيه شركة عامة لشاريع البناء و تفرغ عن الهستدروت كذلك بنك العمال ، و صندوق المرضى (كربات حوليم) . وعمل المهاجرون بشكل خاص فى شق الطرق ، و بنا ، المساكن ، و تمركزوا فى شمال البلاد وفى المناطق الجبلية بشكل خاص .

الهجرة الرابعة :

دامت حتى عام ١٩٣١م وحسلت إلى فلسطين ٨٦ ألف يهدوى معظمهم من يولندا. و قركزوا في المدن و عملوا في التجارة والصناعة وامتهنوا الحرف البدوية المختلفة ، و أقبست المساتع لاتتاج الزيوت والملح ومصنع الأسمنت في حيفا ومحطات لتوليد الكهرباء ، وعملت هذه المساتع بأساليب عصرية. ونظرا لأوامر سلطات الانتداب البريطاني عنع أصحاب رؤوس الأموال من الهجرة إلى فلسطين ، فقد توقف عدد كبير من المساتع عن العمل و سادت البطالة، و زادت حركة الهجرة المعاكسة من فلسطين. و لكن هذه الظاهرة سرعان ما توقفت.

الهجرة الثامسة:

حملت إلى فلسطين حوالى ٢٦٥ ألف مهاجر قانونى و غير تانونى ، ودامت هذه الهجرة حتى عام ١٩٤٧ ، و كان معظم المهاجرين من الشباب وأصحاب رؤوس الأموال و المهن الحرة الألمان و قد تتوع استيطانهم بين المدينة والموشافوت والموشافيم (المستعمرات و المستوطنات) والكيبوتسات (القرى التعاونية). وطوروا الزراعة في المستوطنات الزراعية وخصوصا زراعة الحمضيات ، وأقاموا مصانع النسيج و الورش المختلفة.

وفي مؤتم سان ريمو ١٩٢٠م وافق الحلفاء على وضع فلسطين تحت الانتفاب البريطاني. كما اعترفوا بالوكالة اليهودية كممثل لليهود فيما يتعلق بالاتصالات الخارجية واقترحوا في الوقت ذاته توسيع القاعدة للوكالة اليهودية بحيث تشمل يهودا غير صهيونيين.

وفى عام ١٩٢٩ م اعترفت حكومة الانتداب البريطانية بالوكالة اليهودية الموسعة كمسئلة لليهود وفق ما جاء فى صك الانتداب وينتخب المؤقر الصهيونى أعضاء الوكالة اليهودية وإدارتها (الإدارة الصهيونية) : أما ميزانية الوكالة فتقوم على تبرعات يهود العالم ومن الصندوق التأسيسي و من الجباية اليهودية الموحدة.

وقد عملت الوكالة البهودية كحكومة ظل. و شعلت أعمالها مجالات شتى و بشكل خاص اهتمت بتنظيم الهجرة و الاستيطان ، وأسست دائرة سياسية للعلاقات الخارجية. و شاركت في تنظيم عمليات الحراسة وأمن المستوطنات.

ومنذ عام ۱۹۱۷ (وعد بلغور) أصبح المؤتمر الصهيوني العالمي بمثابة برلمان لليهود. وفي سنة ۱۹۳۱م بدأت تظهر في المؤتمر تكتبلات ورجبهات نظر صخبتلفة حبول تكتبيك العسمل الصهيوني. و عملت هذه التكتلات في المؤتمر و بشكل واضع كأحزاب و هذا ملموس في جميع التنظيمات السياسية الصهيونية. حيث تنظمت و عملت كتنظيمات رسمية تقرم في إطار دولكن عمليا لم يكن هناك كيان رسمي سياسي ليضم هذه التنظيمات. أي أنها تنظمت و نشطت دون وجود الأرضية التي يجب أن تتوفر لعملها.

لقد أوكلت المهام الأساسية إلى أربع مؤسسات رئيسية ، فعملت على تنظيم حياة اليهود في فلسطين ، و على تحقيق مشروع الوطن القومي لليهود في فلسطين.

وقد أجريت الانتخابات لهذه المؤسسات لتكسبها صبغة شرعية ورسمية كممثلة لجسيع القطاعات ، وهذه المؤسسات هي :

 المنظمة الصهيونية و الوكالة اليهودية ، وعملت على حث اليهود على الهجرة إلى فلسطين.

٧- الكيرن كيميت لإسرائيل ، وتعمل على شراء و تأجير الأراضي للمستوطنين.

- ٣ الهستدروت ، وتعمل على ضمان العمل العيرى الصرف.
- ٤ المنظمات العسكرية (الدفاع) و ضمان سلامة المستوطنين و المستوطنات.

الكيرن كييمت:

راودت فكرة (الكيرن كبيست) البروقسير البهودى الألماني هرمن شبيرا حيث طرحها للمناقشة في حركة أحياء صهيرن عام ١٨٨٤ م ورأى شهيرا أن أهم أهداف هذه المؤسسة (إنقاذ أرض إسرائيل من أيدى الفرباء) حيث تبقى الأرض ممتلكات الأمة. وأرض الوطن لا يمكن أن تباع بل تؤجر، وتحققت هذه الفكرة عام ١٩٠١م عندما قرر المؤقر الصهيرتي المناص إقامة (الكيرن كبيمت لإسرائيل) بهذف امتلاك الأراضي وإعدادها قهيذا لزراعتها.

إن العمل الأساسي للكيرن كيمت يقوم على مبدأ (أرض الوطن) أي أن الأرض التي يتم امتلاكها (شراؤها) بأموال الشعب لا يمكن أن تخرج عن نطاق سيادته بأي حال من الأحوال و تبقى ملكا أبديا له. وتعطى الأرض للمستوطنين بحوجب عقود استنجار لمدة ٤٩ سنة.

الهستدروت :

تأسست (الهستدروت العامة للعمال العبريين في أرض إسرائيل) سنة ١٩٢٠م في حيفا وتم إقرار النقاط الأساسية التي تسعى الهستدروت لتحقيقها. وأهمها التنظيم التام و الشامل لكل الممال في البلاد وبدون حواجز وتأمين المسل للقادمين الجدد ، و العمل على إحياء اللغة العبرية وتراثها بوصفها اللغة التي ترحد المهاجرين من جميع الأقطار.

أن الهستدروت ليست نقابة مهنية فحسب بل هى مؤسسة سياسية كذلك ، تعمل فى تنظيم الشئون الاستبطائية الاقتصادية والتربوية لكافة العمال ، كما تشارك فى معالجة قضايا الهجرة والأراضى ، وتعمل بشكل خاص على توفير العمل للمهاجرين ، أى أنها تسعى لضمان العمل العبرى الصرف ومن هنا يجب اعتبارها مؤسسة صهيرتية فى الأساس بينما تبقى المسألة التقابية مسألة ثانوية.

لقد أعلنت الهستندروت أنها لا تنافع على مصالح المسال اليهود فحسب بل تنافع عن حياة وكرامة اليهود فى فلسطين. وأن النفاع عن يهود القنس خلال أحناث عام ١٩٢٠م لم يكن بنوافع عمالية فحسب بل بنوافع قومية صرفة.

و منذ تأسيس الهستغروت حاولت هذه النقابة الارتباط بالحركات الأعمية والاشتراكية في أوربا ، و قد نجحت بإقامة علاقات كهذه ، لكنها وقعت في تناقض كبير عند طرح السؤال حول تنظيم العمل العربى ، فيوصفها نقابة مهنية تسعى لتحقيق الاشتراكية ، فقد توجب عليها أن تتحول إلى تنظيم عمالى لليهود و العرب. فإذا وافقت على تنظيم مشترك فلابد من المسئرك والنصال المشترك لعمال الشعبين في جميع المجالات ، غير أن الهستدروت لم تستطع فتح صفوفها أمام العمل العربى من جهة ، ولم تنجح في صراعها على تأمين العمل العبرى الصرف من جهة ثانية.

و من أجل تحقيق العمل العبرى الصرف اقترحت الهستندوت وفع الأجود ، وأجلت في الوقت ذاته البت في تنظيم العمل العربي لأن ذلك لا يزيد من وحدة اليهود ولأن تنظيم العمل العربي أيضا يجب أن يتم في أماكن تواجده أي في قطاع الاقتصاد العربي.

و عللت الهستدروت رفضها تنظيم العمل العربي بقولها:

(أن من بطالبنا بتنظيم العمل العربي بدل أن يطالبنا بالنضال لاحتلال العمل فقد ينس من الحركة العمالية اليهودية ... ومن النضال القومي اليهودي. ان العامل اليهودي سينتصر في نضاله ليس بتنظيم العمل العربي و لكنه سينتصر بقوة و كشرة ووحدة العمال وباحتلالهم للعمل وتأمين إمكانيات معيشتهم).

كذلك فقد وقعت الهستدروت في تناقض آخر عندما أقامت شركة العمال (سوليل بونيد).

واستثمرت و دعمت و ساهمت في إقامة مصانع على أساس تحقيق الأرباح وبذلك أصبحت توفر العمل والوظائف لعمال ينتظمون في صفوفها لتدافع عن حقوقهم تلك الحقوق والأهداف التي حملت طابعا سياسيا عيزا وعنصريا منذ اليوم الأول.

المنظمات المسكرية:

نشأت نواة المنظمات المسكرية مع بداية الهجرة الصهيونية الثانية. فقد بادر المهاجرون إلى إقامة المنظمة المسكرية (هشومير) الحارس في ١٢ أبريل ١٩٠٩ م ، كرابطة لحراسة المستوطنات ومن مؤسسي منظمة (هشومير) يتسحاق بن تسفى ، الكسندر زاييد ، يسرائيل شوحط. وكان معظم المنتمين لهذه المنظمة من حركة عمال صهيون و قد خفت تشاطات منظمةً الحارس (هشومير) أثناء الحرب العالمية الأولى.

ومع صدور وعد بلفور شهدت البلاد تصعيدا لحوادث الصنام المسلح بين العرب واليهود.

وعندما بدأ اليهود و من خلال منظمتي مكابي وهشومير بالتدرب على السلاح. وأوكلت هيئة المندويين في قلسطين إلى زئيف جابوتنسكي مهسمة تأسيس منظمة عسكرية قطرية للدفاع عن اليهود. وأثناء انعقاد مؤقر (أحدوت هعفوداه) في طبريا يوم ١٧ يونيو ١٩٧٠م تأسست المنظمة العسكرية السرية لليهود في فلسطين و اسمها (الهاجاناه) على مستوى قطرى، وارتبطت المنظمة منذ تأسيسها بالحركة العمالية اليهودية واستهدفت الدفاع عن حياة اليهود و أملاكهم وكرامتهم، وقد استبعد جابوتنسكي عن قيادة الهاجاناه ، كما انحلت جماعة هشومير و انضم أفرادها لصفوف الهاجاناه ، وحزيها انضموا لاحدوت هعفوداة.

و عند تأسيس الهستدروت العامة للعمال اليهود في فلسطين كمنظمة عمالية قطرية عامة، انتقلت صلاحيات الدفاع من حزب أحدوت هفوداه والذي كان يتمتع بأغلبية في الوسط اليهودي آنذاك إلى الهستدروت بوصفها مؤسسة عامة قتل أكثر القطاعات بين اليهود الأمر الذي أضاف للهستدروت بعدا عسكريا وقلص من أهميتها كتنظيم عمالي مهني ومنذ عام الامري أو فقت عدة انقسامات في الهاجاناه. لقد كان اسم هاجاناه يعبر عن وحدة المسكر الصهيوني على المسترى العسكرى ، و لذلك قامت تحت هذا الاسم حلقات الدفاع المدنى ، وكن معظم المنتمين للهاجاناه التي قامت في المدن من أوساط أصحاب الأعمال. بينما انتمى للهاجاناه الهستدروت أبناء العمال الصهيونيين و المسترطنين.

وحتى عام ١٩٣٠م كانت المنظمات المسكرية تقوم كجناح للأحزاب والحركات الصهبونية عمليا و لكن تحت اسم الهاجاناه. ولم تستطع القيادة العليا الرسمية للهاجاناه فر ض سلطتها على هذه الفروع وبعد عام ١٩٣٠م انتظمت صفوف الهاجاناه من جديد تحت قيادة الهستدووت، وبعد نشوب الحرب العالمية الثانية ، أعلن عن إقامة البلماخ (القرى الشارية) بمواقعة سلطات الانتعاب بتاريخ ١٥ مايو ١٩٤١م وذلك لمواجهة ما سمى أنذاك خطر نازى قد يداهم (أرض إسرائيل) و كان هدف هذه الفرق أن تحارب في العسمق الألماني في الشرق الأدنى و الدفاع عن المستوطنات الصهبونية.

وكانت أول عملية عسكرية لهذه الفرق تفجير معامل تكرير البترول في طرابلس لبنان ، و كانت هذه العملية فرصة سانحة للهاجاناه للحصول على اعتراف رسمى من بريطانيا بالمنظمة ، وفي أول سنوات الحرب العالمية الشانية عملت السلطات البريطانية على تدريب قوات من صفوف الهاجاناه ليعملوا في البلماخ من جهة ، و اعتقلت بعض قادة الهاجاناه من جهة أخرى. ومع مرور الوقت توطفت العلاقات بين منظمة الهاجاناه و سلطات الانتداب ، حتى أن أوساط الهاجاناه ساعدت سلطات الانتداب في القبض على رجال منظمة (الأرجون) و (الليحي) قيما بعد ، و كانت الهاجاناه تطبع بأن تكين المنظمة المسكرية السيطرة على الوسط اليهودي و المتدرية عسكريا لتكون على أثم استعداد حينما تتطلب الحاجة ذلك.

رقع يوسف ترومبلنور في أوساط حركة همالوتس الطليمي شمار العسل (المسكرة الهجرة) ولم ينجع في إقامة جيش لاحتلال فلسطين فوجه حركته لتكون كادرا طليعيا لاقامة دولة اليهود وبعد مقتله سنة ١٩٧٠م (تل - حاى). حسل زئيف جابوتنسكي فكرته هذه ووحد صفرف حركات الشبيبة اليهودية تحت اسم بيتار (رابطة يوسف ترمبلنور).

لقد حمل جابوتتسكى فكرة الجيش العبرى الصرف ، و حارب من أجل إقامة هذا الجيش وفي ١٩ نوفمير ١٩٣ م أقسم ضباط الدفاع القومى (الهاجاناه) في القدس يمين الولاء للمنظمة العسكرية القومية في أرض إسراتيل (ايتسل) المعروفة بالارجسون و كانت هذه أول م تظهر بها الاتسل كمنظمة عسكرية.

و تونى جابوتنسكى سنة ١٩٤٠م فى نيويورك فى وقت ظهرت فيه انشقاقات فى صفوف الأرجون بسبب خلاف فى وجهات النظر بين شتيرن و بين رزائيل الذى حل محل جابوتنسكى بعد أن نفته سلطات الانتداب من فلسطين.

وفى سنة ١٩٤٧م شلت حركة الأرجون على أثر حملة الاعتقالات الواسعة التى قامت بها السلطات البريطانية فى صفوفهم ، و بتاريخ ٢٦ يونيو ١٩٤٠م اجتمع قادة الايتسل الذين بقوا فى الخارج و بعض من فروا من السجون وأصدوا بلاغا أعلنوا فيد عن أقامة (المنظمة المسكرية القومية فى إسرائيل) وسميت بعد ذلك (بمحاربى حرية إسرائيل ليحيى)، وقاد هذه المنظمة أبراهام (ياثير) شتيرن ، وقد أعلنت هذه المنظمة أنها ترفض سياسة الهاجاناه والايتسل بههادنة سلطات الاتتداب فى فترة الحرب العالمية الشانية وطالبت بالاستسرار فى المعليات عديدة ضد مراكز بريطانية فى تلك الفترة .

الإدارة المسكرية

ومن ثم أخذت الإدارة المسكرية تمسل على تنظيم دوائر الإدارة فى فلسطين ، فنظمت المحاكم المدنية دالت ومعنى ذلك أن المحاكم المدنية والتي ومعنى ذلك أن المحاكم المدنية والتي ومعنى ذلك أن القضاء كان يتبع الأحكام المسكرية حيث أصدرت الإدارة العسكرية بعد ذلك قرارا بإنشاء محكمة استئناف في القدس، كما أنشئت محكمتان ابتدائيتان في القدس، تخدم قضاء القدس والخليل وبر السبع .

كما احتمت الإدارة المسكرية بالشؤون المالية للبلاد ، فأدخلت العملة المصرية إلى فلسطين وجعلتها العملة الرسمية كما أصدرت تعريفه رسمية حددت فيها أسعار النقود الرسمية بالنسبة للمملة المصرية، وأصدرت قانونا للضرائب كما حددت الأسعار، وأسمى الحكام المسكريون شركات اقتصادية لبيع الأقمشة التي تستورد من مصر ، وألفت الإدارة المسكرية معاملات الأراضي.

ومن ناحية ثانية أوكلت بريطانيا صهصة حفظ الأمن في مدينة القدس إلى حراس من المسلمين الهنود كانوا جنردا في الجيش البريطاني المحتل لفلسطين وأصبحت المحافظة على الأمن منوطة بالإوارة المسكرية، لكن الإوارة المسكرية سمحت للمستوطنات البهودية بإنشاء حرس خاص لها وظل هذا الوضع ساريا حتى في زمن الإدارة المدنية. أما من الناحية الإدارية فقد قسمت فلسطين إلى عدة ألوية، يحكم كل لواء حاكم إنجليزي وقسم اللواء الواحد إلى عدد من الأقضية، ويطلق على حاكم القضاء (قائمقام) وغالبا ما يكرن من العرب، حيث اقتصرت المناصب الرئيسية والعليا في حكومة فلسطين على الإنجليز والبهود ،فكان منهم المندوب السامى والسكرتير العام وقاضى القضاة وحكام الألوية.

ومنذ احتى لا القنس ظهر التواطؤ الاستعماري البريطاني مع الصهيونية فقد سمعت بريطانيا لوفد صهيوني برئاسة (حاييم وايزمان) بالحضور إلى القدس، وقام الكولونيل (وتالد ستورز) حاكم القدس العسكري ببذل مساعيد ليعقد اجتماعات مع وجها، واعيان العرب مع أعضاء اللجنة الصهيونية والتي كانت تقوم بشرح أهداف الزيارة لإزالة مخاوف اللسطينيين من إقامة الرطن القومي اليهودي في بلادهم. وحاول (ستورز) إقناع أعيان الملمين بيع عمر حائط المبكى مقابل ٨٠ ألف من الجنبهات، الأمر الذي رفضه المسلمين.

ومن جهة أخرى ، كان أعيان ووجها القدس قد أبدوا استياحم واستنكارهم من خطاب الجنرال اللنبي الذي فتح القدس في ١١ ديسمبر ١٩١٧ حيث أظهر غطرسته أثناء إلقاء خطابه أمام حشد كبير من أعيان القدس وضواحيها وخاصة عندما قال جملته المشهورة (اليوم انتهت الحروب الصليبية) .

ولم تكتف الإدارة المسكرية بالسماح للجنة الصهيونية بزيارة القدس ومحاولتها شراء مم حائط المبكى بل سمحت للجنة الصهيونية برئاسة (حاييم وايزمان) أن تعقد اجتماعات في مدن فلسطين التي زارتها ، حيث عقدت اللجنة الصهيونية مؤترها في مدينة يافا، أعلن فيه اليهود برنامجا متكاملا من أجل إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين يكون لليهود حق تقرير شرونهم واتخاذ (مجمة داوود) شعارا للعلم الصهيوني واستخدام تعبير ارض إسرائيل بدلا من فلسطين. و قوبلت البعثة الصهيونية بمظاهرات واحتجاجات من عرب فلسطين عمت معظم منن فلسطين، وخلال ذلك شعر الفلسطينيون بعمق التحالف البريطاني الصهيوني عا دعاهم إلى تشكيل الجمعيات وإقامة المؤسسات الاجتماعية والفقافية والسياسية في القدس وغيرها ومن أهمها النادي العربي في القدس برئاسة (الحاج أمين الحسيني) والجمعية الإسلامية وجمعية الفذائية ، والمنتدى العربي ، ونادي الإغاء وغيرهم. وقحورت نشاطات هذه المسينت في تسليح الأعضاء بالأسلحة الخفيفة ،وتدريس بعض الشبان اللغة العبرية لتابعة بين بدو شرق الأردن وتركيز الجهد على الضباط الفلسطينيين في عمان حتى بكونوا على أهبة بين بدو شرق الأردن وتركيز الجهد على الضباط الفلسطينيين في عمان حتى بكونوا على أهبة الاستعداد إذا أعلنت سباسة موالية للصهيونية. كما ثم تشكيل جمعية إسلامية مسيحية بهدف برنامجها إلى مقاومة السيطرة اليهودية ومكافحة النفرذ اليهودي والخيلولة دون شراء اليهود للأراضي .

لقد قام اليهود في ٢ نوفمبر ١٩٩٨م بتنظيم الاحتفالات في الذكرى الأولى لوعد بلغور عا حذا بالمرب القيام بمسيرات معاكسة، فيسا هدت بريطانيا المرب بإلقاء القبض على أي عربي يقوم بالتظاهر، ورغم ذلك قامت أول تظاهرة عربية في القدس والتي رأسها (موسى عربي يقوم بالتظاهر، ورغم ذلك قامت أول تظاهرة عربية في القدس والتي رأسها (موسى كاظم الحسيني) رئيس بلدية القدس. وعلى أثر هذا اصدر الحاكم المسكري البريطاني في القدس وثبقة في ٧ نوفمبر ١٩٩٨م تضمنت أهداف بريطانيا من الحرب في منطقة الشرق الأوسط وهو تحرير الشعوب من الحكم التركي وتأسيس حكومات تقوم على اختيار الأهالي لها اختيارا حرا ونتيجة لذلك عقد أول مؤتم عربي فلسطيني في القدس في الفترة ما بين ٧٧ يناير - ١ فبراير ١٩٩٩م محضره سبعة وعشرون مندوبا عن الجمعيات الإسلامية والمسيحية عن أماني ومطالب شعب فلسطين وتتمثل في اتحاد فلسطين مع سوريا واعتبارها جزءا منها، منع الهجرة اليهودية ومنع قيام وطن قومي يهودي ،كما أشارت إلى أن اليهود الذين يقطنون منع الهجرة اليهودية ومنع قيام وطن قومي يهودي ،كما أشارت إلى أن اليهود الذين يقطنون العرب غير أن الجنرال اللنبي منع إصدار هذا المنشور.

الإدارة المنية البريطانية :

طبقا للمخططات البريطانية وما تقتضيه مصلحة الحركة الصهيونية ، تم إنهاء الإدارة المسكرية و إحلال الإدارة المدنية مكانها باسم (حكومة فلسطين) ورفعت الإعلام البريطانية على جميع الدواتر الحكومية في فلسطين ، وصاحب ذلك الإعلان عن (هربرت صموئيل) ترلى سلطاته كأول مندوب سامى على فلسطين منذ أول يوليو ١٩٢٠م.

لقد تولى صموتيل رئاسة المجلس التنفيذي الذي تكون من :

السكرتير العام: وهو نائب الرئيس ويضطلع بشؤون الإدارة وتولاه (ويندهام ديدس). السكرتير المالي: ويختص بالشؤون المالية والاقتصادية.

السكرتير القضائى : ويختص بالشؤون العدلية والقانونية وتولاه (نرومان بنتويش).

وشكل (صموئيل) مجلسا استشاريا يتكون من عشرين عضوا نصفهم إنجليز وسبعة من العرب وثلاثة من اليهود وتكون وظبفته الاستشارية فقط .

مع بدء تولى صحونيل سلطاته كحندوب سامي على فلسطين دعا عثلين عن جنوب فلسطين للاجتماع بهم في القدس بتاريخ لا يوليو ١٩٩٠، وفي يوم ٨ يوليو اجتمع إلى عثلين عن شمال للاجتماع بهم في القدس بتاريخ لا يوليو ١٩٩٠، وفي يوم ٨ يوليو اجتمع إلى عثلين عن شمال فلسطين في حيف الخامس التي اكثر فيها النزاهة المطلقة التي تتبعها الدولة المنتهة، وتصميم حكومته على احترام حقوق جميع الأجناس وجميع المقائد المشلة في فلسطين، وأخذ يشرح التواعد الأساسية للحكومة وأعمالها وتحدث عن الوطن القومي لليهود وأعلن أن قبام الوطن القومي لليهود وأعلن أن قبام الوطن القومي لليهود واعلن أن قبام الوطن القومي لليهود يساعد على ترقية أحوال البلاد اقتصاديا .

ويذلك أوضع صمونيل النقاط الأساسية التي جاء من أجل تنفيذها والمبل على تثبيتها في فلسطين ، حيث تمثل هدنة الرئيس في وضع الأسس الكفيلة بإنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين، ولذلك فقد فتح فلسطين للهجرة اليهودية وحدها سنويا ١٩٥٠ مهاجر وعمل على إنشاء بحنة للأراضي، كان هدفها تسهيل عمليات البيع لليهود ومنح اليهود استثمارات ومشروعات كبرى منها مشروع (روتنبرغ) للكهرباء ومشروع (بوتاس البحر الميت) وغيرها من المشاريع الهامة والإستراتيجية في فلسطين ، كما اعتمد اللغة العبرية لغة وسمية في البلاد مع أن غالبية الشعب عربي مسلم، وتم عرض برنامج صموئيل هذا على مجلس المموم البريطاني قوافق عليه في ٧٧ أكتوبر ١٩٧٠ م .

وهذه كانت الهذاية الحقيقية التي كشفت اللثام عن الوجه الزائف للاحتلال الهربطاني الأمر الذي أثار الصراع السياسي في الهلاد منذ بداية الانتداب حتى نهايته ، خلال ذلك أكد الشعب العربي الفلسطيني عزمه على مكافحة السياسة الاستعمارية والسياسة الصهيونية الاحرادة فيها فقامت الاستيطانية ومقاومتهما ، حيث أعلنت حربا شعواء على الصهيونية لا هوادة فيها فقامت المظاهرات والثورات المتلاحقة وعقدت المؤترات التي نددت بالصهيونية والاستعمار وشكلت المركات والأحزاب التورية والمجالس والجمعيات النقابية والوطنية، وكرست كل جهدها لمقاومة الاستعمار وسياسة التهويد التي ينتهجها .

وفي شهر مارس ١٩٣١ أصدر المندوب السامي (هربرت صموثيل) أمرا بتشكيل مجلس إسلامي أعلى يشرف على إدارة الأوقاف الإسلامية وتميين قضاة المحاكم الشرعية وعرف بالمجلس الإسلامي الشرعي الأعلى ، ومركزه القدس وتالف من رئيس العلماء و أربعة أعضاء و أنبطت به إدارة ومراقبة الأوقاف الإسلامية وتعيين القضاة الشرعيين ورئيس وأعضاء محكمة الاستئناف الشرعية حيث اختير مفتي القدس (الحاج أمين الحسيني) رئيسا للمجلس الإسلامي الأعلى وذلك بعد وفاة أخية (كامل الحسيني) في عام ١٩٢٢ .

لقد اهتم المجلس بالأوقاف الإسلامية والمحاكم الشرعية والمعاهد الدينية وغييرها من المؤسسات الإسلامية ولا سيما المسجد الأقصى .

التنظيم البلدي خلال فترة الانتداب :

لقد قام الجنرال اللنبي بعد فترة قصيرة من دخوله القنس ، باستدعاء ماكلين (Mclean) مهندس مدينة الإسكندرية لوضع الخطة الهيكلية الأولى للمدينة ، والمقاييس والمواصفات والقيود المتعلقة بالبناء والتطوير فيها وقام الأخير بوضع أول مخطط هيكلي لها سنة ١٩١٨ كان عشابة أساس للمخططات التي تلته وبناء على هذا المخطط تم تقسيم المدينة إلى أربعة مناطق:

البلدة القدعة و أسوارها.

المناطق للحبطة بالبلدة القدعة .

القدس الشرقية (العربية) .

القدس الفربية (اليهودية) .

حيث نصت الخطة على منع البناء منعا باتاً في المناطق المحيطة بالبلاة القديمة ووضعت قيدوا على البناء في القدس الشرقية (المربية) أعلن عن القدس الغربية (البهودية) كمنطقة تطوير .

لقد اتسم هذا المخطط بتسعزيز الوجود اليسهودي في المدينة كسما عسل على تطويقها استيطاتيا لمنع أي توسع عربي محتسل، ومحاولة السيطرة على الحكم البلدي كخطوة نعو الاحتلال الكامل للمدينة وتحويلها إلى عاصمة للدولة اليهودية.

ومن ناحبة أخرى قامت سلطات الانتداب بحل المجلس البلدي وتعيين لجنة لادارة البلدية مؤلفة من ستة أعضاء، اثنين من كل طائفة ، وكان برأس هذه اللجنة أحد أعضاء المسلمين . ويترب عنه في حال غيابه عضوان من الطائفتين الأخرين ويقومان بمهام الرئيس بالتناوب.

ومع تطبيق الإدارة المدنية عام ١٩٥٠ أعيد تشكيل هذه الجنة حيث عينت السلطات البريطانية مجلسا استشاريا لادارة شؤون البلدية يتكون من ١٧ عضوا منهم عشرة ضباط بريطانية وأربعة أعضاء مسلمين وثلاثة أعضاء يهرو، ثم استبدل هذا المجلس بجلس آخر يرأسه عربي يتكون من ٢٧ عضوا نصفهم من العرب (٤ مسلمون + ٢ مسيحيون) والنصف الباقي من اليهود وخلال الفترة ما بين ١٩٨٨- ١٩٤٧، تشكلت مجموعة من العرامل الخارجية أدت إلى خدمة الحركة الصهيونية، فمع تزايد أعمال العنف ضد اليهود في مختلف أنوبا وصعود النازية إلى الحكم في ألمانيا سنة ١٩٣٣ ازدادت هجرة اليهود من دول أربا وقدومهم إلى فلسطين بتشجيع سلطات الانتداب البريطاني فقفز عدد السكان اليهود من عشرة آلات نسمة عام ١٩٨٨ ما يعادل ٢٩٠٪ من مجموع السكان كما أدى إلى استغلال هذا الوضع كميور يتبع الادعاء بحقها في المدينة .

تطور الحركة السكانية:

وإذا حاراتنا عرض بعض الإحساءات عن عدد السكان في القدس وفلسطين فيلا ترجد إحسائيات دقيقة حتى عام ١٩١٤ عند إجراء الإحساء التركي والذي يلخصه كتاب إحساء فلسطين الصادر عام ١٩٢٢ والذي يرجيه بلغ عدد سكان فلسطين (١٩٨٩, ٢٧٣ ألف نسمة) منهم اقل من ١٠ ألف يهودي ، وما لبث أن انخفض عدد اليهود إلى النصف خلال الاضطراب الذي أحدثته الحرب العالمية الأولى . في حين تشيير المعلوميات الإسرائيلينة أن سكان القندس بلغ عندهم عنام ١٩١٧ إلى ٣٠٠ . ٣٢ تسمة ، ولو صح هذا الرقم فانه يعني أن جميع اليهود في فلسطين كانوا يقطنون لقدس .

حيث تركز تقارير السكان المنشورة في الوثائق الإسرائيلية على معلومات مغلوطة عن
نسبة عدد السكان ، وذلك لتجنب المناطق الجغرافية التي يقطنها العرب ، لان تعيين الحدود
البلدية خلال عهد الانتخاب رسم بطريقة ترتبط بالرجود البهودي. حيث استدخط الحدود
ليشمل جميع الضواحي الاستبطائية اليهودية التي أقيمت غربي المدينة، فقد امتد الخط من
هذا الجانب إلى عدة كيلومترات، بينما اقتصر الامتداد من الجوانب الشرقية والجنوبية على
بضع مشات من الأستار ببحيث أن خط الحدود وقف باستصرار أمام مدخل القرى العربية
المجاورة للمدينة ، وهنا بقيت قرى عربية كثيرة خارج حدود البلدية مثل :

(سلوان ، العيسموية ، الطور ، دير ياسين ، لفتنا ، شعفاط ، المالحة ، عين كارم ، بيت صفافا) على الرغم من تداخلها والتصاقها بالمدينة.

لقد أثارت السياسة البريطانية التي تلخصت بتسهيل إقامة الوطن القرمي البهودي مخاوف الشعب العربي الفلسطيني وكذلك الأرقام المتصاعدة للمهجرين اليهود إلى فلسطين مخاوف الشعب العربي الفلسطينيين أقلية في طبقا لسياسة الانتداب، إذ تبين أن هذه الهجرة ستجعل من العرب الفلسطينيين أقلية في بلادهم خلال فترة وجيزة، فقام الشعب الفلسطيني بعدد من الثورات ضد سياسة الهجرة واستدلاك الأراضي وكان من أبرزها ثورات ١٩٣٠، ١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣١، ١٩٣٦، ١٩٣٦، عيث كانت القدس مركز هذه الثورات أو نقطة الانطلاق.

لقد حاول البريطانيون طيلة فترة الاتتناب التوصل إلى (تسوية) بين المرب واليهود وقنموا المديد من المشروعات التي تعزز مكانة اليهود في فلسطين والقنس فعلى أثر ثورة 1949 ارتأت حكومة الانتناب تقسيم فلسطين إلى كانتونات (مقاطعات) بعضها عربي والبعض الآخر يهودي ، يتستع كل منها بالمكم الذاتي في ظل الانتناب ، ولكن العرب في فلسطين قاوموا هذا للشروع و أحيطوا أغراضه .

وعاودت بريطانيا طرح فكرة التقسيم من جديد في أعقاب ثورة ١٩٣٦، إذ شكلت على أثرها لجنة تحقيق ملكية لجنة بيل (Peal) و أنهت اللجنة المذكورة أعمالها وخرجت بترصية مفادها (تقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية وعربية روضع القدس تحت نظام دولي لقدسيتها ، بحيث تشمل المنطقة المستدة من شمال القدس حتى جنوبي بيت لحم مع ثر بري إلى يافا) .

وقد فشل هذا المشروع أيضا أمام ثورة العرب عليه ومقاومتهم له. ثم ما لبثت بريطانيا أن تخلت عنه رققا لتوصيم لجنة من الخبراء (لجنة وودهيد) شكلت لبحث إمكان تنفيذ التقسيم وققا لمشروع لجنة (بيل) ومع نشوب الحرب العالمية الثانية عادت قضية القدس إلى إطارها كجزء من القضيمة الفلسطينية وعادت السياسة البريطانية إلى دورها أثناء الحرب العالمية الأولى بإصدار الوعود للعرب وتحقيق الأهناف الصهيونية العالمية. كانت السياسة البريطانية ترى أن تقسيم فلسطين هو إحدى الوسائل لتهريدها تم تحريلها إلى دولة يهودية ولتحقيق ذلك المجهت بريطانيا إلى الأمم المتحدة وسعت لاستصدار قرار بشأن مصير فلسطين يكون له قيسة دولية وتلزم به دولا كثيرة وهذا يوقر لها مخرجا لتفادى تنفيذ ما تضمنه صك الانتداب من وعود للعرب وواجبات نحوهم.

تفجير فننق الملك داود:

اهتزت مدينة القدس اهتزازا عنيفا ومدويا .. ققد انفجرت شحنات ناسفة في فندق الملك
٩١ وتقوض جناح كامل من الفندق ، ولقي ٩١ وتقوض جناح كامل من الفندق ، ولقي ٩١ شخصا مصرعهم ، وأصيب آخرون في تلك العملية الإرهابية التي خطط لها مناحم بيجين زعيم عصابة أرجون الصهيونية .

وانفرجت أسارير بيجين لنجاح عمليته الإرهابية ,ولرح بقبضة ينه ، وهو يصرخ قائلا :

أنا أقاتل .. فأنا إذن مرجود .. ثم كتب بخط يده المخضبة بالدماء تفاصيل عملية نسف
الفندق في كتابه الشهير الثورة .. وأسهب في وصف جرعته ، عندما ذكر أن قطع المجارة
تطايرت لقتل المارة ، وأصابتهم بإصابات بالفة .. وقذفت الأتقاض المتطايرة أحد المسئولين
البريطانيين ، فارتطم بحائط المبنى المقابل للفندق ..

وكان مناحم بيجين قد خطط ودير عملية نسف فندق الملك داود ، ليوجه ضرية لسلطة الانتشاب البريطانيين كانوا يتخذون من جناح الانتشاب البريطانيين كانوا يتخذون من جناح بالفندق مركزا إداريا لهم .. وقد استهدف بيجين دفع سلطة الانتشاب لمفادرة فلسطين ، وتد وحد عمد نحو عامين من ذلك الخادث المروع ..

ولم يتردد مناحم بيجين في ارتكاب هذه الجرعة الإرهابية ، التي أزعجت بريطانيا .. برغم أنها صحاحبة وعد بلفور الصادر عام ١٩٩٧م ، والذي يعد أول تآمر وتواطؤ من جانب دولة أروبية وغربية كبري بمتح وطن للبهود في فلسطين . ولكن بيجين لم يطق صبرا علي ما كان يعتبره محاطلة في رحيل سلطة الانتداب البريطاني .. ولذلك دير عملية نسف الفندق .. وهي تكشف عن منهج المنف الغمري لزعماء الصهيونية .. وهو عنف كان يجاهر به فلاديمير جابرتنسكي .. وبحض عليه صباح مساء ، وهر صاحب القول الشائع : ان التوراة والسيف أنزلا علينا من السماء .

وقد سار بيجين علي درب جابرتنسكي . . واتخذ ننه معلما وزعيما . .

وعندما هيئات الحكومة البريطانية الجو الدولي الملائم، أعلن وزير خارجيتها في ١٨ فبرابر١٩٤٧ م :

عن اعتزام (حكومة صاحب الجلالة عرض المسألة لحكم الأمم المتحلة لتوحي بتسوية [يها]

وبعد مشاورات مع الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى طلبت إدراج مسألة فلسطين على جدول الأعمال للدورة العادية المقبلة بتاريخ ١٨ إبريل ، ١٩٤٧ وتم عقد دورة استثنائية لتشكيل لجنة خاصة للنظر في مسألة فلسطين ورفع تقرير عنها إلى الجمعية العمومية في اللووة العادية المقبلة ، وفي السابع والعشرين من الشهر نفسه عقدت الجمعية العمامة دوره استثنائية طلب فيها مندوب بريطانيا أن تقتصر أعمالها على تشكيل لجنة تحقيق. وقدمت اللول العربية اقتراحا لإدراجه على جدول الأعمال يقضي (بإنها م الانتداب على فلسطين و إعلان استقلالها).

وكان الاتحاد السوفيتي قد قدم اقتراحا مشابها إلا أنه قد تم الأخذ بالاقتراح البريطاني بتشكيل:

(لجنة خاصة للأمم المتحدة بشأن فلسطين UNSCOP، ويكون من مهامها فعص جميع القضايا والمسائل ذات العلاقة عسألة فلسطين ودراسة قضية فلسطين من جميع وجوهها ،كذلك أحوال اليهود المشردين في أوربا والموجودين في معسكرات الاعتقال). وبذلك مجحت بريطانيا في الربط بين قضية فلسطين ومشكلة اليهود المشردين في أوروبا وأحالت الجمعية العامة قرارها إلى لجنتها السياسية التي أقرت تشكيل اللجنة في ٧٣ مايو ١٩٤٧ والتي أوست بدورها:

(على تقسيم فلسطين الى دولتين يهودية وعربية وإنشاء نظام دولي خاص بالقدس ومنطقتها ، و إقامة وحدة اقتصادية بين الدولتين).

الأمر الذي رفضته الهيئة العربية العليا للفلسطينيين ، كما رفضته الدول العربية على أساس أن الأمم المتحدة قد تخطت صلاحياتها في هذا الشأن ، أما الحركة الصهيونية التي كانت تصر على إقامة دولة يهودية على كامل الأراضي الفلسطينية وجعل القدس عاصمة هذه الدولة فقد قبلت به يتردد كثمن للحصول على قرار دولي بإقامة دولة لليهود.

الفصل الثاني

الحياة السياسية داخل إسرائيل

نظام المُكَمّ في إسرائيل - الأحزاب الإسرائيسايــــــ – اقتــرى السيــاسية في إسرائيــــل .

نظام الحكم في إسرائيس :

لم يكن قرار التقسيم الذي أقرته الأمم المتحدة بتاريخ ٢٩ نوفير ٩٩٤٧ م قرارا فنيا بمنى تقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين فقط ، بل تضمن جرانب متعددة أخرى من ضمتها تحديد السلطات المستقلة في الدولتين ، ورأت الأمم المتحدة أن تلزم السلطات التشريعية في الدولتين المقترحتين بسن قوانين تضمن الأساس الديقراطي للمواطنين ، وأمن شعبي الدولتين والمحافظة على الفرياء القاطنين فيهما.

ونص القرار على أن الإعلان عن قيام الدولتين بجب أن يتضمن القوانين والأنظمة المذكورة أعلاه (والتي عمل بها شكلياً أثناء حكم الانتداب) بحيث تصبح قوانين أساسية لكل من الدولتين ، وأن كل قانون أو أمر أو أية خطوة وسمية تأتى بهدف نقض القوانين الأساسية تعتبر لاغية من الأساس.

هذا بعض ما جاء في قرار التقسيم بشأن القانون الأساسي الذي يجب أن يعمل به في الدرلتين ، إلا أن التطورات التاريخية المعرفة التي أعقبت قرار التقسيم أفرغته من فحواه ، (وقد تصرف الجانب اليهودي في البلاد بالقرار با يتلام ويخدم مصالحه) ، فبتاريخ ١٤ مايو ١٩٤٨م أعلن رئيس الحكومة المؤقتة دافيد بن جوريون عن قيام دولة إسرائيل ، وأورد

في الإعلان فقرة خاصة بالقانون (إننا نقرر فيصا يلي من خطة انتهاء حكم الاكتداب على البلاد يوم ١٥ مايو ١٩٤٨م وحتى تأسيس هيشات الدولة المنتخبة بحوجب الدستور الذي ستقره الجمعية التأسيسية ويُوعد أقصاه ١ أكتوبر ١٩٤٨م ، يعمل مجلس الشعب كمجلس دولة "برلمان مؤقت " وادارة الشعب تعمل كحكومة مؤقتة للدولة اليهودية التي ستسمى إسرائيل).

وفي وثبقة الإعلان عن قيام إسرائيل محندت الخطرات العملية التالية:

١ - مجلس الشعب الذي صودق عليه من قبل اللجنة التنفيذية الصهيرنية في جلستها المتعقدة بإبريل عام ١٩٤٨م يواصل عمله كمجلس دولة مؤقت (سلطة تشريعية). وانتخب مجلس الدولة المؤقت سلطة تنفيذية مؤقتة سميت بإدارة الشعب تقرم بهام حكومة مؤقتة. هذا وقد صادقت اللجنة التنفيذية الصهيونية على الحكومة المؤقتة كذلك.

 ٢ - تنتخب الجمعية التأسيسية في موعد أقصاء ١ أكتوبر ١٩٤٨م ومن وظائفها الأساسية إقرار مجموعة القرائين والتي بموجها تنتخب مؤسسات الدولة وسلطاتها الحاكمة ، وهنا ينتهي دور مجلس الدولة وادارة الشعب المؤقدين ، وتشولى السلطة في البلاد السلطات المتخدة.

ويذكر أند حال صدور قرار التقسيم عينت الركالة اليهودية الدكتور يهردا كرهين لإعداد مشروع دستور للدولة اليهودية في حين انتخب مجلس الدولة المؤقت في A يوليو ١٩٤٨م لجنة برئاسة (زيرخ فارهافتيج) لإعداد اقتراح للدستور وتقديمه للهيئة التأسيسية وقد جاحت هذه الإجراءات لطسأنه الرأي العام أن المؤسسات المشلة لليهود تقبل دون تحفظ قرارات الأمم المتحدة.

والحقيقة أن موضوع النستور والحدود قد نوقشا بإسهاب في اجتماع (إدارة الشعب أي الحكومة المؤقشة) بتاريخ ١٧ ماير ١٩٤٨م. وقد عارض دافيد بن جوريون التعرض أو ذكر كلمة صدود في وثيقة الإعلان عن قبام إسرائيل ، وفي بروتركرلات اجتماعات الحكومة المؤقشة والتي نشرت مؤخراً اقترح بن جوريون : (أن لا يرد في وثيقة الاستقلال أي ذكر للحدود أو كلمة سيادة) . بل القول : (بالاستناد إلى قرار الأمم المتحدة بالتقسيم) ، وعدم التقيد بعبارة (في نطاق قرار الأمم المتحدة بالنوايا المسبقة لبن جوريون والحكومة المؤقشة الذي واقتت على اقتراحه بعدم التقيد بقرار الأمم المتحدة.

وقد اعترض أحد أعضاء الحكرمة المؤقتة على هذا بقوله: (إنه من غير الممكن الإعلان عن قيام سلطة دون أن تحدد لهذه السلطة إقليم أو حدود حكمها).

وقد واققت الحكومة على اقتراح بن جوريون بأن الإعلان عن قيام الدولة يقوم على أساس قرار الأمم المتحدة ، والجميع يعلمون ما هو القرار. أما ما ينفذ من هذا القرار وكيف؟ فقد ترك هذا لميزان القرى في المنطقة.

وأكد بن جوربون على هذا بقوله :

(هذه وثيقة إعلان عن الاستقلال فهناك مثلاً وثيقة الإعلان عن استقلال الولايات المتحدة أنها لا تتضمن تعريفاً بالحدود الإقليمية). وليس هناك ضرورة أو قانون بلزمنا بذلك وتسالل لماذا لا تصدد حدود الدولة؟ لأتنا لا تعلم إذا كانت الأمم المتحدة مصممة على تنفيذ قرار التقسيم ، فإذا تفذته لن نتحدى الأمم المتحدة ، ولكن إذا ترددت بتنفيذ قرارها وصارينا العرب فستفشل خططهم ، ونستولى على الجليل الفربي والطريق إلى القدس وبهذا نضم المنطقين لدولتنا .

وأثناء التصويت على ذكر الحدود في وثيقة الاستقلال قررت الحكومة المؤقتة بأغلبية خسسة أصوات خذ أربعة عدم التعرض لقضية الحدود.

وقد أكدت العمليات الحربية واحتلال إسرائيل فيما بعد المناطق المخصصة للدولة العربية المقترحة في قرار التقسيم على النوايا التي كانت تراود قادة الحركة الصهيرنية في فلسطين ، بخصوص فرض سيادتهم على اكبر جزء محكن من الأرض وكل ذلك من خلال استغلال الطروف المواتية.

وحال انتخاب الكنيست الأولى بتاريخ ٢٥ يناير ١٩٤٩ م كهيئة تأسيسية قدمت إليها أربعة اقتراحات ، وشرع بالبحث فيها وطال النقاش حول هذا الموضوع ثم أثيرت نقطة هامة مبدئية وهى ما إذا كانت هناك ضرورة للاستور ، أو أن مجموعة القوائين الأساسية تكفى لادارة البلاد ، وعرض الموضوع للتصويت فعارضته كتلتا المتدينين والماباى وشكلتا الأغلبية البرائلتية في الكنيست ، وفي معارضة كتلة الماباى سن المستور ما يؤكد على رؤيتها بأن المستور يقيد الدولة في مجالات عديدة ، أما الكتل الصغيرة في الكنيست مثل مابام ، المسهاينة المموميين حيروت ، ماكى فقد أيلت فكرة المستور بشكل حماسي ، كما انضم إليها فيما بعد كتلة التقدمين (البروغرسيقيم).

أهم التقاط التي أوردها مؤينو فكرة النستور:

١ – عرجب وثيقة الإعلان عن قيام إسرائيل أعلن مجلس الدرلة المؤقت واستنادا إلى قرار التقسيم حتمية سن دستور للدولة ، إذ أن عدم سنه يعنى أن الحكومة التي شكلت بعد الانتخابات تعتبر مؤقتة ، ومن ناحية أخرى أشير ويشكل واضع إلى أن السلطة التشريعية المنتجة تعمل كهيئة تأسيسية واجبها الأساسي تشريع دستور وبعد إلجازها العمل تحل نفسها لينتخب الشعب سلطة تشريعية جديدة حسب المستور.

٧ - يتضمن الاستور المحافظة على الحربات الأساسية ، وحربة الفرد وصلاحيات السلطة التشريعية ، وعلم السماح للسلطة التنفيذية بالمس بهم بشكل تعسفي ، وذلك على ضرء الصلاحيات المتعددة التي تتصتع بها السلطة التنفيذية بوجب قوانين الطوارئ الانتدابية المحدد القرائين تفع الحكومة حق تغيير أو إلغاء قانون ، كما تستطيع حل البرلمان.

٣ – هناك حاجة ماسة لضمان الأسس النيقراطية التي يجب أن تقوم عليها اللولة ، ومنع أغلبية برلمانية من التحكم بصورة تمسفية بالأقلية البرلمانية لتحقيق مصالح حزبية ضيقة. كما يجب ضمان حقوق دستورية للأقلية كي تعمل من اجل كسب الثقة والنمو لتصبح بالتالي أكثرية. ولا يكن السماح للأكثرية الحاكمة في وقت معين بقمع واضطهاد أقلية ومصادرة الحربات الأساسية بواسطة إساءة استعمال السلطة.

4 - أن الخرف من اضطرابات وقلاقل داخلية عقب النقاش حول موضوعات المستور ، وخاصة المتعلقة بالأمور الدينية لا مبرر له ، فهذه الأمور تصدرت النقاش على قانون الخدمة وخاصة المتعلقة ، وستبقى هذه النقاط مثيرة المسكرية ، وقانون التربية والتعليم ، وقانون الأحوال الشخصية ، وستبقى هذه النقاط مثيرة للجدل في كل وقت يطرح فيه مشروع قانون يس هذه الأمور لتوافق عليه الكنيست ولهذا فقد اقتسرح بعض مـثويدي فكرة المستسور أن يتم الفسل بين الدين والدولة نهـائيــة لتحساشى الاضطرابات والقلاقل.

أما الأسباب التي أوردها معارضو النستور فهي :

 ١ - أن اليهود الذين وجدوا في ذلك الوقت في البلاد كانوا يشكلون أقلية ضئيلة من اليهود في العالم ، وبالتالي فمن غير المكن أن تضع أقلية دستوراً يلزم الأغلبية الساحقة.

٢ - أن الشروط التي أدت إلى الزامنا بسن دستور قد ألغيت بسبب الطروف التي أعقبت
 قرار التقسيم ، وإن رثيقة الإعلان عن قيام اللولة ليست قانوناً أو رثيقة دستورية (كما

قررت محكمة العدل العليا سنة ١٩٤٨م). ولا يكن بأي حال من الأحوال أن يستخلص منها أي التزام قانوني للدولة كذلك فان الهيئة التأسيسية هي سلطة تشريعية ذات سيادة تامة وقد رفضت إقرار الاقتراح الذي ينص على أن عملها الرئيسي ينحصر في سن دستور الدولة.

٣ - أما عشل المتدينين فقد علل معارضته لسن الدستور بأن التوراة هي دستور إسرائيل (فهي التي تحدد الملاقة بين الإنسان والمكان ،وتنظم الملاقات بين الشعب والدولة) ، وأي دستور غير التوراة لن يعترف به في مدارسهم. وأثناء التصويت على اقتراح سن دستور اللولة فشل اقتراحاً المعارضة والمتدينيين ، وجاء اقتراح الماباى كحل وسط ، إذ نص على أن لجنة الدستور القانون والقضاء التابعة للكنيست تقوم بإعداد مشروع دستور للدولة مؤلف من عدة قصول بحيث يشكل كل فصل قانوناً أساسياً يحدد كيفية النظام ومسؤوليات السلطات المختلفة في الدولة ، وبقيت قضية إقرار الدستور معلقة وجرى العمل بالقوانين المروثة في عهد الانتداب والعهد العثماني وبعضها ما يزال ساري المفعول حتى الآن.

من الملاحظ أن الموضوع الأساسي والأكشر حساسية وخطورة والذي لم يناقش علناً كان (قضية الحدود) . (ماهية اليهود). والنستور في أي بلد في العالم يعرف بحدود ذلك البلد ويعير عن أماني وتطلعات وماهية شعبه.

ولو سن دستور في سنة ١٩٥٠م يحدد حدود الدولة ويعرف من هو اليهودي ؟ لشكل خطرأ. كبيراً.

فإترار حدود دستورية ونهائية للدولة يلزم جميع هيئاتها وسلطاتها الحاكمة بقبولها ويذلك يتعذر على هذه السلطات القيام بعمليات عسكرية على حدودها بغية (ضمان سلامة) تلك الحدود كعملية قاديش (حرب سيئاء ١٩٥٦م) وعملية الغزو الإنذارى على جنين وقلقيلية في ٣٦ مايو ١٩٦٥م وعملية السموع في ١٣ نوفمبر ١٩٦٦م. كذلك يتعذر على الدولة احتلال (تحرير) مناطق تحاذى حدودها.

(الضفة الفربية وقطاع غزة وهضية الجولان وسيناء عام ١٩٦٧م) للمحافظة على تلك الحدود ، وعلى أمن وكيان الدولة فإذا كانت هناك حاجة لذلك فهذا يتم من داخل الحدود ، ولى أمن وكيان الدولة فإذا كانت هناك حاجة لذلك فهذا يتم من داخل الحدود ، ولى هذه القضية بالذات تختلف الآراء ، فمن رجالات (الدولة) من قال :

(إن هناك حاجة بأن يكون نهر الليطاني الحد الشمالي للدولة ، وهناك من اكتفى بالمطلة ، وهناك من اكتفى بالمطلة ، وهناك من اكتفى بالمطلة ، وهناك من ادعى بأنه بدون نهر الأردن حداً شرقياً لإسرائيل لا يكن الدفاع عن كيان الدولة ، ومنهم من قال أنه يكن تعديل الحدود في المنطقة الشرقية) . وعنم وجود حدود دستورية للدولة يسهل الكثير من أعمال إسرائيل المسكرية كعملية الليطاني ماوس عام ١٩٧٨م وهنا يطرح السؤال التالي نفسه .

أين تقع حدود هذه الدولة التي أعلن عن قيامها سنة ١٩٤٨م بجوجب قرار التقسيم هل هي إسرائيل التوراتية ؟

- -- من النهر إلى البحر ؟
- من العريش إلى الليطاني ؟
- أم من شرم الشيخ إلى المطلة ... ؟.

لقد جاء في وثبقة الإعلان عن قيام اللولة (أنها دولة اليهود في ارض إسرائيل) واصطلاح ارض إسرائيل فضفاض وقابل اكثير من التأويلات.

كذلك فإن التمسك بالنستور ، بِفرغ قرانين وأنظمة الطوارئ الانتنابية من محتواها ويذلك يتمذر على السلطة الرسمية التلوع بحجة (أمن النولة وسلامة المواطنين) بفية مصادرة أو تحديد الحربات الأساسية للمواطنين والأقلبات البرلمانية والأقلية العربية في إسرائيل خاصة.

ونأتي إلى النقطة الثانية في تعريف الدستور وهي قضية (ماهية اليهود). إن قضية إبراد ثعريف دستوري عاهية اليهود لم تكن لتقل خطورة عن قضية الحدود ، فحرل تعريف من هو اليهبودي ؟ كادت أن تسقط عدة حكومات وبدا ذلك واضحا أثناء النقاش حول إقرار (قانون العودة):

هل اليهودي هر فقط من ولد لام يهودية ؟

أم أنه كذلك من تهود وليس له دين آخر ؟

وإذا تهود فعلى أبة طريقة (المحافظة أو الإصلاحية)؟

وفى معرض النقاش الحاد حول هذا الموضوع تسالح بعض اليهود من حزب (حيروت) هل إذا تهدود ٧٥٠ مليدن صيني تحق لهم المواطنة في إسرائيل ؟ (ومساذا عن تصريف حقوق المواطنة بالنسبة لعرب فلسطين ؟).

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أنه قد تم تصديل قانون المواطنة بحيث قنع المواطنة لليهودي الذي ولد في الهلاء بموجب قانون العودة. أي أنه يمنح حن المواطنة لأن أحد أجداده قد هاجر في فترة زمنية ما إلى ارض إسرائيل وليس لأنه قد ولد في الهلاد.

وحسب القرانين السارية المفعول في البلاد نرى أن بند الجنسية في الهوية لا يستوي أمر اليهودي والعربي مواليند إسرائيل في الجنسية كراسرائيلين ، فالعربي يكتب عربي ... واليهودي يكتب يهودي ... أي أنه لا توجد جنسية موحدة إسرائيلية لجسيع مواطني دولة إسرائيل حتى الآن.

وهنا لا بد من الطرح السؤال التالي ... إذا كان اليهودي ينح حق المواطنة بوجب قانون العردة ... فما هي جنسية العربي الفلسطيني المولود في إسرائيل أو الذي لم يرحل عنها مع الأخذ بعين الاعتبار إنكار السلطات على العرب المرجودين في (الدولة) الهوية الفلسطينية، وأن إسرائيل هي دولة البهود أينما وجدوا فقط ... ؟؟

سلطات الحكم:

إن الحكم في إسرائيل هو من الناحية الشكلية ديقراطي برلماني ، ويقوم نظرياً على أساس الفصل التام بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

رئيس الدولة :

في الدول ذات الحكم الديقراطي البرلماني ، يتسيز منصب رئيس الدولة بأنه منصب تشيلي ققط. وفى إسرائيل يشكل هذا المنصب رمز (البعث القرمي لليهود في وطنهم) ، وهذا أعلى منصب في الدولة حيث يمثل رئيس الدولة جميع قطاعات الشعب ويعبر عن وحدته ، ويستقى صلاحياته من القانون الأساسي لرئيس الدولة وتنتخبه الكنيست بأكثرية الأصوات لمدة خمس سنوات ، ولا يشترط في المرشع لهلا المنصب أن يكون عضو كنيست أو مواطناً في إسرائيل بل أن يكون يهودياً يلائم هذا المنصب.

أما مهام رئيس النولة فهي في معظمها تمثيلية ومنها:

١ - بفتتم الجلسة الأولى للكتيست.

٢ - يوقع على المعاهدات التي صادق عليها الكنيست مع الدول الأجنبية.

٣ - يوقع على كل قانون يسنه الكنيست ليصبح ساري المفعول .

- ٤ يعين القضاة للمحاكم المدنية بحرجب اقتراح لجنة التعبينات وبطلب من وزير المدل ، ويعين القضاة للمحاكم الدينية بحرجب اقتراح وزير الأديان ، ويعين قاضياً للمحكمة المسكرية المليا للاستثنافات بحرجب توصية رئيس أركان الجيش وبطلب من وزير الدفاء.
 - ٥ يمين مراقب الدولة عرجب توصية لجنة الكنيست.
 - ٦ يتمتع بصلاحية إصدار العفر أو التخفيف من الأحكام على المساجين.
- ٧ يعتبد السلك العباوماسي الإسرائيلي للخارج بعد استشارة الوزير المختص كما يتسلم أوراق اعتماد سفراء وقناصل الدول الأجنبية إلى إسرائيل.
 - ٨ في حالة استقالة الحكومة يقدم رئيس الحكومة استقالته إلى رئيس الدولة.
 - ٩ يكلف أحد أعضاه الكنيست بتشكيل حكومة.

لا يستطيع رئيس اللولة تولى أي منصب أخر سوى منصبه إلا بإذن من لجنة الكنيست ، كما أنه لا يستطيع مغادرة البلاد إلا بإذن من الحكومة ، ويتمتع رئيس اللولة بحصانة شاملة تتعلق بقبامه بهام منصبه وبحياته الخاصة. ولا يمكن محاكمته أثناء توليه منصب الرئاسة وبعدها.

السلطة التشريعية (الكتيست) :

للكنيست نظام خاص بها يدعى (لاتحة نظام الكنيست) وهو لا يتسيز عن غيره من الأنظمة ، إلا انه نظام أعلى سلطة في البلاد وهو شبه دستور يلزم أعضاء الكنيست البالغ عددهم ١٧٠ عضواً من جهة ويعين أنظمة العمل فيها من جهة أخرى ، ولكي يستطيع الكنيست عاوسة أعماله يصورة ناجحة يجب تأمينه من أي تشويش خارجي على الجلسات والاعتمام بمنع تعرض مبنى الكنيست لضغط أو تهديد الأمر الذي قد يمنعه من المناقشة والبت بشكل موضوعي.

إن قانون حصانة أبنية الكنيست لعام ١٩٥٢م نص على إقامة حرس خاص للكنيست يأتّر بأمر رئيسها ويتمتع بصلاحيات بوليسية داخل مبنى الكنيست والقاعات.

ويتمتع عضر الكنيست بعصانة تهدف إلى منحد الحرية النامة للقيام بههامد. فهو لا يتحصل مسؤولية جزائية أو حقوقية ويتمتع بعصانة ضد أي عمل قضائي بسبب اقتراح أو إعراب عن رأى شفهبا أو خطيا أو بسبب عمل قام به داخل أو خارج الكنيست إذا كان هذا في نطاق قيمامه بهمسته كعضو للكنيست ، وأكثر من هذا تكفل المصانة البرنانية لعضو الكنيست رفع كل القيود عن حرية عمله حتى إذا لم تكن هناك ثمة علاقة مباشرة بين موضوع القيود بين أعماله كعضو كنيست كالحصانة ضد التفتيش والاعتقال وأجراء محاكم جزائية ضده عن عمل ليس ذا صلة بقيامه بهام منصبه.

تظام الكتيست :

لقد وضع الكتيست نظامه الخاص به والذي يلزم كل عضو، ومن حق الكتيست تعديل هذا النظام أو الإضافة عليه.

ينتخب أعضاء الكتبست رئيساً وهر يدير شؤون الكتبست وعثله في الخارج ويحافظ على نظام الجلسات. ويكون مركلاً بتنفيذ نظامها وتنفيذ قانون حصانة أبنية الكتبست وحصانة أعضائها. ويشغل رئيس الكتبست منصب رئيس الدولة في حال غيابه أو استقالته أو وفاته.

وهر مسؤول أيضا عن جهاز الكنيست الإداري وتنفيذ ميزانية الكنيست ، وللرئيس نواب يتم انتخابهم من قبل الكنيست بكامل أعضائها ، ويتراوح عددهم ما بين ٢-٨ نواب ، ويشكل الرئيس مع نوابه رئاسة الكنيست ، وتنظر الرئاسة في الشؤون البومية المتملقة بأنظمتها وتعيين جدول أعمالها ، وجدول الأعمال اليومي للجلسة العامة يتم تقديم واقراره بناء على اقتراحات أعضاء الكنيست.

واجتماع الكنيست بكامل هيئة يسمى الجلسة العامة للكنيست ، وذلك للتمييز بينها وين جلسات لجان الكنيست التي يشترك فيها عدد محدود من أعضاء الكنيست فقط والأعمال الرئيسية التي تجرى في الجلسات العامة هي الانتخابات على أنواعها. مناقشة عامة تجرى بناء على طلب أعضاء الكنيست وعوافقة رئاسة الكنيست عليها ... قراءة مشاريع القوانين والاقتراع عليها ... استجوابات أعضاء الكنيست للوزراء.

ولا تجرى جميع أعمال الكنيست في جلساتها العامة ، بل تحيل الجلسة العامة مناقشة موضوع ما إلى لجان فرعية يتم انتخاب أعضائها في الجلسة العامة وفي بداية عمل كل كنيست جديد.

وحيث أن الجلسة العاصة تشكل منبراً أكبر من أن تستطيع معالجة كل قضية تتطلب المناقشة والبت ، فإن الجلسة العامة للكتيست تعمد إلى إحالة قسم من المناقشات إلى اللجان التي يكون عدد أعضائها قليلاً وتتركز كل منها في مجال معين. وتكون نسبة القوى للكتل المختلفة في كل لجنة عائلة بقدر الإمكان لنسبة القوى للكتل المختلفة في الكبيان التي المختلفة في اللجان التي المختلفة في الكبينة في اللجان التي تعالج مواضيع حساسة بشكل خاص كلجنة الخارجية والأمن واللجنة المالية.

اللجـــان:

هناك نرعان من اللجان ، الدائمة وغير الدائمة ، ومدة عمل اللجان الدائمة هي نفس مدة عمل الكنيست. كذلك فإن عدد لجان الكنيست قابل للتغيير بين كنيست وأغرى.

إن الكنيست الدائمة ومهامها:

لجنة الكنيست:

مهمتها الحفاظ على نظام الكنيست والشؤون التي تتفرع عنها ، كحصانة أعضاء الكنيست والطلبات لتجريدهم منها وتوصيات بشأن تشكيل اللجان الدائمة ، واللجان الخاصة، وتعيين رؤساء لهذه اللجان ، وتحديد مجالات عملها وتنسيقه ، مناقشة شكاوى ضد أعضاء الكنيست ، الاهتمام برواتب أعضاء الكنيست ، مناقشة طلبات وشؤون ليست من اختصاص أبة لجنة أخرى أو لم تدرج ضمن مهام اللجان الأخرى.

المنة المالية :

مهامها المصادقة على ميزانية الدرلة والضرائب على أنواعها الجمارك ، القروض ، وشؤون النقد والعملات الأجنبية ، البنوك إيرادات ومصروفات الدرلة ، والاتصال براقب الدرلة.

لجنة الشؤون الاقتصادية :

مهامها المراقبة والمسادقة على الاقتراحات في مجالات التجارة والصناعة ، التموين والتقنين ، الزراعة ، وصيد الأسماك ، والشركات على اختلاف فروعها ، والتنظيمات التماونية والتصميم ، والتنسيق الاقتصادي ، تطوير امتيازات الدولة والإشراف على أملاكها، وأملاك العرب (الفائيين) ، أملاك يهودية في دول معادية وأملاك يهود ليسوا على قيد الحياة.

لجنة الخارجية والأمن :

مهمتها معالجة سياسة الدولة الخارجية والشؤون العسكرية ، وكل ما يتعلق بها ، وبالأمن.

إنة الناخلية:

من مهامها مراقبة السلطات المعلية ، التخطيط بناء المنن ، الهجرة ومنع الجنسية ، صحافة واستعلامات طوائف وأديان ومراقبة الشرطة والسجون ، والهيئة العامة.

لجئة العمل والرقاه الاجتماعي :

ومهمتها البت في شؤون العمل ، الصحة ، والشؤون الاجتماعيــة ، معالجة المصابين بحوادث عمل وغيرها .

لجنة البستور والقضاء والقانون:

مهمتها البحث والاقتراح في دستور للدولة ووضع صيغة للقوانين الأساسية ، وقوانين وأنظمة القضاء.

لجنة المعارف والثقافة:

مهمتها معالجة أمور الهجرة اليهودية إلى البلاد وطرق استيعاب المهاجرين.

ويحق لكل لجنة دائمة أن تنتخب لجنة فرعية مكونة من اختصاصين وتخولها الصلاحيات اللازمة لتبت في أمور ومواضيع خاصة ، والفرض من اللجان الفرعية التيام بمهام محددة ويشكل موضوعي وعلمي وهذه هي اللجان غير الدائمة.

طريقة انتخابات الكنيست :

تجرى الانتخابات لاختيار أعضاء الكنيست البالغ عددهم ١٢٠ عضوا وفق ثلاثة قوانين :

- ١ قانون سجل الناخبين لعام ١٩٥٩م.
- ٢ قانون انتخابات الكنيست لعام ١٩٥٩م.
- ٣ قانون الانتخابات (طرق الدعاية) لعام ١٩٥٩م.

وقد جرت أول انتخابات للكنيست بعد سبعة اشهر من الإعلان عن قيام إسرائيل في يناير عام ١٩٤٩م.

طريقة الانتخابات :

تتم الانتخابات بطريقة عامة ، تطرية ، مباشرة ، متساوية ، سرية ونسبية (كل ذلك في حدود الفجوات الخطيرة التي يتركها غياب النستور والتي تعطى قوانين الانتخابات ككل القوانين الإسرائيلية صبغة الأنظمة المؤقتة فقط).

 ١ - يحق لجميع المواطنين في الدولة عن بلغوا الشامنة عشرة الاقتراع ولا يجوز حرمان أي قطاع من هذا الحق ، مثل أبناء طوائف وقوميات معينة ، نساء ، أشخاص عديو الثقافة وما شابه.

٢ - تجري الانتخابات في جميع أنحاء البلاد في وقت واحد.

 ٣ - يعين المنتخبون مباشرة على ضوء نشائج الاقتراع في الانتخابات (ليس كالانتخابات غير المباشرة في الولايات المتحدة).

كل مسواطن الحق في الإدلاء بصسوت واحد فسقط وقسوة تأثيسر هذا الصسوت على
 الانتخابات تساوى قوة تأثير صوت كل مواطن آخر.

ه - تهدف سرية الانتخابات إلى منع أي احتمال لاستخدام الضغط على الناخب بصدد
 اقتراعه.

٧ - بكرن الاقتراع يوم الانتخابات على قواتم مرشحين ، يعينها كل حزب وتحصل كل
 قائمة مرشحين على نسبة من مقاعد الكنيست تعادل نسبة الأصوات التي منحت لها في
 الانتخابات.

وتجرى الانتخابات للكتيست مرة كل اربع سنوات ، وهى المدة العادية لعمل الكنيست. إلا الكنيست احتفظ لنفسه بحق سن قانون خاص تفرر بجرجه على نفسه وإجراء الانتخابات قبل إنهاء المدة المقرره ، والمؤسسة المسؤولة عن إجراء الانتخابات في البلاد والمشرقة على سيرها والتي تعلن نتائجها هي (لجنة الانتخابات المركزية) ويرأسها أحد قضاة محكمة العدل العليا، ويشترك فيها ٣٠ عضوا هم ممثلو كتل الكنسيت ومقابل كل اربع أعضاء كنيست تحصل الكتلة على عضو واحد في لجنة الانتخابات المركزية وتتفرع عن اللجنة المركزية لجان أتجلمية وعن الأخيرة تتفرع لجان مراكز اقتراع وعوجب طريقة الانتخابات النسبية المتبعة في إسرائيل عنع الناخيون أصوائهم لقوائم مرشحين تعينها الأحزاب ويحق لكل مواطن إسرائيلي

يلغ ٢١ سنة يوم تقديم القائمة أن يكون مرشحاً للانتخابات ، ويستشنى من الاشتراك في الترشيح :

- ١ رئيس الدولة.
- ٢ الحاخامان الكبيران.
- ٣ القضاة ماداموا يشغلون مناصبهم.
- ٤ قضاة المحاكم الشرعية ماداموا عارسون مهام مناصبهم.
 - ه مراقب الدولة.
- ٣ رئيس أركان الجيش وضباط الجيش ، إلا إذا استقالوا من مناصبهم قبل تاريخ
 الانتخابات بائة يوم على الأقل.
 - ٧ الكهنة ورجال الدين آخرون ما داموا يشغلون مناصبهم لقاء راتب.
 - ۸ كبار مستخدمي الدولة.

تشترك في توزيع المقاعد في الكنيست قرائم المرشعين التي حصلت على أصوات صحيحة لا يقل عددها عن واحد بالمائة من مجموع الأصوات الصحيحة هذه ما تسمى نسبة المنع (الحد المدد الأدنى) وقائسة المرشحين التي لم تحصل على الأقل على هذه النسبة لا تشترك في توزيع المقاعد.

وتصدر لجنة الانتخابات المركزية بياناً رسمياً ومعتمداً بنتائج الانتخابات وتبلغ المرشعين الفائزين بانتخابهم للكنيست ، وبعد مرور أسبوعين على نشر نتائج الانتخابات في الجريدة الرسمية ، تعقد الكنيست الجلسة الأولى ويفتتحها رئيس الدولة وبفيابه يفتتح الجلسة أكبر أعضاء الكنيست سناً.

السلطة التنفيذية (الحكومة) :

تنبع شرعية الحكومة من الثقة التي توليها إياها السلطة التشريعية (الكتيست) وهذه هي القاعدة الرسمية لمفهرم النيقراطية البرلمانية وتستقى الحكومة في إسرائيل صلاحياتها من القانون الأساسي للحكومة.

تشكيل الحكومة:

بجتبع رئيس الدولة مع عملي جميع الكتل للاستشارة ومن ثم يدعو أحد أعضاء الكنيست الذي غالباً ما يكون رئيس أكبر كتلة برلمانية ، ويلتى عليه مسؤولية تشكيل الحكومة. ويعد أن يفرغ عضر الكنيست كي تتال ثقتها. وتصبح أن يفرغ عضر الكنيست من تشكيل حكومته يعرضها على الكنيست كي تتال ثقتها. وتصبح الحكومة شرعية وقانونية إذا نالت ثقة الكنيست بأغلبية ٢١ عضواً. وبعد مرور سبعة أبام من إعلان ثقة الكنيست بالحكومة يترجب على أعضاء الحكومة المشول أمامها ليؤدى أعضاؤها يين الرلاء للدولة.

ويسرى نظام المسؤولية الجماعية للحكومة أمام الكنيست بمعنى أن كل وزارة تنفذ قرارات الحكومة تنفذ قرارات الحكومة تلزم جمسيع الحكومة للختصمة في مجال عصل هذه الوزارة ، وسيساسة وقرارات الحكومة تلزم جمسيع أعضائها ، والحكومة مسؤولة مسؤولية مباشرة وجماعية عن أعسال كل عضو من أعضائها أمام الكنيست. كذلك فإن الحكومة مسؤولة بالتركيب الذي أقرته الكنيست وبنفس الوظائف الني عينت عند منع الثقة.

إن الجهود لتشكيل الحكومة تجرى على شكل مشاورات واتفاقات اتسلاقية بين الكتلة المكافة وبقية الكتل البرلانية المستعدة للاشتراك في تشكيل الحكومة ، ومن اجل الوصول إلى التفاق انتلاقي بشمل الحد الأدنى من القاعدة البرلمانية التي ستستند إليها الحكومة تحصل هناك تنازلات وتعقد الصفقات من قبل اكبر الكتل وذلك لضمان منح الكتيست ثقتها للحكومة ومن المكن تفادى هذه العملية فقط في حالة حصول كتلة واحدة على أكثر من (. ٥ بالمائة) من عدد أعضاء الكتيست ، ولا يشترط بأن يكون أعضاء الحكومة أعضاء في الكتيست (ماعدا رئيس الدولة).

إن قضية مراقبة الكتيست الأعمال الحكومة تكون مسألة شكلية في حال حصول الحكومة على ثقة الكتيست وتعنى هذه الثقة أن للحكومة أغلبية برئانية توافق على سياستها ، وبالتالي فإن مسؤولية الحكومة أمام الكتيست تصبح شكلية وإقرار سياسة الحكومة والموافقة عليها من قبل الكتيست تصبح عملية فئية أوتوماتيكية.

ويإمكان الحكومة العسل بجرجب قوانين الطوارئ الانتدابية التي تشكل جزءاً من القانون الإسرائيلي إذا رأت حاجة لذلك فهي تستطيع أن تصادر وتحدد وتقلص الحريات الأساسية التي يتمتع بها المواطنون ، وتستطيع ضرب أبة فئة أو مجموعة أو رابطة أو شخص وتقيدهم كما تشاه. وباستطاعة الحكومة الإعلان عن رابطة أو حكومة معينة غير قانونية (حركة الأرض عام ١٩٦٥م) وتستطيع الحكومة إغلاق مناطق معينة لتنفيذ سياستها كما حصل في قضية (أقرت وبرعم). وبإمكان الحكومة مصادرة المقوق الأساسية لأي مواطن ترى في تنقله خطررة على أمنها وكيانها فتفرض عليه الإقامة الجبرية أو تحدد تنقله في البلاد. وهذه النقاط والصلاحيات والممارسات تبرز شكلية الديقراطية الإسرائيلية. حيث تعمل الحكومة إذا شامت ومتى شاعت على تطبيق سياستها الخاصة بغض النظر عن مراقبة السلطة التشريعية ، وذلك بجرج، قوانين الطوارئ المعول بها على اعتبار حالة الطوارئ جارية في إسرائيل حتى اليوم.

تقسم الحكومة أعسالها إلى مجالات معددة حيث يتولى كل عضو في الحكومة مجال المصل في حقل معين ، وتختلف المجالات من حكومة الأخرى. ففي تشكيل حكومة التكتل (الليكود) كان هناك (١٥ وزارة) لتصريف شؤين الدولة بينسا كان عدد الوزارات في حكومة التجمع (١٩ وزارة) ومن الممكن دمج وزارتين أو اكثر في وزارة واحدة ، ولكن هذا الدمج لا يشمل الوزارات الرئيسية كوزارات الأمن ، الخارجية ، والمالية.

والمهام الرئيسية للرزارات هي:

- ١ رئيس الوزراء ونائبيه ، ويقوم على سير عمل الحكومة بوزاراتها المختلفة.
 - ٢- وزارة الدفاع ومهمتها المحافظة على (أمن الدولة).
 - ٣- وزارة الخارجية ، تنفذ السياسة الخارجية للحكومة.
 - ٤- وزارة المالية ، إعداد وتنفيذ ميزانية الدولة.
- وزارة الداخلية والشرطة ، معالجة القضايا الداخلية ، كالسلطات المحلية وجميع الخدمات التي تقدمها السلطة للمواطن ، معالجة أمور منع الجنسية (حق المواطنة) تخطيط البناء والمحافظة على فرض سلطة وسيادة القانون في البلاد والمحافظة على الأمن الداخلي.
- ١- وزارة المعل والرفاة الاجتماعي ، تؤمن فرص العمل للمواطنين وتقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنين المستحقين.
- ٧- وزارة الصحة ، تقوم على تقديم الخدمات الصحية للمواطنين مثل ، بناء المستشفيات
 وفتح الميادات ومراكز الصحة.

٨- وزارة المعارف والشقافة ، تقوم على وضع برامج التدريس في المدارس الابتدائية والإعدادية والشانوية ، ومسؤولة عن الإذاعة والتليفزيون والتعليم العالي والمحافظة على التراث ونشره.

وزارة الإسكان ، تعمل على حل أزمة السكن ، وتزويد المواطنين عساكن لاتقة.

- ١- وزارة الطاقة ، تعمل لضمان احتياجات النولة من الطاقة.

 ١١ - وزارة المواصلات ، مهمتها تنظيم وسائل المواصلات برأ وبحرأ وجوأ داخل وخارج إسرائيل.

١٧ - وزارة الزراعة ، وضع الخطط الزراعية ومعالجة مشاكل الزراعة عامة وهناك تداخل بين أعسال وزارة الزراعة والأمن والخارجية إذ تقوم وزارة الزراعة ببنا ، المستوطنات الجديدة وبشكل عام لها تأثير كبير على السياسة الاستيطانية للحكومة.

١٣ - وزارة الشجارة والسياحة والصناعة ، ترعى شؤون الصناعة في البلاد وتنظيم
 العلاقات التجارية بين المواطنين وتجارة الدولة مع الدول الأخرى.

 ١٤ وزارة العدل ، تحضر اقتراحات قوانين ترغب الحكومة بإقرارها في الكنيست كما أنها مسؤولة عن تزويد السلطة القضائية بجميع احتياجاتها.

١٥- وزارة الأديان ، ترعى الشؤون الدينية لمواطني الدولة والاقليات الدينية المختلفة.

الأدوات التي قلكها السلطة التنفيذية :

بالإضافة إلى موظفي السلطة التنفيذية في جميع المجالات والذين يعملون على عدة مستويات كعلقة وصل بين السلطة التنفيذية والمراطن هناك ثلاثة أجهزة رئيسية تعمل لتنفيذ وخطط المكومة.

١- الشرطة :

وهى الأداة الرئيسية التي تعمل على مراقبة المواطن ضمن القانون وتعمل على قرض سيادة القانون في الدولة.

٧- الجيش :

بعمل على تنفيذ السياسة الدفاعية للدولة ، وهو غير سياسي ولم يحدث قط أن تدخل الجيش في الشؤون الداخلية للبلاد في حالة حدوث أزمة سياسية.

٣- السلك النيلوماسي :

ويعمل هذا على تنفيذ وشرح السياسة الخارجية للحكومة وأعضاء هذا السلك مسؤولون مباشرة أمام وزير الخارجية.

السلطة القضائية:

إنها رسمياً سلطة مستقلة قاماً عن السلطتين التشريعية والتنفيذية ومهمتها (إحقاق العدالة) في البلاد وفق القوانين التي تشرعها الكنيست ، ولم تحدث تغييرات جذرية عليها عند إقامة (الدولة) بل بقيت كما كان الحال عليه زمن الانتداب البريطاني ، وأثر الإعلان عن قيام إسرائيل ، أقيمت محاكم خاصة مثل محاكم منع التلاعب بالأصعار والسمسرة والمحاكم العسكرية ، ومحاكم التأمين الوطني ، والفصل بين المحاكم المدنية والدينية بقى صارى المفعول منذ عهد الانتداب.

وتقسم سلطة المحاكم المنبية إلى ثلاثة مستويات مستقلة الواحدة عن الأخرى وتملك كل منها حق إصدار الأحكام السارية المفعول:

محكمة الصبلع :

تبحث وتبت في القضايا ذات العقوبات الخفيفة والتي لا تتجاوز ٣ سنوات سجن وغرامة عبلغ - ٧٥ ألف لبره ، كما تنظر هذه المحاكم في أمور الخلاقات حول الأراضي والأملاك عامة ويحكم في هذه المحاكم قباض واحد إلا إذا تطلب الأمر اكشر من ذلك ، وعلك رزير العدل صلاحية إقامة محكمة صلح وتحديد مناطق حكمها.

المحاكم المركزية :

وقتلك صلاحيات واسعة وتبت في القضايا التي لبست من صلاحيات محكمة الصلع البت بخصوصها ، كالقضايا المدنية والجنائية ، وتنظر في استثنافات على قرارات محاكم البت بخصوصها ، كالقضايا المدنية والجنائية والقرامات الصلع وقلك صلاحية إصدار العقوبات القصوى المسموحة بالقانون كالسجن المؤيد والفرامات العالية ، ويحكم في هذه المحاكم قاض واحد إلا إذا تطلب الأصر اكشر من ذلك للبت في القضايا المطروحة وعلك وزير العدل صلاحية تشكيل مثل هذه المحاكم وتحديد مناطق عملها.

· المكية العليا:

وتصدر أحكامها لجميع المواطنين ، ولا تبحث في القضايا المدنية أو الجنائية. وحين انمقاد المحكمة كمحكمة عدل عليا فإنها تنظر في طلبات ليس من صلاحيات أي محكمة أخرى البت

بخصوصها حيث ترى المحكمة أن قراراتها تدعم إحقاق المدالة في هذا المجال ، وتنظر المحكمة العليا في الاستئنافات على قرارات للحاكم الركزية ، وتصدر لمُسمسات الدولة وللسلطة التنفيلية والسلطات المحلية ولأشخاص يشغلون مناصب عامة أوامر (افعل أو لا تفعل) ، كما أن لها الحق في إبداء رأيها حول موضوع إذا رأت في ذلك عدم ضماناً لمنع التصرفات التمسفية للسلطة التنفيذية ضد المراطن ، وفي حالة عدم تغطية القواتين لمشاكل معينة تستطيع المحكمة أن تحكم حسب ما ترتثيه مناسباً وعادلاً ، وهذه تسمى سابقة ولها منزلة قانون ما دام لم يقر قانون بهذا الخصوص ، ولمحكمة العدل العليا صلاحية إصدار أوامر بفتح ملفات كان قد صدر فيها حكم نهائي. وكللك فإن قرارات محكمة العدل العليا نهائية ولا يكن استنافها. وإذا كانت هذه هي الصلاحيات المخرلة لمحكمة العدل العليا وفق القانون الأساسي للمحاكم ، فإنه من الناحية العملية هناك تحفظات كثيرة وتحديد لصلاحيات المحكسة وخاصة فيما يتعلق بالقضايا ذات الصبغة السياسية والأمنية حيث يتم تقييد صلاحيات المحكمة برجب قوانين الطوارئ الانتدابية. وعلى المحكمة أن تقبل الادعاءات بأن نشاط أي شخص أو فئة يشكل خطراً على أمن الدولة ، ولا يحق للمحكمة التحقيق في صحة الادعاء. وأكثر من ذلك فإن الادعاء العسكري كان يكتفي بالقول في بعض القضايا أنه بحسب (حاسة الشم) عنده فإن فلاتاً بشكل خطراً على أمن الدولة ، وفي هذه الحالة تقبل ادعاءات عثل السلطة الرسمية كحقائق لاجدال فيها. ولا يختلف الأمر عندما تبحث هذه المحكمة في التماس حركة سياسية لإحقاق العدالة وأعطائها الفرصة والحرية الأساسية في التنظيم ، فحركة الأرض وافقت على العمل ضمن الطروف السياسية الخاصة في الذولة ، وقررت أن تشترك في الانتخابات للكنبست عام ١٩٦٥م ، وقد مانعت لجنة الانتخابات المركزية تسجيل قائمة مرشحيها لأن لجنة الانتخابات ادعت بأن حركة الأرض لا تقبل ولا تعترف بكيان الدولة. وقد صادقت محكمة العدل العليا على قرار لجنة الانتخابات المركزية لهذا السبب ولأسباب أخرى.

وحتى في حالة إصدار الحكم بحق السلطة الحاكمة (الحكومة) كما حدث في قضية (أقرت وبرعم) فتستطيع الحكومة وبوجب قوانين الطوارئ المذكورة أن تمنع تنفيذ قرارات المحكمة. ولهنا كله يكن القول أن مسألة أمن اللولة وسلامة المراطنين أصبحت (البقرة المحكمة) التي لا يمكن الاقتراب منها وأن الحكومة تستطيع في غياب المستور أن تتصرف كما تريد فيما يتعلق (بحدود الدولة) كما

أن عملية مراقبة أعمال الحكومة في الكنسيت تتحول إلى الأقلبة البرلمانية التي لا تستطيع عملياً سوى الاعتراض وهي قليلاً ما تفعل ذلك فيما يخص شؤون الأمن باستثناء الموضوعات التي يغلب عليها طابع المناورات السياسية وللاستهلاك المعلى كقضية (ايلون موريه).

محاكم العبسل:

هي محاكم مدنية تتلخص صلاحيتها في مجال القضايا الخاصة بالعمل والناشئة عن الخلاقات بين العمال وأرباب العمل ، وقراراتها شرعية وملزمة ، وبالإمكان الاستئناف عليها إلى المحاكم القضائية المدنية.

محاكم السلنية :

وهي محاكم مدنية وتنظر في المخالفات التي يرتكيها المواطنون ضد الأنظمة البلدية المحلية، وهذه الأنظمة تصدرها كل سلطة محلية أو مجلس إقليمي ، وهي عشابة قوانين مساعدة هدفها تسهيل إدارة الأعسال الداخلية وتقديم الخدمات للسواطنين ، وتعمل هذه المحاكم عوجب القوانين التي تقرها السلطة التشريعية.

المحاكم الدينيسة:

نظراً لتحدد المعتقدات والأدبان في إسرائيل فهناك محاكم خاصة بكل طائفة دينية ، وصلاحياتها تتمثل بالبت في القضايا الشخصية ، كالزواج والطلاق والإرث والتبني وما شابه، وتستمد هذه المحاكم قرائينها من التعاليم الدينية لكل طائفة.

الماكم المسكريية :

تقسم إلى قسمين :

- المحاكم العسكرية الخاصة بالجيش.

- محاكم عسكرية عامة.

المحاكم العسكرية الخاصة بالجيش:

ومهمتها النظر في المخالفات التي يرتكبها الجنود أثناء فترة خدمتهم المسكرية ، وتستمد صلاحياتها من القانون الأساسي للجيش وتصدر أحكامها استناداً إلى القوانين المشرعة والأنظمة الناخلية الحاصة بالجيش ، وهذه المحاكم لا تختلف عن أي محكمة مدنية سوى أن قضاتها من رجال الجيش ، ويتمتع رئيس أركان الجيش بصلاحية العقو أو التخفيف من العقرية الفروضة على المحكومين في مثل هذه المحاكم.

الماكم العسكرية العامة:

وتقوم على أساس قوانين الطوارئ لعام ١٩٤٥م وغلك صلاحية تشكيل هذه المحاكم وتعيين قضاتها وتيس أركان الجيش وتنظر هذه المحاكم في شؤون (المخالفات الأمنية) التي يرتكيها السكان في المناطق المحتلة وتصدر هذه المحاكم قراراتها بوجب القانون الإسرائيلي ... ١١

مراقب البدولية:

يعينه رئيس الدولة بوجب توصية لجنة الكنيست لمدة خمس سنوات وبتمتع بصلاحيات واسعة مستقلة ، ويعظر عليه وعلى العاملين تحت أمرته العمل في المجال الاقتصادي أو السياسي أو اشغال أي منصب آخر عدا مناصبهم، والعاملون في سلطة مراقب الدولة خاضمون للراقب فقط ومباشرة. وهو الذي يستطيع إقالتهم.

ويخضع لمراقب النولة :

- ۱- کل مکتب حکومی،
- ٢- كل مصنع أو مؤسسة تخص الدولة.
- ٣- كل موظف يدير أملاك الدولة أو يراقيها.
 - ٤- كل سلطة محلية.
- ٥- كل مؤسسة أو صندوق أو مصنع تشترك الحكومة في إدارته أو تدعمه اقتصادياً
 مباشرة أو غير مباشرة.

ولتسهيل عمل مراقب الدولة يفرض القانون على الخاضعين تقديم تقرير سنوى حول ميزانياتهم مصحوباً بمستندات لراقب الدولة ، وعلك الحق لدعوة أي شخص للتحقيق معه ، وطلب أي مستند يراه ضرورياً لإنجاز عمله.

وإذا دلت الرقابة على قصور أو عجز يمكن تفسير أو تعديل الميزانية. وفي حالة الشك بعدوث أعمال جنائية يطرح مراقب الدولة الموضوع للبت به أمام المستشار القضائي للحكومة أو لجنة المالية التسايمة للكنيست (وإذا لم يتم الاستسجابة لنقد صراقب الدولة وتعسجح ميزانياتها بها بتوافق واقتراحاته يجب عليه لفت نظر الكنيست إلى هذه الملاحظات من خلال تقريره السنوي).

كذلك فإن نتائج مراقبة الميزانيات السنوية للوزارات والمصانع والمؤسسات تلخص في تقرير مراقب الدولة السنوي. الذي يقدمه لوزير المالية والأخير يعطى ملاحظاته حول التقرير وبعدها يطرح أمام لجنة المالية التبابعة للكنيست ويدورها تبحثه وتحوله للجلسة العامة للكنيست للمهادقة عليه.

ونظراً (لاحتياجات الدولة الأمنية) ، تستطيع لجنة المالية بعد استشارة مراقب الدولة عدم طرح فقرة أو فصل من التقرير أمام الجلسة العامة ، وينظر لهله الفقرة أو الفصل على انه صودق عليها من قبل الجلسة العامة.

الأحزاب الإسرائيلية:

قتد جلور الأحزاب الإسرائيلية إلى ما قبل الإعلان عن قيام (دولة إسرائيل) ككيان سياسي مستقل ، وقد ظهرت هذه الأحزاب على شكل حركات ومجموعات في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وانتظمت في العقد الثالث بشكل أحزاب.

إن الشروط العامة أو الظروف الأساسية لقيام الأحزاب ، أيا كانت تتطلب أرضية وبيئة مشتركة ، ومصالح واقعية عينية أو مبادئ مشتركة لجماعة. والحزب رسمياً يمارس ضغوطاً لتحقيق مصالحه أو مبادئه من خلال سلطة تشريعية.

وعليه فهناك تحفظ من النظر إلى الأحزاب الصهيونية على أنها أحزاب بالمفهوم العلمي والتنظيمي ، فالواقع انه لم تكن هناك أرضية وبيئة مشتركة لهذه الأحزاب.

إن المبدأ المشترك والوحيد الذي قامت عليه جميع هذه الأحزاب الصهيونية ، اعتمد على علاقة غيبيية (بصهيون). ونادى بإعادة بناء كيان أسطوري لمملكة اليهود في (أرض إسرائيل) وهذا المبدأ تغذى وبشكل أساسي من تعاليم التوراة (أي التعاليم الدينية).

وأكشر من ذلك فيانه من الناحية الصملية لم يكن هناك الإطار العبام الذي يحشوى هذه الأحزاب بل على العكس فقد عملت الأحزاب بدورها على قيام (بناء) هذا الإطار (الذي هو اللولة). من هنا نستطيع القول أن الأحزاب الصهيونية ما قبل الإعلان عن قيام (دولة إسرائيل) كانت أحزاباً قوقية ، تميزت مقاهيمها ونشاطاتها بالتناقضات الكثيرة بسبب افتقادها لأرضية طبيعية تنمر عليها. فبعض الأحزاب الصهيونية سعت إلى تحقيق (مجتمع اشتراكي في فلسطين) وذلك عن طريق (إنقاذ ارض الوطن من أيذي الغرباء) أي أن الاشتراكية والعدالة أصلاً (بفهوم هذه الأحزاب) مبنية على سلب (شراء) الأراضي ، ويشتى الطرق والضفوط. ومشروع بناء المجتمع الاشتراكي البهودي يحتاج إلى طاقة بشرية ، ولهذا يجب تعزيزه بواسطة هجرة شعبية يهردية هدفها الاستيطان واحتلال تطاعات العمل المختلفة.

وقد كفلت الحركة الصهيونية لليهود بناء اشتراكية كولونياليه في فلسطين وسعت إلى إبعاد العربي عن ثلاث قطاعات أساسية وضرورية لوجود ولقيام أي كيان ، الأرض ... العمل ... والإنسان/فيلق العمل.

ودعت الأحزاب الصهيونية (قبل قبام إسرائيل) وبخاصة الحركة العاملة إلى بناء المجتمع الاشتراكي ، مجتمع الحربة والمدالة والمساواة. وهذا المجتمع استبعد (ويشكل طبيعي نابع عن مفاهيمه) الإنسان العربي واقتصرت مسميات العدالة والحربة والمساواة على اليهودي في مجتمعه.

وعند قيام (الدولة) ككيان سياسي غير دستوري بقيت الأحزاب الصهيونية الإسرائيلية تشخيط في متاهات كثيرة. فكل حزب يفسر ويعلل المصطلحات الفضفاضة التي استعملتها الحركة الصهيونية قبل قيام الدولة بما يتلام ومراقفه وأهدافه فيعض هذه الأحزاب اقترح حدوداً للدولة القائمة وحاول جاهداً إبراز الهدف الأساسي للصهيونية على أنه الحفاظ على (أمن إسرائيل) فقط ... ومن هذا المنطق يسخر المفهوم الاشتراكي لهذه الأحزاب لخدمة الأمن بإقامة كبيوتسات (قرى تعاونية) في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧م كجدار أمني. وهكذا تبقى الأحزاب الصهيونية تدور في حلقة الأمن المفرغة ، التي تبدأ بكبت الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل في شتى المجالات ، وتنتهي بتوسيع رقعة الدولة عن طريق احتلال واستيطان مناطق أخرى.

يقوم النظام الحزبي في إسرائيل على التعددية المرتبطة بالانتخباب القائم على طريقة التمثيل النسبي التي تحتم قيام ائتلاقات الأمر الذي تسبب في أزمات وزارية كثيرة ، وهي الطريقة التي تتبح وجود تعدد الأحزاب كما أن هذه التعددية تكمن خلفيتها في البيشة الاجتماعية المعقدة للدولة وقد شهدت الخريطة الحزبية في إسرائيل الكثير من الاتدماجات والاتشقاقات ويمزى ذلك إلى تعدد الاتجاهات والأبدلوجيات والقيادات النابعة من تعدد الطوائق اليهدوية من ناحية (الجنسية ، المنشأ ، اللغة ، العادات ، التقاليد) حيث أن الهجرات اليهودية حملت إلى إسرائيل طوائف يهودية ذات ثقافات وترجهات عديدة لا نظير لها في الدول الأخرى ومن هنا جاحت خصوصية النظام الحزبي في إسرائيل من حيث النهج والسئة.

وعكن التمييز بين سنة ملامع بتميز بها النظام الحزبي في إسرائيل :

 التصددية: حيث يخوض انتخابات الكنيست ما لا يقل عن سبعة عشر حزباً ولكن رغم هذه التصددية هناك إجساع من جحيع الأحزاب على وجود الدولة ويتنفق في معظمها باستثناء الأحزاب الدينية المتزمنة على الأفكار الصهيونية.

٧- قارس الأحزاب الإسرائيلية نشاطاً اقتصادياً وثقافياً: متخطية بذلك الدور الحزبي ويرجع السبب في ذلك أن الهدف الأول لهذه الأحزاب كان خلق كيان صياسي صبقته معظمها في المتشأة حيث أن جزء من هذه الأحزاب نشأ في فترة ما قيل قيام الدولة أو في المنظمة الصهيونية العالمية وينعكس هذا على جميع الصهيونية العالمية وينعكس هذا على جميع الأحزاب سواء كانت يسارية أو عينية ، علمانية أو دينية.

٣- الفالبية العظمى من الأحزاب الإسرائيلية تمتنق الصهيونية كمذهب سياسي: الأمر الذي يتنامى معه مفهوم الحزب السياسي كما هو متعارف عليه من ناحية وتزول معه أسطورة تعددية الأحزاب في إسرائيل كواجهة للديقراطية من ناحية أخرى.

٤- تتولى الأحزاب في إسرائيل اختيار مرشحيها للكنيست: وترتيبهم في قائمة المرشحين ويعتبر العضو الذي يتم انتخابه ضمن قائمة الحزب غثلاً للحزب في الكنيست وفي حالة شغر منصبه بسبب الاستقالة أو الوقاة يقوم الحزب بإحلال شخص بدلاً منه طبقا للترتيب في قائمة مرشحي الحزب.

 ٦- تمكس الأحزاب الإسرائيلية تعدديه المجتمع الإسرائيلي وما تحمله بنيته من تناقضات سياسية واجتماعية ودينية وعلى ذلك فإنه لا يمكن التمييز بينها للائتماء الأبدلوجي.

يكن تقسيم الأحزاب الإسرائيلية إلى ثلاث تبارات أساسية هي (البسار ، الرسط ، البين) كما يلي :

اليسسار:

يشمل تيار البسار ، الحركات ثم الأحزاب الصهيونية الاشتراكية مثل (برعلي تصيون) عمال صهيون ، (هبرعيل هتصاعير) العامل الشاب ، وقد تنظمت حركة العمل الصهيونية في فلسطين بتأسيس (أحدوب همفوداه) سنة ١٩٩٩م التي شكلت مع روافد أخرى النواة الأساسية لحزب (الماياي) حزب عمال ارض إسرائيل التاريخي والذي نعرفه السوم. وبعد انقسامات وائتلانات عديدة باسم (المراخ التجمم).

أن تبار البسار يتخبط في تناقضات تنبع أصلاً من برنامع إقامة وطن قومي للههود في فلسطين وما زال يحاول الخروج من هذه التناقضات ، فمن ناحية يطرح اقتراحاته التي تأتى فرقيه كدمج العرب في الدولة كمواطنين متساوي الحقوق ، ومن ناحية أخرى يتابع عملياً السياسة التي تقوم على تشجيع الهجرة واستيعابها وبناء المستوطنات (الأمنية) الضرورية للحفاظ على أمن إسرائيل ويقرم بأى عمل آخر لدعم هذا الأمن.

وتكمن التناقضات الأساسية في مفاهيم الحركة العمالية في محاولة الترفيق بين نقيضين أصلاً. فهي قبل قيام الدولة دعت إلى بناء المجتمع الاشتراكي العادل لليهود فقط ، ومن ناحية ثانية كان عليها معالجة (قضية الوجود العربي) في فلسطين. وهي للأمن وبين (قضية الوجود العربي الفلسطيني) في إسرائيل فمن الناحية الشكلية تضمن مثلاً بعض المقاعد في الكتيست لنواب عرب تابعين وموالين لها وكأنهم يمثلون عرب البلاد في سلطتها التشريعية ومن ناحية أخرى لا تزال (الرابطة الزراعية) نقابة المستوطنات والمزارعين اليهود والتي تسيط عليها الحركة العمالية مفلقة أمام انضمام المزارعين العرب إليها.

الوسيط:

يشمل الحزب الديني القومي ، المفعال ، والليبراليين ، أو أي تشكيل مركزي آخر. المفدال (الحزب الديني القومي) هو حزب ديني تتحصر أهدافه في المحافظة على الطابع الديني للدولة. وقد مارس ضفوطاً مكتفة في هذا المجالُ ونجع في إقرار قوانين ذات صيغة دينية يراها ضرورية للحفاظ على ذلك الطابع الديني ، من منطلق أن الرابطة الوحيدة والرئيسية التي استطاعت أن تكتل الشعب وتحقق حلصه بإعادة (وطنه القسومي) كمانت التوراة وتعاليمها.

وللمفدال قاعدة انتخابية ثابتة وبفاوض للدخول في ائتلاقات حكومية مع اليسار والبمين دون أن يؤثر ذلك على وحدته.

وهناك مكان لحزب مركزي شغله سابقاً حزب الليبراليين وشغله في الكنيست التاسعة (داش) الحركة الديقراطية للشغيير. لقد قيز التيار المركزي اللاديني عامة بإنشقاقات واتحرافات يبنا ويساراً ففي انتخابات ١٩٦١م حصل الليبراليون على ١٧ مقعداً في الكنيست وعند إقامة جاحال (كتلة البين) ، حيروت الليبراليون ، انشق الليبراليون وانضم قسم منهم لجاحال وأقام القسم الآخر كتلة (الأحرار المستقلون) ، وحصلت (داش) الحركة الديقراطية للتغيير على ١٥ مقعداً في الكنيست التاسعة ، غير أنها انشقت على نفسها عدة مرات حتى بقى تحت هذا الاسم عضوان في الكنيست ثم أعلنت الحركة في مطلع عام ١٩٨١م عن حل نفسها.

اليمين :

تظهر حركة حيروت بانتلاقات مختلفة كان آخرها الليكود (التكتل) الذي صعد إلى الحكم لأول مرة منذ قيام إسرائيل عام ١٩٧٧م بزعامة مناحيم بيجن.

ولقد جاهر اليمين الصهيرني منذ نشأته وعلى لسان اكبر زعمانه جابوتنسكى بأند لا مجال للتردد ورفع الشعمارات البراقة حول الاشتراكية والاخوة والإنسانية وأنه يجب تنفيذ الحكم الصهيوني بإقامة دولة اليهود حتى بالقرة.

وتأتى عارسات تلاملة جابرتنسكى (كمناحم بيجن) لتؤكد على علم التردد هذا ، وعلى وضوح رؤيتهم في هذا المجال ، فهي لا تتراجع مشلاً عن سن قانون أراضى البدو في النقب بينما قد يرى (المعراخ) وحركة العمل أن هناك طريقة أفضل ، أو وقت أنسب لسن مثل هذا القانون. والليكود لا يرى حرجا بالعمل مجدداً بقرانين الطوارئ الانتدابية فيفرض الإقامات الجبرية على المواطنين ، بينما قد يرى المعراخ باستعمالها المكتف مشكلة دعائية.

وغنع اليمين الصهيوتي عقد الاجتماعات الشعبية وذلك للحفاظ على (أمن الدولة) وقد يرى المراخ بالترغيب والترهيب معا طريقة أفضل لمعالجة محاولات التذمر والتغيير هذه.

وعملياً تجمع جميع الأحزاب (البسار ، الوسط ، اليمين) وتنطلق من مقولة كون الحركة السهيرنية حركة تحرر قومي لمجحت في بعث القومية اليهودية في كيان سياسي هو دولة إسرائيل ، وأنه يجب العمل على دعم هذا الكيان عن طريق تكثيف الهجرة واستيعاب المهاجرين والمحافظة على (أرض الوطن) من (تعدى واستيلاء الفرياء) عليها . ويجب المعل ويجميع الرسائل وعلى كافة المستويات للمحافظة على أمن هذا الكيان ، وحتى الآن لم يحدد أي حزب من هذه الأحزاب ماهية هذا الأمن وأين ينتهى بحيث تشكل هذه القضية حقلاً واسعاً للمناورات وخاصة الاتخابية منها .

وتجمع الأجسام السياسية القائمة حالياً في إسرائيل ، بما قيها بعض الحركات اليسارية والكتل البرلمانية الصغيرة التي تعتبر كجناح يساري للحركة العاملة (شيلي) على قبولها المبدئي للصهيونية (يستثنى من هذه راكاح الحزب الشيوعي الإسرائيلي الذي يجاهر بعدائه للصهيونية).

وبإلقاء نظرة عابرة على جمسيع الأحزاب والحركسات الصهيسونينة ترى أن هذه الأحزاب والحركات تتحرك باتجاه اليمين أكثر فأكثر. بما في ذلك اليمسار الصهيبوني. وذلك نابع من اعتناقهم للفكر الصهيوني ومحاولاتهم فرض وتجسيد مبادئها.

ومن هنا يتضع عدم قدرة هذه الأحزاب والحركات على التحرك باتجاه طرح الحلول المعتدلة بشأن النزاع العربي الإسرائيلي. أو تلك الحلول التي تأتى للتضييق على تجسيد الحلم الصهيوني الذي بدونه تفقد إسرائيل مقوماتها الأساسية.

أولاً: الأحراب الممالية:

تعتبر الأحزاب العمالية من اكبر الأحزاب التي حكمت إسرائيل قرابة الثلاثين عاماً من خلال ١٩ حكومة بدءاً من بن جوريون ونهاية بإسحق رابين.

ويمثل حزب الماباى أي (حزب عمال ارض إسرائيل) ، وحزب أطوت هعفوداه أي (حوب اتحاد المصال) ، وحزب أدام الأساسية اتحاد المصال) ، وحزب راقى أي (حزب قائمة العصال الإسرائيلية) الدعائم الأساسية للأحزاب العمالية في إسرائيل ، وقد تجمعت الأحزاب الثلاثة الأولى في ١٩٦٨م مكونة (حزب

عمال إسرائيل ، وفي ١٩٦٩/١/٢٠ م أنضم المابام إلى هذا الحزب مكونين ما تعارف عليه حتى الآن باسم المواخ أو التجمع العمالي) ويرأس هذا التجمع شمعون بيريز.

وللمعراخ خط سياسي انعكس جانباً منه على برنامجه الانتخابي الأخير ومن أهم أهداقه :

تجميع الشعب اليهودي في بلده (إسرائيل) واقامة مجتمع عمالي حرفي إسرائيل و والسعى من أجل تحقيق الأهناف القومية والاجتماعية على هدى تراث الشعب اليهودي مثل الصهيونية والاشتراكية وقيم حركة العمل والمحافظة على حربة الفكر والتمبير والمناقشة ووحدة الممل والتنفيذ وقيرك سياسة الاكثرية والنهج الديقراطي في اتخاذ القرارات والسعى لضم جميع الأحزاب العمالية والجماعات والأفراد الذين يلتزمون بمبادئ المزب.

السلام الحقيقي بين إسرائيل وجيرائها بالحرص الدائم على أمن إسرائيل وإبعاد كل خطر يهدد كيائها وسيادتها وسلامتها ورحدة أراضيها ودعم مكانة إسرائيل في العالم وكسب الأصدقاء بين دول العالم وضعريها وتطلع حزب العمل إلى أن تظل إسرائيل دولة يهردية ديقراطية يشكل اليهود فيها أكثرية كبيرة ومستقرة مع وجود مساواة في الحقوق بين مواطنيها اليهود وغير اليهود.

الدعوة إلى بناء مستوطنات جديدة بالأرض المحتلة.

تأمين مبدأ حرية اختيار الفلسطينيين لمن يحكمهم.

الدعوة إلى ترك الضفة وغزة للعرب طالمًا أن ٧-٢ مليون فلسطيني يرفضون التعايش مع إسرائيل.

التأكيد على أن البديل الوجد لاشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات السلام هو تحقيق الحيار الأردني (تكوين حكومة فلسطينية - أردنية مشتركة تحت رئاسة ملك الأردن).

ويمقارنة أهداف هذا البرنامج مع الخط السيساسي المتشدد للحزب يمكن القول بأن صرونة أهداف البرنامج ترجع إلى أنها وسيلة لكسب اكبر قدر من الأصوات في المعركة الانتخابية. ومن هنا نجد ضرورة إلقاء الضرء على نشأة وتطور الأحزاب العمالية المكونة لتجمع المعراخ.

حزب المراخ (التجمع) :

يشكل حزب المعراخ (التجمع) تبار البسار في الحركة الصهيونية باعتباره تجمعاً عمالياً قتد جذوره إلى حركات ومجموعات عمالية اشتراكية نشأت في أوروبا وفلسطين في بداية هذا القرن ، وقد شهد هذا الحزب في بداية تطوره انقسامات وانتلاقات عديدة ولكنها انحصرت في مجال التكتيك الأفضل لاقامة (الرطن القرمي) والمحافظة على المصالح المسالية اليهودية والعمل على بناء المجتمع الاشتراكي لليهود في فلسطين.

أن جذور المعراخ (التجمع) الذي ظهر على مسرح الحياة السياسية في إسرائيل رسمياً عام ١٩٦٩م ، والذي يتكون من المحاد حزبين رئيسيين من الأحزاب العمالية الصهيونية هما حزب العمل الإسرائيلي وحزب العمال الموحد (مايام) تعود في الحقيقة إلى عام ١٩١٩م.

وتحاول العردة إلى المنبع أي إلى الجذور التاريخية للمعراخ ، لقد شهدت الحركة العمالية السهردية أول ائتلاف واسع لها في فبراير ١٩٩٩م في بتاح تكفا حيث تأسست (أحدوت همفوداه) الاتحاد الصهيدوني الاشتراكي لعمال ارض إسرائيل ، وذلك عن طريق ترحيد حزب(١) عمال صهيدون (وأهم رجالاته دافيد بن جوريون واتسحق بن تسخى) وعمال غير حزبين في القطاع الصهيوني بقيادة اسحق طبنكن بيرل كاتسنلون ، ودافيد ريز.

ورفضت أحدوت هعفوداه آنذاك أن تحمل صيغة حزيبة وذلك لتحقيق تطلعاتها كرابطة لكافة العمال بغض النظر عن وجهة نظرها (الأبدلوجية الفلسفية والدبتية)، ولكن المهم أن يكونوا صهيونيين.

وقد أقرت (أحدوت همفوداه) في برنامجها (أنها رابطة لطبقة الماملين من اجل فعاليات اقتصادية واجتماعية وسياسية تعمل على تنظيم وتوفير الممل لليهود، ونشر الثقافة والتربية واقامة مراكز لاستيعاب المهاجرين وصندوق المرضى وبنك للعمال ومراكز ثقافية وتربوية، وصحف ودار نشر).

وفى برنامجها السياسي وردت عبارة (إقامة دولة يهودية في ارض إسرائيل) ، كما دعت إلى قيام منظمة عمالية عامة لتقاسعها مسؤولية تلك المهام ، ويستدل من هذا البرنامج أن (أحدوت هعفوداه) حاولت بنشاطاتها المختلفة أن تفطى جميع المجالات والتي وسمياً كان من المفروض أن تخضع للسلطة التنفيذية المدنية (الحكومة).

ويلاحظ أن جميع الحركات الصهيونية آنذاك قد حاولت ببرامجها الشاملة تغطية الفجرة الناجمة عن غياب سلطة شرعية عليا أو (حكومة قومية) ترعى أبناء الوطن القومي وخلق الأطر الشاملة والتي سميت أحزاباً لتكون البديل المؤقت للدولة المنوى إقامتها ، وغياب مثل تلك السلطة التنفيذية المدنية في فلسطين طبلة فترة الانتشاب نبع في الأساس وواكب إصرار سلطات الانتشاب على إنكار حق الشعب الفلسطيني في السيادة على وطنه ، الأمر الذي دفع الأحزاب الصهيونية إلى الانتظام لسد ذلك القراغ بموجب وعد بلفور.

ولم تر أحدوث همفوداه في الوجود الوطني العربي في فلسطين قضية أساسية بإقرارها (نعم أن ارض إسرائيل غير خاليه من السكان ولكن معظم أراضيها خرا ، والعرب لا يملكون القدرة على تطويرها).

كسا أنها عارضت فيسما بعد سلخ الضغة الغربية عن ارض إسرائيل وإغلاقها بوجه المستوطنين اليهود (إذ انه لا يجوز أخلاقياً للعرب أو غيرهم عدم إعطاء أراض جرداء لأناس محتاجين ومستعدين لإحيائها) ، وقد فسرت أحدوت هعفوداه رفض العرب للمشروع المسهيوني على انه (نتيجة تحريض القادة والأفندية العرب وذلك لتخوفيهم من التأثير الإيجابي للصهيونية على الفلاحين والكادحين العرب) ، وحتى أحداث ١٩٢٩م لم يعتقد قادة أحدوث هعفوداه بوجود تناقض أساسي بين الحركة الصهيونية والحركة الوطنية العربية في فلسطين ، بل ذهبوا إلى القول بوجود قاعدة مشتركة للعامل اليهودي والفلاح العربي (كسا أن التضامن الطبقي كمصلحة مشتركة لكادحى الشعبين) يشكل القاعدة الأساسية للتفاهم والمساخة بين العرب واليهود.

ويذكر في هذا المجال انه عند إقامة الهستدروت كجسم نقابي (الذي لأحدوث هعفوداه فيه تأثير كبير) فإن هذا الحزب لم يدعو بسبب مفاهيمه الخاصة حول القاعدة المشتركة (لكادحى الشعبين) بتنظيم العامل والفلاح العربي في صفوف الهستدروت باعتبارها منظمة تقابية للكادحين.

والمقيقة أن الهستدروت هدفت أصلاً لتكون منظمة صهيرنية تخدم بناء (الوطن القومي) في جميع المجالات بما فيها المسكرية وأن كان ترجهها أحياناً نحو القضايا الاجتماعية (يفلف) بتمايير نقابية.

وفي يناير عام ١٩٣٠م اتحدت حركة أحدوت هعفوداه مع (هبوعيل هتصاعير) أي العامل الشاب في حزب صهيوني اشتراكي واحد يحمل اسم (الماباى) أي حزب عمال ارض اسائيل. وقد قتع هذا الحزب بأغلبية ساحقة في الهستدروت (النقابة العامة للعمال اليهود في ارض إسرائيل) واستطاع السيطرة على المنطقة الصهيونية العالمية ، وعلى أكبر المنظمات المسكرية الصهيونية في تلسطين (الهاجاناه) ، ومن خلال مراكز القرى هذه استطاع الماباى ترجيد وقيادة نشاطات الحركة الصهيونية في الاتجاد الذي أرتاه (لبناء الوطن القرمي) وفيما بعد كان له تأثير كبير على سياسة إسرائيل الخارجية والداخلية.

هذا وقد حدد الحزب أهدافه في يرنامجه المسادق عليه في المُؤَّدِ التأسيسي على النحو التالى :

(التفاني في بعث شعب إسرائيل على أرضه كشعب عامل متحرر ومتساوي الحقوق ، ويشرب جلوره في جميع المجالات الزراعية والصناعية ويطور ثقافته وتراثه العيري ، ويتلام مع الطبقة المسالية العالمية في نضائها لإلغاء العبودية الطبقية والاضطهاد الاجتماعي بجميع أشكاله وبعمل على نقل الملكية على المصادر الطبيعية ووسائل الإنتاج إلى سيادة القطاع المام ، ولإقامة مجتمع العمل والمساواة والحربة). وهذا المجتمع الموقوف على الههود في ارض إسرائيل ولا يهم أن يقوم على أساس هضم حقوق شعب آخر بعيش على ذات الأرض.

وقد جاهر أرلوزوروف عام ١٩٣٧م بفكرة (إقامة حكم صهيوني ثوري) لفترة انتقالية كإمكانية وحيدة لتحقيق الحلم الصهيوني وإنقاذ الشعب اليهودي.

وفي رسالة وجهها إلى حاييم وايزمان قال:

(إنه في الطروف الراهنة ١٩٣٧م ، لا يكن تحقيق الحلم الصهينوني بدون فترة انتقالية تحكم خلالها الأقلية اليهودية حكماً ثورياً منظماً. وبذلك يتم الوصول إلى أكثرية يهودية في البلاد عن طريق تعزيز الهجرة والاستيطان المكثف. ويجب السيطرة على جهاز الدولة الإداري والمسكري وذلك لمنع خطر تسلط الأكثرية غير اليهودية أي العربية وحدوث تمرد ضد اليهود).

ويذكر أن أحد الأسباب التي دفعت أحدوت هعفوداه وهبوعيل هتصاعير إلى إقامة حزب الماباى ، كان الحرف من تعاظم قوة البعين المتعشل بحزب الإسلاميين بقيادة جابوتتسكى. وبهدف تشكيل بديل قوى لسياسة البعين ، والبرنامج للذكور الذي اقترحه أرلوزوروف كان قد اقترحه جابوتنسكى زعيم حركة الإصلاحيين في العشرينات.

لقد ظهرت ثلاثة تيارات يسارية في الحركة الممالية الصهيونية في فلسطين :

الأول: اتحاد الجمعيات ومعظم أعضائه انتموا إلى هبوعيل هتصاعير ، اللي وفع شعار الكيبوتس كمجموعة عمل صغيرة مترابطة عضوياً وتطبق الاشتراكية بحذافيرها.

الثاني: ظهر عام ١٩٧٧ م ودعمته كيبوتسات ترى من واجبها فتح أبوابها الجماهير ولإقامة مجتمع واسع لليهود وبناء اقتصادها على الصناعة إلى جانب الزراعة ءوهلا التيار كان يحمل اسم (الكيبيوتس الموحد) أسسمه أعضاء في أحدوت هعفوداه ، ورأوا في الكيبيوتس خلية عاملة (للهستدروت العامة للعمال العبرين في ارض إسرائيل) ، وقد سمحت هذه الكيبوتسات بانضمام أعضاء جدد لصفرفها يحملون (أيديولوجيات) وانتما نات حزيبة مختلفة. ولكن في نظام العمل لتحقيق الخلم الصهيوني ، وارتبط خلا فكريا وتربوبا مع (الخركة الصهيونية الاشتراكية لعمال ارض إسرائيل) أي أحدوث همفوداه.

الثالث : ظهر عام ١٩٧٧م تحت اسم الكيبوتس القطري الحارس الشاب ، وعلى الرغم من مشاركتهم الفكرية في الحركة العمالية واشتراكهم في تأسيس الهستندوت العامة للعمال ، فقد ادعوا بأنهم حركة غير سياسية وغير حزبية وحملوا شعار العمل (٣) والتربية وتطوير ثقافة الشباب.

وقد طالب هشرمير هتصاعير بالممل البناء لإقامة الوطن القومي المبري في (ارض إسرائيل) عن طريق إرساء الدعائم الاقتصادية لهذا الكيان وبعد بناء الأسس السياسية والاقتصادية والتروية للاستبطان اليهودي في فلسطين ، (سوف يشارك الكيان المنتظر في الثيرة الاشتراكية العبالية).

إن هذه التيارات الثلاثة على الرغم من انضمامها للماباى والتزامها بسباسته إلا أنها حاولت إقامة حزب يساري يضم عمال صهيون ويسار الماباى وظهرت بوادر كتلة معارضة للقيادة في الماباى انتمى معظمها إلى تبار الكيبوتس الموحد بقيادة أتسحق طبنكين ، وقد انتلف هذا مع فسرع حسزب الماباى في تل وأسسسو الكتلة (ب) في الماباى وشكلت الجناح البساري فيه وقد رأت هذه الكتلة أن الحزب يتنازل عن نضالاته العمالية لصالع تشاطات أخرى وهناك من اعترض على السياسة الخارجية للحزب ، وطالبوا كذلك بإعادة الديقراطية لمؤسساته.

وفى مؤقر الحزب عام ١٩٤٢م أقر دستور الحزب اللي منع رجود كتل داخلية ، ولم تقيل الكتلة (ب) يهذا وانفصلت عام ١٩٤٤م عن الماباي ، وشاركت في انتخابات الهستدروت العامة للعمال تحت اسم (حركة أحدوث معفوداه). وعلى الرغم من تبلور حشومير حتصاعير كمنظمة قطية قوق سياسية ومنفتحة للكيبوتسات، ققد حاولت كسب التأييد بغية التأثير على النضالات النقابية للهستدروت المامة والاستيطان اليهودي ، وبللله وضعت لنفسها الشروط اللازمة لتشاوله كأي حزب صهيوني آتلك في المؤسسات العاملة لبناء (الرطن القرمي) وأسست عام ١٩٣٧م (الرابطة الاشتراكية في ارض إسرائيل) وفي عام ١٩٤٦م تأسيس حزب العمال (الحارس الصغير) المخارس عشرمير هتصاعير الذي تألف من الرابطة الاشتراكية وتيار (الكيبوتس القطري) (الحارس الشاب) ، وقد المحدت حركة أحدوت همفوداه التي انفصلت عن الماباي مع هشرمير هتصاعير حيث شكل حزب العمال الموحد (المابام) وضع جميع العناصر اليسارية في الحركة العمالية الصهيونية وأصبح القرة الثانية في دولة إسرائيل وفي الانتخابات للكنيست عام ١٩٤٩م حصلت على ١٩ مقعداً ، وبدأ أن لحزب مابام إمكانية تشكيل البديل لحزب الماباي في الحكم (حصل الماباي في هذه الانتخابات على ٤١ مقعداً) .

وعقب خطاب جروميكو المتدوب السوفيتي في الأمم المتحدة ودعمه لاقتراح قيام كيان مستقل لليهود في جزء من فلسطين تعاظمت الأمال لدى قادة المابام بأن الاتحاد السوفيتي سبعترف بالأماني القرمية لليهود في فلسطين على النحو الذي يراد الصهيونيون ، وسبعترف بالمابام كحزب ماركسي لينيني إسرائيلي ، وفي المؤتمر الثاني للمابام عام ١٩٥١م قرر الحزب أنه حزب ماركسي لينيني إلى جانب كونه حزباً صهيونياً طليعياً ، كما قرر أن يكون حزباً أيهودياً عربياً ذا نظام مركزي يسمى لتحظيم الحراجز بينه وبين قوى الشورة العالمية من أجل الانخراط في المالم الشيوعي وقد عارضت عناصر الأقلية والتي شكلت ٤٠٪ وانتست إلى أحدوث هعفرداه هذا البرنامج خصوصاً انضمام أعضاء عرب للحزب ، وطالبت بالتشديد على طابع الحزب (كصهيوني طليعي) واقترعوا إقامة حزب بديل للعرب هو حزب اشتراكي عربي مستقل إلى جانب المابام.

إن إقرار المابام بأنه حزب ماركسي لينيني إلى جانب كونه حزب صهيوني من جهة أخرى أمر يلفت النظر ، خاصة إذا أخلانا بعين الاعتبار وجهة النظر الماركسية اللينينية التي عارضت حتى ذلك الوقت الحل المسهوري للمسألة اليهودية الذي تادى بإقامة كبان سياسي مبنى على أساس الهجرة إلى فلسطين.

وبالإضافة إلى ذلك قان رفض الحزب انضمام أعضاء عرب إليه لا يتوافق مع تعريفه كحزب أعي ، وغالباً ما فاز اليسار في الحزب في القضايا المطروحة للتصويت إذ شكل عشومير هتصاعير ٧٠٪ من الحزب.

إلا أن ترجه الحزب تغير جذرياً بعد عام ١٩٥٧م ، حيث طرد من صغوفه أقلية تضامنت مع الاتهامات المرجهة إلى إسرائيل وللحركة الصهيونية أثناء محاكمات سيلاتسكى وذلك للتأكيد على المثلاقات بين الحزب وين الحركة الشيوعية في مجالات مختلفة إضافة إلى قضية اليهود والحركة الصبيونية ، وقد تحفظوا بشكل خاص من انضمام عرب للحزب (لأن ذلك بضعف الأسس الصهيونية التي يقوم عليها).

وفى عنام ١٩٥٤م وعندمنا طالبت الأغلبيية بتطبيق قرار قبول أعنضاء عرب للحزب . انفصلت أحدوث هعفوداه عن المايام وخاضت الانتخابات للكنيست عام ١٩٥٥م وحصلت على ١٠ مقاعد بينما حصلت المايام على ٩ مقاعد.

ويلاحظ انه في جميع الحالات التي تطلب فيها حسم نهائي وواضع للقضابا الأساسية كان اليمين يفوز بالأكثرية.

ونى عام 1909 م انضحت ما بام وأحدوت هعفوداه كحزين منفصلين إلى الاتشلاف المحكومي، وفى عام 1909 م عارضت المابام (داخل الاتشلاف المحكومي) ثن العدوان على مصر لأنه جاء ملازماً للعمليات العسكرية الانجلوفرنسية ضد مصر ، ولكنها (المابام) لم تذكر على إسرائيل (حقها بشن حملة عسكرية تأديبية على المخريين الذين جعلوا حيساة المستوطنين قرب الحدود لا تطاق). وكذلك وجوب شن (حرب وقائية ضد مصر وذلك لمنعها من تركيز جيشها على الحدود الإسرائيلية).

هذه هي نظرة المابام إلى الاحتساجات الأمنية لدولة إسرائيل ٩٩٥٦م. وإذا أخذتا بعين الاعتسار أن المابام آنذاك شكلت اليسار في الحركة الصهيونية العمالية ، وعلى مستوى الأحزاب المتواجدة على الساحة ، فسنخرج بنتيجة واحدة هي أن الأحزاب والحركات الصهيونية من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين تضع الاحتياجات الأمنية لبنا ، ودعم الوطن القرمي فوق كل اعتبار.

وكما ذكرت قان الاحتياجات الأمنية قد تبدأ بوجوب تحديد النسل عند العرب وتنتهي بشن (الحروب الوقائية) لدعم أمنها. وحتى عام ١٩٤٨م قاد حزب الماباى وزعيمه دافيد بن جوريون الاستيطان اليهودي في فلسطين إلى الإعلان عن قيام دولة إسرائيل وقد حصل آنذاك على دعم الاتحاد السوفيتي لميداً التقسيم واقامة دولتين في فلسطين إحداهما يهودية والأخرى عربية. وفيما بعد حاول المناورة بسياسة عدم الاتحياز. ولكن عدم الاتحياز لم تقبل بإسرائيل عضواً في المجموعة.

ومن ثم ققد سعى بن جروبون إلى ربط إسرائيل بالاسترائيجية الأمريكية في المنطقة. كحليف قرى وأساسى لدعم الاستقرار والحفاظ على أمن إسرائيل.

والحقيقة أن القادة الصهاينة قد راهنوا على الولايات المتحدة الأمريكية قبل ذلك بكثير خصوصا أثناء الحرب العالمية الثانية ، إذا احتدم الصراع بين بن جوريون المؤيد للدور الأمريكي وحاييم وايزمان حول التركيز على كسب عطف الولايات المتحدة لدعم مشروع إقامة الوطن القرمي. فبينما رأى وايزمان في بريطانيا الحليف الأقرى الذي سير الدور والمهام التي تقوم بها أمريكا آنذاك. وهذا ما يفسر تصويت إسرائيل إلى جانب دول الغرب أثناء النقاش حول قطية كريا عام ، ١٩٥ م في الأم المتحدة.

وقد أدرك بن جوريون أن إسرائيل ما كانت لتستمر لولا برنامجها بحيث تشكل قاعدة لحلف الأطلسي في الشرق الأوسط وهذا ما اقترحه اكثر من مرة على ساسة الولايات المتحدة إذ طلب ضمانات (خدود وكيان إسرائيل) مقابل توسيع القواعد والمطارات والمرانئ المسكرية الإسرائيلية لتكون قاعدة للحلف في الشرق الأوسط لدرء أخطار ما اسماه (التغلغل السرنيتي في المنطقة).

هذا وبعد موقف الاتحاد السوفيتي أثناء وبعد حرب عام ١٩٥٦م اخذ يبرز الطابع التاريخي الأساسي للصهبونية كحركة موالية للإمبريالية الأمريكية التي ورثت أهداف ومهام الاستعمار البريطاني في المنطقة وعلى المستوى الدولي بشكل عام.

وفى بداية الستينيات ظهر واضحا أن الأحزاب العمالية الصهيونية الشلائة (أحدوت همفوداه ، المابام ، الماباى) تتقارب في وجهات النظر شيئاً فشيئاً حول مسائل السياسة الخارجية وإن اختلفت وجهات نظرها حول البرامج الاقتصادية والاجتماعية وقضايا النظام والمستور. كللك فقد بقيت هذه الأحزاب في إطار الإجماع العام على تعميق وتحقيق الحلم الصهيوني، عن طريق تشجيع الهجرة وتكثيف الاستيطان والعمل بكل الوسائل للحفاظ على (أمن إسرائيل).

وقد كان الوقت ملائماً في بداية الستينيات لان يطرح اسحق بن أهرون فكرة ترحيد جميع الأحزاب العسالية في إسرائيل وذلك عام ١٩٦٣م ، لتقوية الحركة العسالية ولجملها الجسم المقرر في سياسة الدولة دون اللجوء إلى تنازلات للمتدينين لكسب أصواتهم في الائتلافات الحكومية.

وحيث أن يبن الحركة المعالبة (الماباى) هر القوة المسبطرة فدعوته هذه كانت تعنى عملياً استدراج يسار الحركة المعالبة أي (المابام) إلى مواقف اكثر فاكثر. في حين طالبت المابام باستقالاً كتلى داخل الاتحاد المقترح ، ورأت أن للاتحاد الشامل يؤدى إلى خطر طمس التجمعات الصغيرة ، ووفضت نهائياً الدعوة لمثل هذا الاتحاد ، وتابعت سياستها الهادفة إلى خلق بديل لسلطة الماباى تكون هي (المابام) الحزب المركزي.

ووافقت أحدوت همفوداه على الانضمام للاتحاد ولكن بشروط كثيرة أهمها عدم تغيير طريقة الانتخابات ، وقد عارض دافيد بن جوريون هذا الشرط واستقال من مركز الحزب الذي صادق على قرار توحيد الحزيين.

ويكتنا القول أنه أتم بنا - إسرائيل على النمط الذي نراه اليسوم ووضع الخطوط العريضة لسياستها الخارجية والداخلية ، خصوصاً تلك التعلقة بالأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل حزب الماباي ، الذي تزعمه وقاده دافيد بن جسوريون. ونحاول أن تلقى نظرة على دور بن جوريون في إقامة إسرائيل دوضع الخطوط العريضة لسياستها وبخاصة لكونه قائد الحركة العمالية دون منازع منذ العشرينات وحتى الستينيات من هذا القرن.

في عام ١٩١٧م نادى بفصل الاقتصاد البهودي عن العربي في فلسطين وذلك كي عنع (مساهمة اليهود بازدهار الاقتصاد العربي) وفي عام ١٩٣١م كتب (أن للعرب الحق في فلسطين كما لتا ونحن لم تنافس العامل العربي ولم نسكن مدنه وقراه بل بنينا مننتا وقراتا واقتصادتا). وهنا مخالف للواقع ، ذلك أن جبيع أراضى الدولة الحكومية قد انتقلت بعد انتهاء الحرب العالمية المرب العالمية المرب العالمية المرب العالمية الإربطانية الأولى لملكية المتدوب السامي البيطاني بوصفه عمل الحكومة البريطانية في فلسطين ، وذلك بُوجب صله الانتقاب وقد قام المتدوب السامي بالتناؤل عنها لصالح (الكيرن كيمت)، وذلك بُوجب التمهدات البريطانية لليهود (وعد بلفود) وعليه فالأراضي التي أقام عليها البهود مدنهم وقراهم واقتصادهم كان من المفروض أن ترجع لسكان البلاد وتستفل لمصلحتهم وليس للكيرن كيمت.

وفى عام ١٩٣٩م أخذ يعلن أنه لا يمكن الوصول إلى وفاق في فلسطين بين العرب واليهود إلا بإقامة دولة لليهود لتفرض التعاون على العرب (وفرض التعاون) يشكل جملة أساسية ذات مضامين واضعة من حيث تطبيقها.

وفى عام ١٩٤٢م خرج بن جوديون بتتيجة مؤداها أن العرب يعادون الهجرة اليهودية لاسباب سياسية وليست اقتصادية أو لتخرفهم من تضخم سكاني ، وقد أدرك بن جوديون هذه المقبقة متأخراً ، فقد تنبه عرب فلسطين لخطورة الهجرة الصهيونية إلى فلسطين منا بدايتها وأنها ستكون لها إبعاد خطيرة على وطنهم ومستقبلهم وكيانهم ولحراجهة هذه الهجرة فقد عقد العرب الفلسطينيون مؤتمرهم الأول في القدس في شهر يناير عام ١٩٩٩م ، واتخذوا فيه عدة قرارات لمواجهة الهجرة الصهيونية لفلسطين وتبعا لذلك أدوك بن جوديون خطورة المشكلة التي ستخلقها الأقلية العربية الباقية في دولة إسرائيل ، ورأى انه لم تمد هناك إمكانية للتعايش السلمي بين العرب واليهود. وهذه السياسة اتبعها قادة الهاجاباة أثناء وبعد عام ١٩٤٨م. وقد اعترف اسحق راين رئيس وزراء إسرائيل السابق بذلك ضمن كتابه بعنوان (بطاقة خدمة)

ورأى بن جوربون أن اكبر خطر على دولة إسرائيل يكمن في قضية اللاجئين لذا يتوجب حلها عن طريق توطينهم في البلان العربية.

وقد وصف بن جوربون النصر الإسرائيلي عام ١٩٦٧م قائلاً :

(إن القوة المسكرية وصدها لا تكفى لتؤمن مستقبل إسرائيل) ، وإن المهمة الأساسية هي جلب عشرات الألوف من يهود الغرب للهجرة إلى إسرائيل وزيادة عند سكانها. أي أن القوة المسكرية لازمة لدعم ومسائدة الاستيطان بوصفة عملية أمنية ضرورية لتؤمن مستقبل إسرائيل.

لقد ركز بن جوريون على أمور النقاع والهجرة وانتقال الأراضي لدعم بناء الدولة ، وتتيجة لهذه السياسة خصوصاً نقل ملكية الأراضي ، مارست حكومة بن جوريون الضغوط المستمرة والمكتفة على الأقلية الفلسطينية في إسرائيل لتجريدها من الأرضية التي تقف عليها ، وتلخصت سياسته الخارجية بالرد العنيف على (التحرشات) العربية والحصول على الأسلحة لهذا الهدف ، والسير في فلك الدول الغربية وطف شمال الأطلسي للمحافظة على (أمن وسلامة كيان إسرائيل).

ومن برامجه في هذا الصند كتب عام ١٩٤٨م :

(انه يكن القضاء على القرة الإسلامية في لبنان ، وإنشاء دولة مسيحية يكون الليطاني هدها بحيث ترتبط إسرائيل بحلف ، وبعد هذا يأتى دور القضاء على الجيش الأردني ويذلك يلفى الكيان الأردني وتسقط سوريا ، وإذا قامت مصر بحرب فسنقصف مدنها بطائراتنا وننهى الحرب).

وفيما بعد اقترح تلميذ بن جوريون ، موشى ديان دعم ومساندة أحد الضهاط المسيحيين الأجل إقامة دويلة مسيحية في جنوب لبنان موالية لإسرائيل ، واقتراح موشى ديان هذا جاء في أواخر الخمسينيات ونفذته الحكومة العمالية في السبعينيات.

ويكن تلخيص سياسة الماباى الداخلية المتعلقة بعرب الخط الأخضر بعبارة صهيونية مشهورة وردت على لسان أحد مستشاري بن جوريون للشؤون العربية جاء فيها (يجب الإبقاء على عرب إسرائيل حطابين وسقا مين).

ويذكر أن بن جوربون رفض استلام هويته الإسرائيلية لانه كتب عليها باللغة العربية (دولة إسرائيل).

ولم يبحث موضوع الوجود العربي الفلسطيني في دولة إسرائيل بشكل جدي وشامل بل كانت سياسة السلطات الرسمية بردود مزاجبة على مطالب الأقلبة العربية وهذه الردود كانت ترتبط دوماً بتفسير السلطات الحاكمة لمفهوم (المحافظة على أمن الدولة)، واعترف الماباي بحقوق مدنية ودبنية للأقلبة العربية ولكن هذه الحقوق كانت تخضع في النهاية أيضا (المصلحة أمن الدولة ووجودها). وإضافة إلى ذلك كله فإن تصريح روين بركات سكرتير عام حزب اللباى عام 1900 (فكرتا بإقامة دولة يهودية فقط بدون أقليات) جاء ليبرز النطاق الصهيرني والتخوف من المشكلة التي قد تخلقها أقلية عربية باقية في إسراتيل ، ومحاولة السلطات إبراز الهوية الإسرائيلية للمرب الباقين فيها وذلك بالعمل على طمس الطابع الوطني الفلسطيني للأقلية المربية. وحسب تعريف وزير عدل إسرائيلي سابق (فإن سعالجة شؤون العرب تتم بشكل يتوافق وفترة الاحتلال التي تفرض القيام باعمال مختلفة لفرض النظام والقانون) ، وهذا يتم وفق قوانين الطوارئ لعام 1940م عا يزكد المعنى المقيقي لإسرائيل ككيان صهيوني يهودي. ولقد شملت تلك (الأعمال المختلفة) إلزام الفلاحين العرب الباقين في إسرائيل الحصول على تصاريح خاصة من الحاكم المسكري كي يفلحوا أراضيهم وذلك للمحافظة على (النظام والقانون) ، واعتقد أن الأرض ارتبطت بالنظام والقانون من وجهة النظر الصهيونية بشكل ولرنها (غير مستخلة) والاستبلاء على الأراضي يشكل الهدف الأساسي الأول لسياسة لكرنها (غير مستخلة) والاستبلاء على الأراضي يشكل الهدف الأساسي الأول لسياسة السلطات الإسرائيلية والصهيونية عموماً وذلك لتوطين المهاجرين عليها.

والنظام والقانون المذكوران بشملان قانون العودة الذي يتطلب لتسهيل تنفيذه الاستيلاء على كل ما يمكن من الأراضي الباقية للأقلية العربية.

ويوجب قسرانين الطوارئ استطاعت السلطات ترحيل السكان العسرب عن أراضيهم ومصادرتها على أنها (أملاك غائبين) بينما أصحاب هذه الأراضي يقيمون حتى اليوم داخل (حدود إسرائيل). وهذا ما حدث مع بعض أهالي القرى العربية وحتى عندما صدر قرار من محكمة العدل العليا يأمر الحكومة العمالية بإرجاع الأهالي العرب إلى أراضيهم كما حدث في قضية أقرت وكفر برعم، فقد رفضد الحكومة العمالية تنفيذ القرار الأمر الذي يتسنى لها يوجب قوانين الطوارئ لعام 1980م.

واكثر من ذلك فقد رحلت (الحكومة العسالية) بدر النقب عن أراضيهم لقترات مختلفة وذلك بدعرى (الاحتياجات الأمنية) وعندما طالب العرب بالرجوع لأراضيهم طلبت منهم هذه (الحكومة العمالية) وثائق تثبت تواجدهم ومكرثهم عليها في الفترة التي طردتهم منها ..!!

هناك حادثتان عصفتا بحزب الماباي وبالنولة عامة ، عرفت الأولى (بالعملية المخزية) وأدت إلى استقالة بنحاس لاقون وزير النفاع من منصبه عام ١٩٥٤م، وقرر لاقون عام ١٩٦٠م القيام بحملة دعائبة لتطهير اسمه ، وعرفت هذه بقضية لاقون وعلى أثرها استقال بن جوربون من الماباي عام ١٩٦٣م ، كما استقال من الحكومة وقور ترك الحياة السياسية نهائياً.

وقد شفلت هذه القضية الرأي العام بإسرائيل وأثارت اعتمامه ، وذلك لأنها أشارت إلى انعدام الأشراف المدني على العمليات العسكرية والى خلاقات بين المسؤولين السياسيين على من يحق له إصدار الأوامر وبالتالي من يتحمل مسؤولية ماذا ، وهل هناك مسؤولية جماعية للحكومة أمام الكنيست.

ولكن بن جوريون عاد عام ١٩٦٥م قبيل مؤقر الماباى للمطالبة بالتحقيق في (العملية المغزية) ولمعارضة اتفاقية الاتحاد مع أحدوت هعفوداه والعمل الجاد لتغييس طريقة الانتخابات، ولكنه لم يحصل على أكثر من ٤٠٪ من أصوات المندوين ، وهكذا استلم ليفي اشكول قيادة الحزب.

وفى الانتخابات للكنيست عام ١٩٦٥م خاص بن جوريون ومؤيدو الانتخابات بقائمة منفردة تحت اسم وأفى أي (قائمة عمال إسرائيل) حيث حصل على ١٠ مقاعد بينما حصل تجمع حزبى أحدوت هعفوداه والماباى بما فيها القائمة العربية الموالية لها على ٤٩ مقمدا ، وبذلك سنحت الفرصة مرة أخرى لحزب ماباى تشكيل حكومة ائتلاقية مع حزب المابام وحزب الأحرار وبقيت وأفى في المعارضة.

وقد أبرزت الحرب رؤية وحقيقة جميع الأحزاب الصهيونية رهى أن ما يجمعها اكثر بكثير ثما تختلف عليه وبدأت المشاورات عام ١٩٦٨م لتوحيد حركات العمل والأحزاب العمالية الصهيونية في إطار حزب العمل الإسرائيلي حيث واققت أحزاب الماباى (أحدوت ععفوداه) أي عمال صهيون وراقى على أنها متحدة في أهدافها وأمانيها (لتجميع الشعب اليهودي في وطنه وبناء المجتبع العامل والحر في دولة إسرائيل المستقلة). ولكن بن جوريون وبعض مؤيديه من قائمة واقى وقضوا الانضمام لحزب العمل الإسرائيلي وأسسوا (القائمة الرسمية) تحرض الانتخابات للكنيست عام ١٩٦٩م حيث حصلت على ٤ مقاعد.

وفى عام ١٩٦٩م وقبل الانتخابات بفترة قصيرة أقيم حزب التجمع (للعراخ) وذلك باتحاد حزب العمل الإسرائيلي وحزب المايام الذي ترك شعار البديل لسلطة الماياى ، وفى نطاق هذا التجمع العمالي حافظ المايام على حقم في التصويت الحر في القضايا التي يراها (ضميرية) كالملاقة بين الدين والدولة ، وتغيير طريقة الانتخابات.

وتجدر الإشارة إلى أن تصويت المابام في القضايا التي تخص (عرب إسرائيل) لم يختلف عن تصويت تبار الماباى في المعراخ ، وان تصويت المابام إلى جانب قانون مصادرة أراضى بدو النقب يؤكد هذه الحقيقة وهذا الترجه.

موتف حزب العمل من الصراع العربي الإسرائيلي:

يدعو إلى حل وسط إقليمي من خلال الدخول في مفاوضات مباشرة دون شروط مسبقة على أساس قرارات مجلس الأمن ٣٣٨ ، ٣٣٨ وأنه مستعد للتنازل عن مناطق في الضفة الفريبية وقطاع غزة مقابل السلام من خلال ضمان حدود يكن الدفاع عنها ويرفض الحزب إقامة دولة فلسطينية في المنطقة الواقعة بين إسرائيل والأردن مع الاستعداد لمنح الفلسطينيين حكماً ذاتياً باستثناء الشؤون الخارجية والأمن ويعارض حزب العمل ضم الضفة الفريبة وقطاع غزة وكذلك المودة إلى حدود مايو ١٩٦٧م.

موقف حزب العمل من القنس :

يعارض حزب العمل إعادة تقسيم القدس وأعلن أن القدس ليست موضوعاً مطروحاً للمفاوضات وأنها عاصمة إسرائيل الأبدية ويعتبر القدس الشرقية العربية جزء لا يتجزأ من مدينة القدس.

موقف حزب العمل من الاستيطان :

تقوم سياسة حزب العمل الاستيطانية على أسس مفهومة بشأن الحدود المستقبلية لدولة إسرائيل بعد السلام وهي مبنية على ركائز أيدلوجية وسياسية وأمنية وديوجرافية ومن الناحية الأيدلوجية لا يختلف عن غيره من بقية الأحزاب والقوى السياسية الصهيونية التي تعتبر الاستيطان في فلسطين (أرض إسرائيل) وفقا للمسطلحات الصهيونية حقا طبيعها مشروعا لكل يهودي ولكنه يعلل ذلك باعتبارات أمنية لإسرائيل ومن الناحية السياسية فإن حزب العمل يغضع موضوع الاستيطان لمشاربعه السياسية بشأن تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ومن الناحية الديوجرافية يعتبر حزب العمل الاستيطان وسيلة للحفاظ على الطابع اليهودي للدولة من خلال أكثرية يهودية وهذا يستوجب ضم اكبر مساحة من الأراضي بعيداً عن المناطق الماهولة بكشافة سكانية عربية وتجدر الإشارة إلى أن اكبر عدد من المستوطنات في المناطق المحتلة قد أقبيت في عهد حكومات حزب العمل.

سياسات حزب العمل الاقتصادية والاجتماعية :

أعلن حزب العمل عن هدف، في تحقيق استقلال وقو اقتصادي وتوفير مصادر العمالة الكاملة ويؤيد الاقتصاد المختلط الذي تقرم فيه الحكومات والهستدروت والقطاع الخاص بأدوار مركزية والتخطيط الاقتصادي على أساس خطط متعددة السنوات ويؤيد الحزب معاولات اجتماعية اقتصادية في مجال ملكية العاملين للشركات وتطوير مشروعات تعاونية حضرية ويعتبر الحزب أن العمل (قيمة عليا).

موقف حزب العمل من موضوع الدين والدولة :

على الرغم من أن حزب العمل يقبل الوضع القائم في المجال الديني منذ إنساء إسرائيل في عام ١٩٤٨ م ويبل إلى عدم التشدد في المطالبة في فصل الدين عن الدولة تحسياً لتشكيل التلاقيات حكومية مع الأحزاب الدينية وكسباً لودها إلا انه يعلن انه يدعو إلى احترام كل الأديان والاعتراف بالتعددية في اليهودية لضمان مكانه وسمية لتياري اليهودية التقدمية والحركة المحافظة في إسرائيل.

ثانياً: الأحزاب الشيوعية:

ترجع بداية العمل الشيوعي في فلسطين إلى نهاية الحرب العالمية الأولى حيث كان للعرب نشاط شيوعي في المنطقة خاصة في منطقة حيفاء كما كان لليهود نشاط مشابه إلا أن سلطات الانتداب البريطاني نظرت إليه على أنه نشاط غير مشروع وقد تبلور نشاط الجانبين عندما أعلن عن تأسيس الحزب الشيوعي الفلسطيني عام ١٩١٩م. ونظراً للتناقض بين العرب واليهود فقد تعرض نشاط الحزب لمشاكل وخلاقات حول ما إذا كان ينضم للدولية الاشتراكية أم للحركة الصهيونية وانتهى الأمر إلى انضمام بعضا من أعضائه للحركة الصهيونية أصبحوا فيما بعد زعماء لحزب المابام أما اللين انضموا للدولية الاشتراكية فأصبحوا امتداداً للحزب الشيوعي الفلسطيني من جديد ولكن سرعان ما فترت هذه الحلاقات بين الفريقين على اثر قيام الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤١م لتعود الانقسامات مرة أخرى في عام ١٩٤٣م فانقسم الحزب إلى جناحين مستقلين ، حيث انشأ العرب (عصبة التحرير الوطني) وأسس الجانب اليهودي (الحزب الشيوعي اليهودي).

وبعد قيبام إسرائيل سنة ١٩٤٨م اندمج الحزبان مرة أخرى وشكلا مـما الحزب الشبيرعي الإسرائيلي الذي عرف باسم (ماكي).

ونتيجة لفتور العلاقات بين إسرائيل والاتحاد السوفيتي السابق في عام ١٩٦٥م انشقت عن الخزب مجموعة يهودية بزعامة (شموئيل ميكونيس) حيث أعلنت معارضتها للسياسة السوفيتية وارتدت إلى الصهيونية بعد الاستيلاء على مؤسسات الحزب واحتفظت لنفسها باسم (ماكى) أما المجموعة الثانية التي يتزعمها مثير فيلتر والنائب العربي توفيق طوبى فقد جمعت نفسها في حزب أطلقت عليه اسم (راكاح) .. وهر ما بعرف باسم الحزب الشيوعي الجديد.

ثالثاً: الأحراب الدينية:

ترجم جذور الأحزاب الصهيونية إلى الانقسامات التي شهدتها المركة الصهيونية في مطلع عهدها ، حيث ترزعت الصهيونية بين مختلف الدرجات من العلمانية أو التمسك بالتقليد الأرثوذكسي الدبني وذلك بالإضافة إلى التنوع الشقافي والتعدد اللغوي داخل المنظمة الصهيونية على إقامة تنظيم مستقل الصهيونية العالمية حيث أصر اليهود المتدينون في الحركة الصهيونية على إقامة تنظيم مستقل خاص بهم وحدهم لكي يضمنوا سير الاستيطان اليهودي لفلسطين وققاً لمبادئ الأرثوذكسية اليهودية والشرع الديني ، فسارست الأحزاب الدينية الإسرائيلية نشاطها عن طريق حركتين يرجع عهدهما إلى العقدين الأولين لتاريخ الحركة الصهيونية وهما :

حركة مزراحي المحافظة .

حركة أجودت إسرائيل الأرثوذكسية .

ولكل من الحركتين أو الحزبين جناحهما العمالي الذي يسعى لمنافسة الأحزاب العمالية الأخرى (هابوعيل هامزراحي ، بوعال أجودت إسرائيل).

وهذه المجموعات الأربع هي التي مثلت الأحزاب الدينية في الكنيست منذ أن اندمجت في جبهة دينية مرحدة سنة ١٩٤٩م فحصلت على ١٢٪ من الأصوات الانتخابية وحصلت على ١٦ ١٩ مقعداً في الكنيست.

وفى عام ١٩٥١م انقسمت على نفسها إلى أربعة مجموعات في قائمة واحدة عرفت باسم (الجبهة القومية الدينية) التي تعرف الآن باسم (المفدال) كما دمجت حركتا أجودت إسرائيل وبوعالى أجودت إسرائيل في قائمة عرفت باسم (جبهة التوراة الدينية) وبعد ذلك انفصل كل من الحزين وحافظ كل منهما على استقلاله التنظيمي.

شكلت الأحزاب الدينية مجتمعة القرة الثالثة في الكنيست الإسرائيلي من حبث وزفها البرلماني وعملياً تراوحت نسب التمثيل بين ١٥، ١٨ مقعداً في كافة الانتخابات.

المقسعال د

تأسس في عام ١٩٥٦م باندماج حركتي هامزراحي وهابوعيل هامزراحي في قائمة واحدة تقدمت إلى انتخابات الكنيست وأصبحت بذلك ثالث أكبر الأحزاب الإسرائيلية ، والمفدال حزب تجمع يستهري مجسوعات شديدة التباين بين جمهرة الناخبين وقد كان هذا الحزب منذ تكرينه عضوا في كل انتلاف حكومي سواء مع حزب العمل أو مع حزب الليكود.

كما ينادى الحزب بتطبيق تعاليم التوراة بكل دقة إلى جانب ضرورة تنظيم الشؤون الصطلية وفقاً لهذه التعاليم.

أجودت إسرائيل :

تأسس في بولونيا عام ١٩١٢م وبعثير الحاخام بتسحاق هاليفى (١٨٤٧ - ١٩٩٤م) هو أول من بادر إلى تأسيسه في الحارج وأسس فرعاً له في فلسطين حيث كان يهدف إلى صيفة فلسطين بالصيفة الدينية وذلك من منطلق أنه لا يعترف إلا بسيادة التوراة كقانون شامل في البلاد ويعتبر اشد الأحزاب الدينية تعصباً ومفالاة ، ومواصلة لسياسته عارض المزب الدعوة لتجنيد النساء وتدنيس يوم السبت باعتباره يوم راحة كما عارض إقامة علاقات مم الدول الشيوعية.

بوعالى أجودت إسرائيل:

تأسس في برلندا عام ١٩٢٣م كحركة تضم الجناح اليساري لحركة أجودت إسرائيل وذلك من اجل العسل دخل المركة المصالية والمؤسسات العلمانية لحماية المعتقدات الدبنية من المؤثرات التحرية ، وللدفاع عن مكانة اليهود الأرثوذكس في الصناعة بعد أن كانت مصانع النسيج في برلندا قد امتنمت عن استخدام المال المتدينين لتفييهم عن المصل أيام السبت.

واستقلت عن حزب أجودت إسرائيل في سنة ١٩٤٦م وذلك بعد مؤقرهم العمالي الخاص في بلجيكا.

وبعد قيام إسرائيل تحولت الحركة إلى حزب سياسي عمل على تشجيع الهجرة الجماعية إلى إسرائيل وتقرية الجيش الإسرائيلي بجميع الطرق لمواجهة الدول العربية ورغم النزعة الاشتراكية للحزب لم ينضم إلى الهستدروت بسيب سيطرة حزب الماباى والأحزاب غير المتدينة عليه.

وأيا كانت تقسيمات الأحزاب الدينية إلى أن هذا لا يعنى أن لكل منها برنامجاً خاصاً لها حيث تتخذ برنامجاً موحداً يتسم بالتشدد بصفة عامة إزاء مستقبل الأراضي المحتلة خاصة فيسما يتبعلن بالعضفة الفريبة لنهر الأردن ، وللجوانب الدينية اثر واضع على صوقف هذه الأحزاب بصفة عامة حيث تركز تصريحات قادتها وتوصيات مؤتراتهم على ضرورة مراعاة المحقوق الدينية والتاريخية لليهود في اوض إسرائيل الكبرى. من هذا ترى هذه الأحزاب أن الاستبطان حق مشروع للإسرائيلين ، أما عن الدولة الفلسطينية فهي فكرة مرفوضة عند قادة هذه الأحزاب.

القرى السياسية في إسرائيس :

أولاً : الاتحاد العام للعمال اليهود في إسرائيل (الهستدروت) :

لم يحدث أن لعبت الحركة العصالية في أي بلد آخر في العالم دوراً هاماً ومسيطراً مثلما فعلت الحركة العمالية في أي بلد آخر في العالم دوراً هاماً ومسيطراً مثلما فعلت الحركة العمالية في إسرائيل. بل الحقيقة أن وجود إسرائيل ذاتها كمجتمع ودولة مدين النصار للحركة العمالية ، كما أن منتقديه يعتبرونه الهستدروت يطلقون عليه اسم (الطفل العجيب) للحركة العمالية ، كما أن منتقديه يعتبرونه احتكاراً ضخماً وأخطبوطاً خطيراً ، فإنه لا يمكن إنكار أهمية الإنجازات التي أداها ودوره بالنسبة لإسرائيل.

ومن المعلوم أن الحركة العمالية اليهودية في إسرائيل تتألف من مجموعتين :

تتكرن المجموعة الأولى: من حركات عمالية سياسية حيث لا تتعدى كونها ملحقات لأحزاب سياسية معينة.

بينما تتكون المجموعة الشاتية: من حركة عمالية فيدرالية وهي التي تعرف به (الهستدروت).

وتتألف المجموعة الأولى من حركة العمال الوطنيين التبابعة لحزب حيروت ، وحركة العمال المتدينين (هابوعيل هامزراحى) وجماعة بوعيل أجودت إسرائيل وهى تضم المتشددين في تدينهم بين العمال في إسرائيل.

أما اتحاد الهستنزوت فقد انبثق أصلاً حين اجتمع ٨٧ رجلاً وأمراه غشارن ٤٤٣٣ عاملاً يهودياً في فلسطين ، خلال ديسمبر عام ١٩٢٠م وذلك في معهد (التخنيون) بحيفا. وقد كان هذا الاتحاد نتاجاً مباشراً لنحو نصف قرن من الزمان في محاولات عمالية لاستعمار فلسطين.

تشكل منطقة الهستدروت واحدة من جماعات الضغط في النظام السياسي الإسرائيلي. ومعتمد الهستدروت في تنظيمه ونشاطه وحركته على أبناء الطبقة العاملة اليهودية في إسرائيل، على في ذلك الفئة المؤلفة من الزوجات المتفرغات للشؤون المنزلية. ومن العروف أن عضوية هذا الاتحاد العمالي مفتوحة لكل الأفراد الذين بعيشون من عملهم دون استشمار لجهود الآخرين. وقد كانت هذه المصوية قاصرة على العمال اليهود فحسب حتى عام ١٩٥٧ محينما سمح بانضمام العمال العرب في إسرائيل ، فالمنظمة لا تؤمن بأنها لم تخلق لتحسين أرضاع العمال البهودي المنظم وقوته في خنمة شعبه ومن ثم فإن الهستدروت تؤمن بأن الحركة العمالية اليهودية ترتبط ارتباطاً عضوياً بالوعي القومي اليهودي.

وعكن تبين ثلاث ظواهر رئيسية على غو الهستدووت منذ تأسيسه في عام ١٩٢٠م حتى إنشاء دولة إسرائيل:

١- قام الهستدروت أساساً بهدف خلق طبقة يهردية وذلك لتطرير ما يسمى بـ (الرطن
 القومى) حتى لا يظل بلداً للتجار والصناعيين وملاك المزارع من اليهود الذين يستخدمون

الأيدي الصاملة العربية الرخيصة كما هر الحال في جنوب أفريقيا. كما عمل على إنشاء مدارس ومراكز للتدريب المهني الزراعي لتوجيه المهاجرين الجدد بدلاً من تركهم بتدفقون على المن ويصبحون بروليتاريا حضرية.

 ٢- يعد الهستدروت من الحركات التقابية القليلة في العالم التي تسمع بسياسة (الباب المفتوح) والتي لا تتمسك بتقبيد الهجرة لتحافظ على مستوى الأجور.

٣- تعد أعمال الإنشاءات والمباني ومد الطرق ذات أهمية خاصة في إسرائيل باعتبارها بلذا جديداً ونامياً ، كما أن هذه الأعمال تعد من المشروعات الكبرى التي تحص أعداداً ضخمة من الأبدي العاملة المهاجرة ، ومن ثم بدأ الهستدروت نشاطه في مجال البناء والمقاولات منذ وقت مبكر ، ولازال يلعب درراً هاماً في هذا المجال في إسرائيل.

ومن المروف أن الفرع المتخصص بالإنتاج في الهستدروت يشكل وحدة قائمة بذاتها تعرف باسم (حفرات هاعقديم) أي الجمعية التماونية للممل في إسرائيل. وتشألف عضوية هذه الجمعية من جميع أعضاء الهستدروت وتشتمل على أربعة من المشاريع مصنفة حسب درجة سيطرة الهيئات التنفيذية في الهستدروت عليها ومدى امتلاك الهستدروت لها.

وهله المشاريع هي :

المشروعات التعاونية التي يمتلك أعضاؤها راس المال الذي تقوم هذه المشروعات عليه
 وتشتمل هذه المشروعات نعو ٦٠٠ كيبوتز وموشافيم وتسيطر على نعو ٨٥٪ من مواصلات
 البلاد.

٧- شركات تمود ملكيتها أما كلياً أو جزئياً للمشاريع التعاونية المذكورة وهى خاضعة لتنظيم مشابه للتعاونيات نفسها وتستفيد من ذات المساعدات المقدمة للتعاونيات من قبل الهستدووت واهم هذه الشركات هي شركة تنوفا المسئولة عن تسويق معظم المتتجات الزراعية وشركة هاما شبير التي تزود التعاونيات بما تجتاجه.

 ٣- شركات تشترك في ملكيتها الهستدروت التنفيذية مع الحكومة أو الوكالة اليهردية
 مثل شركة (ميكوروت) للعياه وشركة (تسيم) للملاحة البحرية وشركة (العال) للخطوط الجوية.

4- شركات علكها الهستدروت كلياً وتعمل غمت إدارة هيشات تعينها لجنه الهستدروت
 التنفيذية مثل شركة (سوليليونيه) للمقاولات وكذلك (بنك العمال).

استمد الهستدورت أيديولوجيته الأصلية من الثراث الفكري للأحزاب العمالية التي أنشأته في عام ١٩٢٠م والتي كانت ميول خليط من الصهيونية والاشتراكية. ولقد ولدت أهم حركتين سياسيتين ليهود أوروبا الشرقية في نفس العام ١٩٩٧م وهي :

الحركة الصهيونية في بال بسريسرا ، والحركة الاشتراكية البهودية في فيلنا والتي سميت (البوند) أي اتحاد العمال اليهود. ثم بدأت كل من الحركتين تتقاربان ، فاضطرت (البوند) أن تكون اكثر قشتراكية. وسرعان ما التقيا في عام ١٩٢٠م عند إنشاء الهستدووت. وبذا عكست المبول الفكرية والعقائدية للهستدووت الظروف التاريخية التي مربها.

تلاحظ أن الحركة السياسية للهستدروت تسير في اتجاهين:

الانجاه الأول: هو اتجاه التكامل السياسي بمعنى توحيد المجتمع وتحقيق التضامن بين أفراده.

الاتجاه الثاني: هو اتجاه الصراع السياسي ، وهو الذي يعكس حركة الهستدروت في الصراع ضد الجساعات والمنظمات المنافسة للحصول على السلطة أو المشاركة فيها أو التأثير عليها ، كما يعكس الصراع الذي يدور داخل الهستدروت نفسه بين المسالح والجماعات والفتات والأقراد يهدف رغبة كل منها في السيطرة على مفاتيح القوة داخله لتأمين مراكزها وأوضاعها.

دور الهستنروت في التكامل الاجتماعي:

من المعلوم أن أبرز الوظائف السياسية التي تقوم بها جماعات الضغط هي وظيفة التعبير عن المصالح ، ولذا تجد أنها من أهم وظائف الهسست دروت كتنظيم نقابي في المجسسم عن المصالح ، ولذا تجد أنها من أهم وظائف الهسست دروت كتنظيم تقابي في المجسسم الإسرائيلي. إلا أنه نظراً للخاصية الفريدة التي يتمتع بها الهست دروت وهي عدم كونه تنظيماً نقابياً فحسب وإغا هو اتحاد للتعاونيات ، ومؤسسة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الواحد أجهزة الدبلوماسية الشعبية با يقوم به في خدمة أهداف السياسة الخارجية لإسرائيل من خلال نشاطه العربي ، فإنه يكن القول أن الهستدروت بارس بقية الوظائف السياسية في مجالات التربية والتعبئة والتجنيد السياسي وتجميع المصالح والتواصل السياسي. أن الهستدروت يكاد يكون نظما ساسياً متكاملاً.

في مجال التربية والتعبنة والتجنيد السياسي نجد الهستدروت يقرم بنشاط ملحوظ وذلك يرجع إلى الدور الحيري الذي لعبه في مرحلة ما قبل قيام الدولة. فقد كان هناك قبل عام ١٩٤٨م ثلاثة اتجاهات في التعليم هي (ديني ، وعمالي ، وصهيوني عام). وقد التحق نحو ٤٤٪ من الشباب اليهودي بمدارس الاتجاه العمالي التي اشرف عليها ومولها الهستدروت حيث تلترا قبها تعليماً للفة العبرية وتدريباً زراعياً ومهنياً.

وظل هذا الدور في ميدان التعليم دوراً رئيسياً حتى عام ١٩٥٣م الذي شهد إنشاء تظام التعليم الوطني السائد في إسرائيل. وبالرغم من تضاؤل دور الهستدروت في هذا الميدان منذ ذلك العام إلا انه لا يزال عارس نشاطاً هاماً في بعض النواحي المتخصصة في ميدان التعليم والثقافة ، فهو يدير مركز التعليم والثقافة المسؤل عن التعليم العمالي وكذلك منظمة (آمال) المختصة بتسيير ثلاث عشرة مدرسة ثانوية وصناعية. جذا بخلاف منظمة الشبيبية العاملة والمتعلمة (هانوعار هاعوفيد فهالوميد) التي تقوم برعاية مصالحهم من حبث الأجور وشروط العمل يضاف إلى ذلك المنظمات النسائية والرياضية التي تدير عشرات من أندية الشباب.

ومن الملاحظ أن زعامات الهستندوت بدأت تولى في السنوات الأخيرة الشباب والجيل الناشئ اهتماماً خاصاً نظراً لما لاحظوه من تضاؤل نسبة الشباب الذين انضموا إلى صفوف الهستندوت في السنتين ١٩٦٦م ، ١٩٦٩م حيث لم ينضم إليه صوى نصف العدد الذي كان متوقعاً أن ينضم إليه من خريجي المارس والجنود الذين انهوا خدماتهم بالجيش. ويرى هؤلاء الزعماء أن هذا لا يرجع إلى أسباب أيدلوجية ، ولا أية معارضة للهستندوت ، ولكن بسبب نقص المعلومات لديهم عنه. ويرون أيضا أن ذلك قد يرجع إلى عدم فهم الهستندوت لغة الجيل الناشئ و عقليتة ، والى اقتقارها إلى لغة مشتركة مع خريجي الجامعة.

وفي مجال التشقيف والتواصل السياسي ، نجد الهستدوت يصدر عدة صحف ومجلات ودوريات بعدة لغات أهمها صحيفة (دافار) اليومية التي تصدر باللغة العيرية ، كما يملك الهستدروت داراً للتشر (عام عوفيد) هذا بجانب الكليات الممالية الإقلمية.

أما في مجالًا التجنيد السياسي فقد لعب الهستدروت دوراً هاماً في عمليات تهجير اليهود إلى فلسطين فساعد في انتقاء العناصر المراد تهجيرها ، وفى تعليمهم العبرية وتدريهم في مهن وحرف مختلفة وتأمين العمل والسكن والخدمات الصحية والاجتماعية لهم. ولا شك أن الخدمات الاجتماعية التي يقدمها الهستدروت للقاعدة المسالية تقرى من مركزه ، فهر مثلاً يدير صندوق المرض للمسأل (كربات حوليم) الذي يقرم بالتأمين الصحي ويستفيد منه نعو ٨٠٪ من السكان. ولعل أهمية الخدمات الهستدروت يعارض أي محارلات لتأميم الطب لان الكربات حوليم يعد من أهم مزايا الهستدروت والذي من شأنه اجتذاب وضم أعضاء جدد إليه.

أما في مجال التعبير عن المسالع ثم تجميع المسالع فإن حركة الهستدروت في هذا الاهجاء تقدم لنا غوذجاً للتناقض الذي وقعت فيه. ففي الأصل أن وظيفة التعبير عن المسالع إنما هي مهمة جماعات المسالع التي تجمع مهمة جماعات المسالع أو جماعات الضغط ، والتي توحد إلى درجة كبيرة المسالع التي تجمع أعضاحا مثل التقابات المعالية وغيرها. أما وظيفة تجميع المسالح فإنها في الغالب تكون مهمة الأحزاب السياسية نظراً لما تقوم به من محاولة التنسيق والتوفيق بين مصالح الفتات والجماعات التي تترابط داخل الحزب.

إلا أننا في حالة الهستدروت هذه نجد انه يقوم بوظيفة تجميع المصالح ، على نفس المستوى الذي يقوم به في وظيفة التعبير عن المصالح أن لم يكن اكثر عارسة وأوسع شمولاً.

وتفسير ذلك مرده تعدد المسالح التي يفترض فيه انه يثلها وتشابكها ، وذلك التناقض الكامن في وضع الهستدروت باعتباره صاحب مشاريع ورب عمل من ناحية وباعتباره حركة عمالية نقابية من ناحية أخرى. إذ يتساط المرء هل باستطاعة الهستدروت تمثيل جميع هذه المسالح المتضارية وحمايتها ؟

مثلاً : مصالح المزارعين من ناحية ومصالع المستهلكين في المدن من ناحية أخرى ؟ شركات النقل ومصالع الجمهور الذي يعتمد في تنقلاته على هذه الشركات ؟

مصالح العمال العاديين ومصالح المهنيين والفنيين. لذا يجد الهستدوت نفسه مضطراً لمقاومة بعض الفتات المنضمة إليه لحساب فتات أخرى منه أيضا عما يشكل صراعاً داخلياً كثيراً ما تكون الغلبة فيه للأتوى.

إن وظيفة التعبير عن المسالح نجدها تدفع بمثلي الهستدوت إلى النخرلُ في المفاوضات الجماعية باسم العمال مع أرباب الأعمال لتحديد مستويات الأجور وشروط العمل. في حين أن وظيفة تجميع المسالم تدفعه إلى محاولة الحد من التفاوت في الأجور بين الفئات المختلفة داخله ، كما يلجأ إلى اتباع سياسة ربط الأجر بالإنتاجية ، بل يلجأ إلى محاولة تجميد الأجور وهنا ما قررته اللجنة التنفيذية للهستدروت في سيتمبر عام ١٩٦٦م بعد الاستساع إلى تحقيرات رئيس الوزراء بتزايد البطالة.

ولا يقوتنا أن نشير أخيراً إلى النشاط الدولي للهستدوت ، والذي يعكس طابعه القرمي الصهيوني أكثر من كونه الحاداً للطبقة العاملة. وبدًا تتمثل في النشاط الدولي ذروة التحرك السياسي للهستدروت كأداة لتحقيق التكامل السياسي للمجتمع الإسرائيلي ، وذلك بما يزديه من خدمات للسياسة الخارجية الإسرائيلية. إذ تحاول إسرائيل إقناع الدول الأفريقية والأسبوية بأن الهستدروت غوذج هام لها حيث أنه لم يقم بضرض مناهضة القوة المستغلة لرأس المال الفردي ، ولا كأداة للصراع الطبقي وإغا لا يعدو إلا أن يكون أداة لتحقيق النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي. ومن عنا تنبع أهمية الدور الذي قامت به شركة سوليل يونيه وغيرها من شركات المستدروت في الدول الأفروأسبوية سواء في مبادين البناء ومد الطرق وإنشاء المواتئ

والواقع أن حركة إسرائيل من خلال الهستدروت على المستوى الدولي تنبع من إحدى حقائق السياسة الدولية المعاصرة ، هي الحقيقة التي تقول بأن الدبلوماسية التقليدية لم تعد كافية ، فالسلطة في الدول الجديدة في أفريقية واسيا ليست في أيدي الموظفين الحكوميين ، ولكتها في أيدي الزعماء الوطنيين الذين يظهرون أولاً على المسرح القومي كقادة للمنظمات الممالية.

وهذا يفسر النشاط الملحوظ للمعهد الأفروأسيوي الذي أنشأته إسرائيل في تل أبيب منذ أكتوبر ١٩٦١م لتدريب القيادات النقابية من البلاد الأفروأسيوية.

كل هذا يؤكد أن ارتباط الهستدروت بالاتحاد الدولي لنقابات المسال الحرة (المرتبط بالمسمكر الغربي) قد مهد له طريق التسلل والارتباط بعدد من الزعامات العسالية والتنظيمات النقابية سواء في أفريقيا ذاتها أو في نطاق المؤتمرات والاجتماعات الدولية لهذا الاتحاد العالمي.

ويتعاون الهستدروت مع الحكومة في مجال السياسة الخارجية على النحو التالي :

 - تقرم الأجهزة الرسمية بدعم نشاط الهستدروت في مجال علاقاته بالمنظمات العمالية والهيئات المتطوعة.

- ٧- يشترك في اجتماعات منظمة العمل الدولية ومكتب العمل الدولي.
- ٣- يوثق علاقاته بالمنظمات النقابية والاتحادات العمالية في مختلف البلدان.
 - ٤- يقدم المساعدات الفنية والاقتصادية إلى الدول الأفريقية والأسبوية.
 - ٥- يحضر اجتماعات الاشتراكية الدولية في أوروبا واسيا.

دور الهستدروت في الصراع السياسي :

تحول الهستدروت بفعل العوامل الديناميكية المحيطة بالمجتمع الإسرائيلي في فلسطين إلى مسركز من مبراكز الصراع السياسي والاجتساعي والطبقي. وتتلخص أهم تلك العوامل الديناميكية في موجات الهجرة للقادمين الجدد الذين يفتقرون إلى شعور الالتزام تجاه المثل المسالية والصهيونية بل وحتى تجاه إسرائيل ذاتها. كما أن من هذه العوامل ذلك النمو المتراصل لمراكز القوى في قطاع الهستدروت الاقتصادي ، أيضا بسبب مشكلة استخدام العمل المأجور في مشروعات الهستدروت.

وجدير بالملاحظة أن الصراع الذي ينغمس فيه الهستدروت ، يدور على جبهتين :

الأولى : جبهة داخلية بين المصالح المتناقضة والمواقف المتصادمة في الهستدروت .

والثانية : جبهة خارجية مع المنظمات والجماعات المنافسة.

المسراح الداخيلي :

وتدور الصراعات الداخلية بين عدة جماعات وقوى أهمها ، الصراع بين الشباب والشيوخ ، وبين المحلى والقومي ، وبين المعسال والمديرين وأبرزها جميعا ذلك الصراع الذي يدور بين الأحزاب السياسية للسيطرة على الهستدروت.

ومن المسلم به أن الهستدروت ليس حزباً سياسياً ، وإمّا هو في الواقع مكون من أعضاء ينتمون إلى سبع جماعات سياسية على الأقل ، أي انه من الناحية النظرية لا يتولى أي عمل سياسي. ولكن منذ كانت الجوانب المتعددة لسياسة الهستدروت تتضمن قضايا هي محل نقاش من وجهات نظر الأحزاب المتنافسة ، فأن السياسة تلعب دوراً رئيسياً في منظمة الهستدروت. إذ تقوم الانتخابات للهيئة المختلفة التي تصنع السياسة وتحكم ، على حسب نسبة الأصوات التي يعصل عليها كل حزب سياسي. كما أن الماباي منذ إنشائه يعصل دوماً على أغلبية الأصوات التي تشترك في انتخابات الهستدروت وهكفا فإن أغلبية أعضاء أجهزة الهستدروت التنفيذية كانوا دائما أعضاء في الماباي.

ويعاول الهستدورت دائما تقليص الخلاقات السياسية الحادة بين الأحزاب الموجودة في صفوقه للتغلب على الاتقسامات السياسية الكامنة فيه وذلك برفع شعار السلام في داخله باعتباره مؤسسه مستقلة. ولكن حياده السياسي ليس إلا أملاً يتطلع إليه بينما يظل في واقعة مطبوعاً بطابع سياسي محدد يظهر بصورة جليه في المناقشات التي تدور داخل مؤسساته ومؤثراته ومجالسه الممالية ولجانه التنفيذية.

ولنا نجد أن معظم القرارات الهامة إنما تتخذ في الحقيقة خارج الهستدروت وفى مراكز الأحزاب المختلفة وذلك قبل عرضها على هيشاته المختلفة. وهكفا يتأكد أن المجلس التنفيذي للهستدروت ليس إلا حكومة ائتلاقية تشترك فيها كل أحزاب الهستدروت الكبرى.

ثانياً : القوى والمنظمات الدينية :

منذ البداية تداخلت البواعث الدينية والقومية والسياسية في نسيج الحركة الصهيونية الرامية إلى الاستيلاء على فلسطين وجعلها قاعدة انطلاق للاستعمار الصهيوني. فمن الثابت أن الحركة الصهيونية تستمد بعض مقوماتها الأساسية من طبيعة الديانة اليهودية وطابعها التاريخي وتستوجى الكثير من التعاليم والعقائد الدينية.

إن طبيعة الدور السياسي الذي تلعبه القرى والجماعات التي تعتمد على الفكر الديني والتي ينظمها جميعاً النفوذ القرى لدار الحاخامية التي يرأسها كبار الربابئة من رجال الدين اليهودي.

وهناك مجموعة من المنظمات والمؤسسات تعمل القرى الدينية من خلالها مشل دار الحاخامية والبسرتز الديني وأكاديسات التلسود التي تنشر التعليم الديني ووزارة الششون الدينية، بالإضافة إلى الأحزاب السياسية الدينية والكتل التي تتألف منها أو الأجنحة العمالية التابعة لها.

وتطل الأحزاب الدينية على المسرح السياسي في إسرائيل عن طريق حركتين يرجع عهدهما إلى المقدين الأولين لتاريخ الحركة الصهيونية:

الأولى حركة مزراحي المحافظة.

والثانية حركة أجودت المفالية في الأرثوذكسية.

ولكل من الحركتين الحزيين جناحيهما العمالي الذي يسعى لمنافسة الأحزاب العمالية الآذى.

يعتبر ظهور الدعرة الصهيونية كحركة سياسية في منتصف ألعقد الأخير من القرن قبل الماضي بثابة (ردة) نعنى الماضي بثابة (الدوة) نعنى بثابة (الدوة) نعنى بذلك نقض الصهيونية السياسية للمبادئ التقدمية المطورة التي أعلنتها اليهودية الإصلاحية قبل ظهور الحركة الهرتزلية بنحو خسين عاماً.

قفي مطلع القرن قبل الماضي أحدثت التغييرات مجراها في أوضاع اليهود ، وكانت إبلاناً باستكمال التحرر من قيود القرون الوسطى وتشريعاتها الظالمة. وبرزت الحركة الإصلاحية لمسايرة ركب التطور والتحرر ، فاتجهت أنظار قادتها إلى مسألة صارت في حكم الضرورة ، وهى كيفية الترفيق بين المعتقدات والممارسات الدينية من جهة ، وبين متطلبات العصر الجديد الذي دخله البهود من جهة ثانية.

وهكذا تنادى الحاخامون إلى عقد المؤترات والاجتماعات بغية تحديد المنهج العملي الواجب التخاذه وتعيين مسادئ الإيان وأركبانه المستركة إزاء تحديات الحضارة الحديشة والتطور التساريخي. فكانت تلك المؤترات الحاخامية في منتصف العقد الرابع من القرن قبل الماضي يثابة الرد على تلك التحديات، وجاحت لتجسد استجابة اليهودية الإصلاحية لمتطلبات الحياة العصرية.

وهذه المؤقرات على تمددها ركزت على أن الحركة الإصلاحية لا تتصور مصير إسرائيل مرتبطاً بالعردة إلى فلسطين. لذلك تبطل في نظرها غاية التاريخ اليهودي على أنها الوصول إلى دولة قومية في ظل المسيح المنتظر. وتصبح محصورة في (تحقيق المبادئ القومية في كل من المجتمع والدولة كما نادى بها الأنبياء والحكماء في العهد القديم).

في مقابل ذلك فإن الأرثوذكسية اليهودية المحافظة (وهى التي لم تجد مشقة في قيرل الدعوة الصهيونية واعتناقها) تتطلع إلى فلسطين ليس كمجرد مهد لديانة اليهودية بل وأيضا باعتبارها الموطن الأخير لتلك الديانة.

ثم بقيت الصهيرنية بعيدة كل البعد عن مدار الحركة الإصلاحية ومناخ أفكارها الليبرالية. والواقع أنها وجدت تربتها الخصية بين ظهراني اليهود القيمين في بلدان أوروبا الشرقية ، حيث تمكن دعاة التقليد والجمود من بسط سيطرتهم ونفوذهم المتوارث ، وحيث جرى إبراز الطابع الديني اليهودي للقومية اليهودية على يد نفر من أنصار القومية الدينية وأتباعها ، أمثال الحاخام صحوتيل مرهيليقر (١٨٢٢ - ١٨٩٨م) وميخاتيل بينس (١٨٤٢ - ١٨٩٢ م) اللذين نجحا في القيام بعملية دمج مدروسة بين الأرثرذكسية الدينية ودعوى القومية اليهودية الحديثة.

ما لبث المركز الذي أنشأه موهيليفر خصيصاً للتشاط الديني والشقافي بين اليهود والأرثوذكس تحت اسم (١٩٠١م على يد والأرثوذكس تحت اسم (مسزواحي) أو (المركز الروحي) أن تحسول عسام ١٩٠١م على يد المخام جاكوب رابنر وغيره من تلاملة موهيليفر إلى حركة قائمة بلاتها وحزب صهيوني داخل المنظية الصهد نبة العالمة.

ثم منا لبث أن ثم تنظيم مزراحي كحزب سيناسي في فلسطين عنام ١٩١٨م ، وكنان يضم بصفة رئيسية الطبقة المتوسطة في المدن واليهود الصهينونيين غير المتعصبين وهو يعارض التطرف والمفالاة التي يمثلها حزب أجودت إسرائيل.

أما حزب عسال المزراحى (هابوعيل مزراحى) فيبرجع إلى عام ١٩٢١م ، حين أنشأ المزراحى جناحاً عسالياً دينياً في القدس لكي يأخذ زمام المهادرة من الحركات الصهيونية العالمية ويزايد عليها في اشتراكيتها على طريقته الخاصة. فهو يشارك في جميع النواحي الاستعمارية للصهيونية تحت ستار (المركز الروحي) ويتخذ لنفسه شعار (التوراة والعمل) لكي لا تسبقه في صهيونيتها وأعمالها النقابية وفي إنشاء المستوطنات والتعاونيات والمستعمرات الزراعية وغيرها.

أما حزب أجردت إسرائيل فينبغي الإشارة إلى أن المنظمة الصهيرنية ضمت منذ نشأتها في عام ١٨٩٧م اتجاهات مختلفة من المتدينين والعلمانيين. وبعد عدة سنرات لم تلبث الخلاقات والفروقات بين المتدينين والعلمانيين وصلت جماعة السلفية الدينية المتطرفة التي أصرت على اعتبار فلسطين بشابة مركز روحي لليهود إلى الحزوج من المنظمة وتشكيل اتحاد لليهود المتدينين عرفت منذ ذلك الحين (١٩٩٣م) بد (أجودت إسرائيل). وهكذا تأسس حزب أجودت إسرائيل في بولندا بغية الوقوف في وجه الحركة العلمانية التي وجلت من يؤيدها في أوساط اليهود بأوروبا الشرقية والوسطى. وهو يؤيد الاستعمار الديني بفلسطين ، يؤيدها في أوساط اليهود بأوروبا الشرقية والوسطى. وهو يؤيد الاستعمار الديني بفلسطين ،

المحافظة والتشدد ، كما يذهب أبعد من حزبي المزراحي وعمال الزراحي في عنف معارضته للعلمانية. كما أنه لا يعترف إلا بسيادة التوراة وحدها التي اعتبرها بمثابة القانون الشامل في البلاد.

وتأسس حزب عسال أجودت إسرائيل في بولننا عام ١٩٢٢م ، لكي يعيق غو الشعور المعادى في أوساط العسال ويدافع عن أوضاع البهود الأرثوذكس العاملين في الصناعة. وهذا الحزب يقوم على قاعدة دينية مطابقة لقاعدة الحزب الأم إلا أنه يريد البقاء أميناً لاسمه العمالي كما أنه لم يرفض فكرة النشاط الاستعماري الصهبوني بفلسطين بل اعتقد بأن :

(المسيم المنتظر سوف يأتى إذا استحق الخلاص في الأرض المقدسة).

جدير بالملاحظة أن الأحزاب الدينية والإسرائيلية لا تشذ عن القاعدة العامة التي ستنطبق على سائر الأحزاب السياسية في البلاد. إذ تشدد جميعها والى حد كبير ، على مسألة المصوية في الحزب بصورة وسمية. وتعتبر الانتماء الحزبي بشابة بطاقة الدخول إلى الحياة العامة والاستفادة من الخدمات والمنافع التي تأتى بدورها عن طريق مؤسسات تخضع لسيطرة الأحزاب في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، حتى أن نسبة الأعضاء الحزبية إلى مجموع الناخين في إسرائيل تبلغ درجة عالية. لقد جرى تقديرها في منتصف المتمسينات بأنها تتراوح بين ثلثي مجموع الناخين.

ومن المشاهد أن حزب مزراحي يضم في عضويته الكثيرين من المنتمين إلى الطبقة المتوسطة في المدن والمناطق الصناعية ، وترجع جنوره السلالية إلى بلدان أوروبا الشرقية.

أما حزب عمال المزراحي فإن معظم أعضائه من أفراد الطبقة العاملة في المناطق الصناعية وفي المستوطنات الريفية التعاونية والجماعية. كما تعود القوة والشعبية اللتان يتمتع بهما هذا الجناح العمالي إلى نجاحه في كسب الكثير من الأنصار بين المهاجرين اليهود الذين قدموا من شمال أفريقيا وبلاد الشرق الأوسط.

وبالنسبة لحزب أجودت إسرائيل وعمال أجودت إسرائيل ، فإن هناك من يرى أن جوهر الحلاك بينهما يتمثل في أن الأول يتكون أعضاؤه من رجال الطبقة المتوسطة بينما يتكون الثاني من رجال الطبقة العاملة. إذا كان لحزب عمال المزراحى عضوية حضرية كبيرة مثل العضوية الريفية ، فإن عضوية سكان الحضر في حزب عمال أجودت إسرائيل صغيرة جداً. وهذا في رأى البعض يفسر الاتجاه العام للحزب الأخير في كثير من الأوقات نحر اليسار أكثر من عمال المزراحى ، رغم أن الفارق الرئيسي بين الجماعتين الدينيتين ، مزراحى وعمال المزراحى من جهة ، وبين أجردت إسرائيل وعمال أجودت إسرائيل من جهة أخرى هو موقفهم الأيديولوجي من الصهيونية.

ونلاحظ أن علاقة للتعلمين مهما كانت الفئة التي ينتمون إليها ، بالانتساب إلى الأحزاب الدينية هي علاقة ضعيفة. وإن علاقة الفئات الفربية بالانتساب إلى الأحزاب الدينية على العموم هي أقرى منها في الفئة الشرقية. ورعا كان من أسباب ذلك أن هذه الأحزاب الدينية تعد من اقدم الأحزاب السياسية في فلسطين وأنها أصلاً ذات نشأة أوروبية.

موقف الأحزاب الدينية من مشكلة النستور:

يعتبر موقف الأحزاب الدينية من مشكلة الدستور أحد المحركات الرئيسية التي تحدد معالم أيديولوجية هذه الأحزاب إذ انه عقب قيام الدولة ، سارعت الأغلبية الكبرى للقرى السياسية في إسرائيل للتمبير عن إرادتها في وضع مسودة الدستور بينما أعلن عشلو أجردت إسرائيل معارضتهم لفكرة الدستور ، ولم يجدوا أية ضرورة لذلك أثناء اجتماعات مجلس الدولة المؤقت ومناقشات لجنة الدستور وسرعان ما ارتفع عدد المعارضين لفكرة الدستور قبل انتخابات الجمعية التأسيسية عام ١٩٤٩م فانضم إليهم أنصار الزراحي ولحق بهم القسم الأكبر من حزب مبادى وعلى رأسه بن جوريون واستغرقت مناقشة مسودة الدستور المقترح أربعة اشهر بكاده يشطر الدولة إلى معسكرين :

أحدهما معسكر علماتي يؤيد النستور.

والآخر معسكر ديني يعنم الأحزاب الصهيونية الدينية التي يساندها الماباي ، ويعارض فكرة النستور من الأساس.

وقد تبلور رأى الأحزاب الدينية في انهم هددرا بأن الدولة لو أصبحت علمانية (بسبب النص على حرية الجماعات الدينية في التكون وحماية القانون ومساندة الدولة) فانهم سوف يعتزلون مرة أخرى في الفيتو فينشئون معاكمهم الخاصة. كما اعترضوا على أن تكون العربية لفة رسمية ، فالعيرية (في نظرهم) هي اللفة الوحيدة كما أن رئيس الدولة لا بد وان يكون يهودياً وأكدوا أن التوراة ليست ملحباً للإرشاد الروحي فحسب. بل أنها موجهة لكل وجرو الإتسان الفردي والاجتماعي ومن ثم فان توراة إسرائيل هي دستور إسرائيل.

ولاشك أن تخوف الأحزاب الدينية من إقرار دستور مكتوب ليس مرده فقط إلى الخوف من مجيء هذا النستور علماني الطابع والمضمون. وإغا هناك صلة عجلية بين رفض النستور المكتوب وبين المطالب الدينية أو غيرها لدى تلك الأحزاب ، وذلك على النحو الذي كشفه عضر حزب المايام ورثيس لجنة النستور والتشريع والقضاء في الكنيست حين قال :

(إن هذه الأحزاب بنون دسترر تستطيع دائما التقدم بمطالب خاصة ، سواء تحققت تلك المطالب أم لم تتحقق).

الدور السياسي للأحزاب الدينية:

نلاحظ أن حركة أي جماعة سياسية تسير في اتجاه هدفين قد يبدو لأول وهلة انهما متناقضان.

الهدف الأول : هو تحقيق التكامل بمنى توحيد المجتمع ، والهدف الثاني : هو الصراع ضد المجتمع ، والهدف الثاني : هو الصراع ضد المجتمعات والمنظمات المنافسة للحصول على السلطة أو المشاركة فيها أو التأثير عليها. وغالباً ما تسير الجساعة في كلا الاتجاهين إذ لا ينفصل التصارع عن التكامل دائما لانه يصعب تمييز أحدهما عن الآخر تمييزاً واضحا.

فالأحزاب تتصارع مثلاً في سبيل نظام اجتماعي افضل وفى سبيل تكامل اصدق ، كما أن جميع الأيديولوجيات السياسية ترى أن الصراع يولد التكامل وان غر التعارضات يتجه بها إلى الزوال ويؤدى إلى قيام نظام اجتماعي سليم.

دور الأحزاب الدينية في تحقيق التكامل الاجتماعي :

تقوم الأحزاب الدينية منفردة أو مجتمعة بدور حيري في صهر وتوحيد المجتمع الإسرائيلي وذلك من خلال أنشطتها المتنوعة وأجهزتها المتعددة ولا سيما في مجالات التجنيد السياسي والتعبير عن المسالح وتجميع المسالح. فمشلاً تزدى السياسة الليبرالية التي يتبعها حزب مزراحي إلى تهيد السبيل أمام استعداده للتعاون مع ماباى ودعم سياست الاقتصادية المعتدلة. وهو لا يفعل ذلك بالطبع إلا لقاء الحصول على تنازلات في مسائل تتناول الدين ، كما يطالب بمنع دار الحاخامية تلك المكانة اللائقة بقادة الأمة الروحين والدينين . وانطلاقاً من حركة الأحزاب الدينية بهدف تحقيق التكامل والدمع بين الأخلاط المختلفة للمجتمع الإسرائيلي ، يمكن أن نلاحظ ثلاث خصائص بارزة قيز كتلة الأحزاب الدينية.

وهله الحصائص هي :

- توحيد الأحزاب الدينية.
- براعتها في المناورات السياسية.
 - قوة تفوذها السياسي.

ولا شك أن هناك تأثيراً متبادلاً بين طبيعة حركة الأحزاب ونوعية الصراعات التي تخوضها من جهة وبين المركز السياسي لهذه الأحزاب من جهة أخرى. قمن البديهي أن الأحزاب التي تتحرك بفاعلية وكفاءة واقتدار تستطيع أن تحرز لنفسها مركزاً سياسياً مرموقاً.

ثالثا : المؤسسة العسكرية :

لا تمنى (المؤسسة العسكرية الإسرائيلية) جساعة محددة من الضباط . أن لفظ المؤسسة العسكرية أعم من ذلك وأشمل ، فالمؤسسة العسكرية تنظيم ضخم يشمل هيئة أركان حرب الجيش والضباط المحترفين في الجيش الإسرائيلي ، وأجهزة المخابرات العسكرية والسياسية ومعاهد الدراسات الاستراتيجية التابعة لهيئة الأركان ، وكل التنظيمات التي يمند إليها إشراف وتوجيه الجيش الإسرائيلي ، وأفواج الضباط السابقين الذين يديرون أهم مرافق إسرائيل الحيرية (رؤساء المؤسسات ذات الأهبية الاستراتيجية : الموانئ - الصناعات الاستراتيجية - الطيران المدني - المفاعلات اللوية ...) ، ويتلقون تعليماتهم من الجيش بصفة رئيسية ، وأخيراً جماعة السياسين الذين ربطوا حياتهم السياسية بدور الجيش الإسرائيلي.

نشأة وتاريخ الجيش الإسرائيلي :

مبر الجيش الإسرائيلي الحالي بعدة مراحل هامة في تطوره ترجع بجذورها إلى نشأة المنظمات العسكرية اليهودية في أواخر القرن التاسع عشر حين شكل حزب بوعالى تسيون وحدات الحرس في أوروبا الشرقية ، ثم ظهرت أول المنظمات المسكرية اليهودية في فلسطين عام ١٩٠٩م تحت اسم (هاشومير) أي الحارس على يد أعضاء حزب بوعالى تسيون.

وفي أواتل الحرب العبالمية الأولى قت المحاولة الشانية لإنشباء بعض الوحدات اليهودية المسلحة حين تصور قادة الحركة الصهيونية أن وجود مثل هذه القوات سيسكتهم من المساومة السياسية مع بريطانيا فيما بعد على خلق الوطن القومي. كما تصوروا وبالذات جابوتنسكى أن هذه الوحداث يكن أن تكون مجالاً خصباً لإبراز شخصية (المقاتل اليهودي) بعد عهود طويلة من حرمان اليهود من حمل السلاح.

ولمواجهة المقاومة العربية المتزايدة خلال العشرينات والمضاوة الأطماع اليهود في فلسطين ، أقرت قيادة الهستدروت توصية لجنة الدفاع التابعة لها وقررت إنشاء الهاجاناه (قرات الدفاع) في ٢٥ يونيو ٢٩٥٩م. وقد ارتبط إنشاء الهاجاناه في ذلك الوقت بشلائة أسماء عمن أصبحوا قادة لها فيما بعد وهم الياهو جولومب ، دوف هوز ، وياكوف دوري وبدأت العملية يترجيد كل الوحدات المسلحة المرجودة في المستعمرات والمدن.

وفى بداية الثلاثينيات انشقت بعض العناصر العمهيونية لتكون ما أسمته (هاجاناه ب) وكان زعماؤها من أنصار جابرتنسكى وحزبه ، لذلك سرعان ما اتحدت هذه مع جماعة جابرتنسكى ليكونا معاً عصابة (أرجون زفاى ليومى) أو المنظمة العسكرية القومية بقيادة دافيد راتزيل.

حدث هذا في عام ١٩٣٧ م، وافترض في هذه المنطسة (الأرجرن) أن تكون أكثر تميلاً من الهاجاناه لرأى جابوتنسكى في العسل العسكري. إلا أن الأرجون قررت وقف أعسالها الإرهابية في فلسطين أثناء الحرب العالمية الشائية لثلا تكون عاملاً مساعداً للنازية ضد بريطانيا وقد التزمت فعلاً بقرارها هذا إلا جساعة منها رفضت أن تنصاع للأمر وانشقت عن هذه المنظمة في يونيو ١٩٩٠م ، وأسست نفسها (لحساى حيروت يسرائيل) أي المحاربون من اجل حرية إسرائيل) في المحاربون من اجل حرية إسرائيل . في مساعة الني زعيمها (المرارع الأروع الذي وعدم على السنة الناس باسم (عصابة شتيرن) نسبة إلى زعيمها (أبرا هام شتيرن) الذي كان مساعداً لدافيد راتزيل قائد الأرجون.

أما بالنسبة للهاجاناه ، فقد أدت الشورات المربية في فلسطين لسنوات ١٩٣٩م حتى المهمية الهاجاناه ، فقد أدت الشورات المربية في فلسطين النهود ودربت أعداد كبيرة منهم وطورت تسليحها . ويرجع الفضل في ذلك إلى تشارلز أورد وينجيت ضابط المخابرات بالجيش البريطاني الذي قام بتدريب بعض فرق الهاجاناه وتدريبها على القتال الليلي ، وكان من بين متطوعي وينجيت ايجال آلون ودايان اللذين أصبحا فيما بعد من كبار ضباط الجيش الإسرائيلي.

وقد دعا ايجال آلون إلى ضرورة تكوين قوات خاصة للدفاع عن المجتمع اليهودي في فلسطين بسبب انشغال المقاتلين في جبهات القتال البعيدة بجانب الحلفاء وطالما أن بريطانيا لم تتخل عن سياسة الكتاب الأبيض الذي أصدرته عام ١٩٣٩م. وبالفعل وافقت لجنة الهاجاناه على إنشاء (البالماخ) لتكون قوة فدائية ضارية سريعة الحركة ، في مايو ١٩٤١م.

ولقد توافق إنشاء البالماخ مع قرار الحلقاء بغزو سوريا ولبنان في عام ١٩٤١م ودعيت قوات البالماخ للاشتراك في الفزو كرحدات متقدمة ومرشدين ومخربين ، إلى جانب مهام المخابرات وراء حدود العدو. ولقد استمر هذا التعاون بعد ذلك بين البالماخ وجيوش الحلقاء في الشرق الأوسط حتى معركة العلمين. وقد أعطت هذه المشاركة لقرات البالماخ ، وما سبقها من إعداد ، فرصة عارسة التفكير والتخطيط على المستوى الشامل إلى جانب فرصة إعداد رجالهم على احدث الأساليب. وقد كان لهذا أثره في دفع الهاجاناه وقوتها الرئيسية (البالماخ) إلى آفاق جديدة في التصور العسكري وفي التجرية ، فدخل التفكير العسكري اليهودي مرحلة اكثر نضجاً.

وتعد البالماخ بحق الأكاديمية التي خرجت كبار ضباط الجيش الإسرائيلي فيما بعد ، إذ أن من بين ١٧ ضابط أركان حرب في حرب ١٩٤٨م كان ثلاثة من البالماخ ، ومن بين ٥٥ عقيد من بين ١٧ ضابط أركان حرب في حرب ١٩٤٨م كان ثلاثة من البلماخ ، ومن بين ٥٥ عقيد أي تلك الفترة كان منهم ١٠٠٠ من ضباط البالماخ كما أنه منذ حرب ١٩٤٨م تولى ثلاثة جنرالات ينتصون إلى البالماخ منصب رئيس الأركان. ومن بين ١٨ ضابطاً في أركان حرب حسلة ١٩٦٧م كان هناك ١١ ضابطاً من ضباط البالماخ السابقين ، وكذلك كان القواد الشلاثة للمحاور الشلاثة على الجبهة وهم الجنرالات ناركيس ، جافيتش ، البعاؤر. كما ترلى منصب وزارة الدفاع أربعة من كبار القادة وضباط البالماخ السابقين ، وهم : ديان ، آلون ، كارمل ، وإسرائيل جاليلي.

وعلى أية حال ، فغي السنوات التي أعقبت انتهاء الحرب الصالمية الثانية دخل تطور المنظمات العسكرية اليهودية في فلسطين مرحلة حاسمة صاحبت إنشاء إسرائيل ، لقد أعلن بن جوريون رسميا في ٣١ مايو ١٩٤٨م ، إنشاء جيش الدفاع الإسرائيلي ، ثم صدر قرار بحل (المنظمة المسكرية القومية) أي الأرجون في يونيو ١٩٤٨م ، ثم اصدر ياكوف دوري رئيس الأركان أمراً بحل رئاسة البالماخ في ٧ نوفمبر ١٩٤٨م. ثم اقترح بن جوربون عند مناقشة قانون خدمة الدفاع أمام الكنيست الأول في عام ١٩٤٨م، إنشاء جيش صفير من المحترفين ، مع نظام كبير للاحتياط وبذا يستطيع أن يستوعب احدث التطورات العلمية والتكنولوجية ، كما أخذ في الاعتبار روح الهاجاناه والبالماخ فأشار إلى دور الجيش في دمج المهاجرين الجدد. بهذا خطا بن جوريون خطوة كبيرة في سبيل تدعيم تبعية الجيش للامة ككل أي جعله حرفياً عن كافة النواحي السياسية والحزبية التحقيق التكامل القومي.

التكوين الاجتماعي للنخبة المسكرية:

كان للدور الذي لعبه بن جوربون في تأسيس الجيش الإسرائيلي اكبر الأثر على التكوين الاجتماعي والاتجاهات الأيدلوجية للنخبة العسكرية. فمعظم النخبة المسكرية من خريجي الهاجاناه وأكاديمية البالماخ التي كانت بمثابة قاعدة التدريب التنظيمي والتشقيف السري للمستقبل.

ونجد أن هناك تزايد مستمر في نسبة ضباط الأركان الذين تدربوا في قبادة تساهل. ولا يفوتنا أن تشير إلى أن هذه النخبة تنتمي غالباً إلى اليهود الغربيين أو الصابرا ذوى الأصل الأوروبي.

كما أن الترقيات تتم داخل الجيش الإسرائيلي بسرعة ، الأمر الذي يعطى الجيش معدل أعمار أصغر بكثير من اغلب جيوش العالم منذ عام ١٩٤٨م تولى رئاسة الأركان سبعة أشخاص كلهم ، ماعدا أثنين ، كان سنهم عند التعيين اقل من ٤٠ سنة واربعة منهم أحيلوا إلى مناصب مدنية قبل أن يصلوا إلى سن ٤٢ سنة. وهناك من يرى أن بن جوريون كان حريصا على إبعاد رئيس أركان الجيش عن منصبه قبل أن يخلق لنفسه شعبية وسط الجيش لذلك فإن مدة الخدمة لرئيس أركان الجيش تراوحت بين ثلاث وضس سنوات.

أن صغر أعمار ضباط القيادة ظاهرة متواترة في تساهل ، فيذكر موشى دايان إنه اجتمع يوم ٢ أكتوبر ١٩٥٩م للإعداد لحملة سينا ، ، بقادة المناطق والفرق والقرات وكان معظمهم في الثلاثينيات من العمر.

> كما أن الإحساءات تشير إلى انه في عام ١٩٦٦م. كان متوسط عمر العميد منخفضاً نسبياً ٤٠ - ٤٤ سنة.

ومتوسط عمر العقيد ٣٥ – ٤٠ سنة.

مترسط عمر المقدم ٣٠ - ٣٥ سنة.

ولكن ذلك لا يمنع من ظهور ثمة ميل إلى ارتفاع متوسطات الأعمار تسبياً ، ويبدر أن ذلك مرجعه شدة الحاجة إلى الاحتراف وارتفاع مستوى المهارة والتخصص.

من المعلوم أن الجيش الإسرائيلي أساساً منظمة يهودية والعرب غير مسموح لهم بالخدمة العسكرية ، وابتداء من عام ١٩٥٦م سمح للدووز والشراكسة بالخدمة في ألجيش. وهذا يوضح لنا أن الأساس الفكري للمواقف والاتجاهات الاجتساعية داخل المؤسسة العسكرية هو الولاء للصهونية.

ويبدو أن بن جوريون قد أدرك انه بقيام الدولة فإن عديداً من التغيرات الاجتماعية والمؤسسة والنفسية سوف تقع ، وأراد أن يضمن استمرار العقيدة الصهيونية كما تبناها الجيل الأول.

لقد أراد أن يبعد الجيش عن الخلاقات السياسية الداخلية ولكن هذا لم يكن يعنى جيشاً محايداً بل جيشاً عن يعنى جيشاً محايداً بل جيشاً ملتزماً غاية الالتزام بأهداف وسياسات الحركة الصهيونية ، وان يكون هو المحافظ على أيدبولوجية المجتمع الصهيونية وقد تم ذلك بأن سيطر بن جوريون على وزارة الدفاع لمدة خمس عشرة سنة (١٩٤٨م - ١٩٩٣م).

أن نظرية الحسار العربي هي جوهر الأبديولوجية القومية لتساهل ، هذه النظرية التي تقوم على أن نقطة داخل إسرائيل (قبل عام ١٩٦٧م) هي في متناول الضرب الفعال للجيوش العربية ، نظراً لصغر المساحة وطول الحدود.

وقد تعهد بن جوريون بالحفاظ على نظرية الحصار العربي التي أصبحت أساس مذهب تساهل في تحقيق ازدهار ومستقبل إسرائيل.

ثم بلور الجنرال دايان تفكير الجيش الإسرائيلي في ست نقاط هي :

١- كل الدولة عبارة عن خط حدود مع دول معادية.

٢~ الدولة تعيش في كل لحظة تحت خطر التدمير.

٣- المرب قد يلجأون إلى حرب العصابات.

- ٤- هدف إسرائيل هو تحويل خطوط الهدنة إلى خطوط سلام دائم.
- هدف الغارات العسكرية التي تشنها إسرائيل هو حث الدول الكبرى لتصغط على
 العرب ليعقدوا سلاماً مع إسرائيل.
 - ٦- الجيش الإسرائيلي وحده هو الذي يستطيع حماية إسرائيل.

وهكذا فالجيش في عقيدة التخبة العسكرية هو أداة الدفاع عن الدولة المعاصرة بواسطة العرب.ومن ثم قامت الاستراتيجية الإسرائيلية على ثلاثة ميادئ:

- ١- أن قتلك إسرائيل زمام المبادرة أى أن تكون البادئة بالقتال.
 - ٢- إلا تقع الحرب على ارض إسرائيل.
- ٣- أن تتم العمليات العسكرية في أسرع وقت مكن أي على أساس الضربة الخاطفة ، نظراً لنظام الاحتياط الضخم الذي يقوم عليه الجيش ، والذي يؤثر تعبئتها على القوى العاملة والاقتصاد الإسرائيلي.

أن تشخيص المذهب المسكري الإسرائيلي يقوم على أن إسرائيل مجتمع عسكري حركي مركي معتصد عسكري حركي معتصور ، والتفاعل المستمر بين العوامل السياسية والمسكرية والاقتصادية داخل هذا المجتمع الحركي يصور لنا طبيعة مقاصده ومطامعه ، والوسائل التي يستخدمها لبلوغها. لقد كانت القوة المسلحة هي الرسيلة الرئيسية الوحيدة لتحقيق تلك المطامع ، ولم تكن الرسائل السياسية والإعلامية والاقتصادية وغيرها سوى أدوات للوسيلة الرئيسية مرتبطة بها وخادمة لها.

ويراجعة عوامل التغير في المجتمع الإسرائيلي وأثارها في صفوت الشباب الإسرائيلي ، وردود أفعالها على الجيش وأيديولوجية النخبة المسكرية. نلاحظ أن الأبديولوجية التي سادت مجتمع البشوف والتي قامت على الصهيونية والريادة والتطوع لم تستطع أن تقف في وجه الظروف الجديدة في دولة حديثة تقوم شأنها شأن الدول المصرية على القيم الذرائمية (التي تؤمن بالوسيلة) والسياسات النفعية ، وذات هجرة واسعة من الشرق والغرب. أن القيم الصهيونية التقليدية كانت قائمة لدى أبديولوجية الهجرة الثانية. ولكن الجيل الأصغر في إسرائيل غير مستجيب كما هو ملاحظ لأي نداء عقائدي ، عامة ، وللمقائدية الصهيونية بصفة خاصة.

لقد اصبح الجيش بؤرة للهوية الوطنية ومحلاً للفخر ، كما ترتب على ذلك قيام النخبة المسكرية التي تختلف عن النخبة السياسية القديمة في سمات هامة عديدة. وهذه النخبة الجديدة كانت اكثر إسرائيلية ، وأصبحت نقطة جلب هامة لكثير من الشباب الإسرائيلين المارائيلين أغلقت أمامهم فرص المعل العام الأخرى بواسطة الحرس القديم.

الدور السياسي للنخبة العسكرية :

يجب أن نوضع طبيعة الصلاقة بين الصمل السياسي والعمل العسكري في الفكر الصهيرني. هناك في الزاقع علاقة عضرية بين الاثنين ، فكل مؤسسة أنشتت لكي تؤدى دوراً سياسياً وعسكرياً في ذات الرقت. أن الجيش هو مؤسسة تعليمية ، فالعمل العسكري أداة لبناء الدولة وليس لمجرد حمايتها ، كما كان للدور الذي قام به الجيش في أعوام ١٩٤٨م ، ١٩٥٦م ، ١٩٦٧م ، أثره في تقرية نفوذ النخبة العسكرية عن بقية النخب السياسية في المجتمع.

من المعروف أن الميزانية المسكرية في إسرائيل تستهلك نحو ١١٪ من إجسالي الناتج القرمي ، وهناك قطاعات تتحسل أعباء اقتصادية لصالح الأغراض الدفاعية مثل إنشاء مسترطنات زراعية على المدود. وهناك تحت السلاح أكثر من ١٠٠ ألف جندي ، إلا انه في ساعة الخطر فان إسرائيل مجند ما يقارب ١٠٠ ألف رجل وامرأة. هذه ليست نسبة صفيرة من إجمالي عدد السكان ، فهي في الحقيقة أعلى نسبة من السكان نحت السلاح ، وهي أعلى منها في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ركوبا ومعظم البلاد الأغرى.

اتساع ډور تساهل :

الواقع أن هناك نوعين من اتساع دور تساهل في السياسة الإسرائيلية :

الأول : اتساع دور ذي نتائج سياسبة غير خطيرة التأثير على الملاقات المدنية العسكرية. والثاني : اتساع الدور ذي النتائج السياسية التي تؤثر على الملاقات المدنية المسكرية.

أن الأهمية المدنية الحاسمة للمؤسسة المسكرية في المجتمع الإسرائيلي تنبع أساساً من حقيقة مؤداها أن إسرائيل دولة عسكرية ، من ذلك الطراز الذي يسميه بعض المفكرين (أمة تحت السلاح) أي تلك التي تستخدم التدريب المسكري لتعليم أبنائها. ومن هنا فإن الضابط الإسرائيلي أصامه مهام كثيرة ومعقدة. فغالباً ما يكون لدى المجندين الجدد قليل من المهارات النافعة والعصرية ، كما أن مواقفهم تجاه السلطة شكلت في دول أجنبية حيث الربية والتهرب من مسؤولية الحياة العامة. وعادة ما يبدأ الجيش الإسرائيلي بعمليات تعليصية لأكثر من تصف المجندين على الأقل. ولهذه الأسباب فان الإسرائيلين في حاجة (كما يشير داقبيد رايوبورت في مؤلف هنتنجتون عن سياسات العسكريين) إلى تدريب أولى يبلغ 4 أمثال الخال في سويسرا (والتي يعتبرها المؤلف من طراز أمة تحت السلاح) كما أن المهاجر اليهودي يحب أن يتعلم كيف يتكلم ويقرأ ويكتب العبرية ، وقد يستعمل لأول مرة التوراة ، وياكل طبقاً للتقاليد الدينية ، ويتعلم جغرافية وتاريخ البلاد ، وكذلك الزراعة والتشجير ومد الطرق.

هناك إذن في إسرائيل تبادل قرى ومؤسس بين الطبقات والنظم الاقتصادية والسياسية المدنية من جهة ، والنظم الاجتماعية والطبقية في الجيش من ناحية أخرى أي أن تبادل المعدات واكدمات والمهارات بين هذين القطاعين وذلك لسبين :

- تزايد معدل التغير التكنولوجي ما جعل الحاجة إلى تنوع واسع في المهارات لتقوية المؤسسة العسكرية.

- التنوع والتخصص في الفنون المسكرية قد أطال الفترة اللازمة للتدريب.

تهتم المؤسسة العسكرية في إسرائيل بترلي مسئوليات متعددة في مجال التعليم بهدف. رفع المستوى الثقافي للجنود والضباط.

الناحال :

هي منظمة عسكرية تابعة للجيش أنشئت عام ١٩٤٨ م بغرض زراعة واستيطان المناطق المجاورة للحدود مع الدول العربية. وهي استعرار لفكرة البالماخ عن المزارع (المقاتل) ، ويقوم الجيش بتزويد هذه الفرق بتدريب زراعي وعسكري يعد مرحلة أرقى متخصصة الأعضاء منظمات الشباب.

وتمتبر الناحال جزءاً من الجيش ، والقانون الذي ينظمها هو قانون الخدمة المسكرية ، ففي العام الأول لأي قرقة ناحال في المزرعة نجد أن على أعضائها أن يقضوا خمسة أيام كل شهر في التدريب المسكري. ولذا نجد أن وجهة النظر الصهيونية عن المناطق العربية المحتلة ، أنها عبارة عن مجرد مواقع عسكرية من وجهة نظر القانون الدولي العام. أقام الجيش ومؤسساته مدارس فنية خاصة بهدف تخريج كادرات من ذرى الهارات تساهم في أعمال التصنيع كما أنشأ تساهل بالتمارن مع وزارة الدفاح مكتباً خاصاً لتشفيل المجندين من الفنين بعد انتهاء الحدمة ، وبهنا يسهل من عطية اندماجهم في الحياة المدنية. والواقع أن كل هذا أدى إلى تقوية فعالية نخبة الجيش كجماعة ضاغطة بنفس الطريقة التي يمكن أن تقوى النخبة المدنية.

يضاف إلى ما سبق ، السلطة التي عارسها الرقيب المسكري على الصحافة ، بمقتضى القانون الذي ينظم حرية النشر ، خطر تسرب المعلومات الخاصة بالأمن والهجرة والمسائل ذات الصفة المسكرية ، والتي يمكن أن تفطى كثيراً من نواحي الحياة.

هذه الجهود جميعاً قكن المؤسسة المسكرية من التغلفل والسيطرة على قطاعات الزراعة والهجرة والتصنيع والرأي العام. إضافة إلى مجال الدفاع والشئون الخارجية وهناك أمثلة كثيرة تكشف كيف قارس المؤسسة المسكرية دوراً هاماً في صنع القرار السياسي في المجال الخارجي.

الفصل الثالث طبيعة العنصرية الإسرائيلية والاستيسطان البهسودي

طبيحة العنصرية الإسرائيلية - الاستبطان اليهبودي .

طبيعة العنصرية الإسرائيلية:

من الملاحظ أن إسرائيل تدعى دائسا أنها الدولة الديقراطية الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط ، وتحاول أن تربط نفسها دائسا بالديقراطية الأوروبية والأمريكية وتتهم دول الشرق الأوسط بالتخلف الناجم عن غياب الديقراطية. ولقد استخلت الدعاية الصهيونية الإسرائيلية نغمة الديقراطية للحقيق عدة أهداف أولها اكتساب عطف الدول الغربية المحبة للديقراطية والتي نجحت الصهيونية في أن تجعلها تنظر إلى قضية الشرق الأوسط من منظور أنها صراع بين الديقراطية والديكتاتورية قتلها الدول العربية ، بين الديقراطية والديكتاتورية قتلها الدول العربية ، وأنها شرائيل بفضل نظامها الديقراطي والتخلف الذي قتله الدول العربية ، ومن خلال هذا الادعاء الصهيوني كسبت إسرائيل الرأي العام الأوروبي والأمريكي ونجحت الصهيونية أيضا في إخفاء الوجه القبيع للنظام السياسي الإسرائيلي القائم أصلاً على فلسفة عنصرية تجاوزت بكثير الفلسفة العنصرية التي استئدت إليها عركة الاستعمار العالمي خلال القرون الثلاثة الأخيرة. فالمنصرية التي تقوم عليها إسرائيلي عنصرية مركبة ومعقدة بحيث أصبحت جزءاً لا يتجزأ من النظام السياسي الإسرائيلي الذي اصبع يتكون من مركبة ومعقدة بحيث أصبحت جزءاً لا يتجزأ من النظام السياسي الإسرائيلي الذي اصبع يتكون من فنات وشرائح سكانية مصنفة تصنيةا عنصريا.

ومن أهم صفات العنصرية الإسرائيلية أنها عنصرية مركبة تعكس التركيبة الاجتماعية للمجتمع الإسرائيلي ، وتعكس البنية الاجتماعية لهذا المجتمع. فالمجتمع الإسرائيلي محكن تقسيمه بناية إلى قسمين:

مجتمع يهودي تنتمي إليه كل طبقات وفئات اليهود الاجتماعية والأثنية.

مجتمع عربي فلسطيني.

ويارس المجتمع اليهودي بقشاته المختلفة كل أشكال التفصرية صد المجتمع العربي القلسطيني من قبيز عنصري إلى اضطهاد إلى كل أشكال التفرقة العنصرية ، ويختلف هذا التعمييز العنصرية إلى التفرقة المنصرية المدرسة للعنصرية. فهناك مواقف مختلفة تجاه العرب القلسطينيين حسب الفئة اليهودية المارسة للعنصرية. فهناك المواقف العرب القلسطينيين يمثلها الأشكناز والسفارد والصابرا ، وقتلها الأحزاب السياسية على اختلاف أيديرلوجياتها ، وقتلها الجساعات الدينية على اختلاف مواقفها الدينية ، والنهاية حصيلة من المارسات العنصرية التي يلقاها للجتمع الفلسطيني داخل إسرائيل من كل فئة يهودية على حدة ومن كل حزب وتيار سياسي أو ديني. أنها سيسفونية عنصرية بعزفها كل فئات المجتمع الإسرائيلي ضد السكان العرب الفلسطينيين.

هذا عن العنصرية الإسرائبلية تجاه العرب الفلسطينيين ، وهناك عنصرية أخرى إسرائبلية - اسرائبلية أي أنها موجهه من جماعة إسرائبلية تجاه جماعة إسرائبلية أخرى ، فهناك العنصرية الاشكنازية ضد الجماعات الإسرائبلية الأخرى وبخاصة السفارد من الممثلين ليهود الشرق من أصول اصل غيس عربي ، وهناك العنصرية الاشكنازية السفاردية المستركة ضد اليهود من أصول عربية ، وهناك عنصرية الصابرا المولودين في إسرائبل ضد كل اليهود الذين لا ينتصون إلى الصابرا المولودين في إسرائبل ضد كل اليهود الذين الا ينتصون إلى السابرا المولودين العام السبرا المولودين العام السبرا المولودي العام السبرا المولودي العام الدين ينتمى إليه كل اليهود.

وهناك عنصرية إسرائيلية موجهه ضد جماعات يهودية هامشية مثل يهود الفلاشا وغيرهم من الذين يحتلون أدنى درجات السلم الاجتساعي اليهودي ، هذا بالإضافة إلى التناقضات الأثنية والاختلاقات الدينية.

وعلى المستوى الديني توجد عنصرية دينية موجهة من الجساعات والفرق الدينية ضد بعضها البعض والتي تصل الدرجة فيها إلى حد تكفير الفرق الدينية اليهودية لبعضها. وتأتى اليهودية الحاخامية والتي تسمى عادة بالربائية على قمة الهوم الديني في إسرائيل ، وهى يهودية لا تمترف باليهوديات الآخرى التي قتلها الفرق الدينية الأخرى ، ولذلك فهي قارس الاضطهاد ضد قرق السامرين والقرائين والإصلاحيين وغيرهم وتمتير نفسها الممثلة المقبقة لإسرائيل وللدين اليهودي.

وفى ظل هذا المناخ العنصري على المستويات السياسية والدينية والعرقية تطورت المياة واختمع الإسرائيلي. ولكن تبقى العنصرية ضد العرب الفلسطينيين كهدف لبقية المجتمع البسرية على اضطهاد الفلسطينيين أصحاب الأرض الأصليين، والكل ينظر إليهم على أنهم يمثلون جسداً غريباً داخل المجتمع الإسرائيلي على الرغم من أنهم أهل الوطن وأصحاب الأرض. إنهم عدد المجتمع ورصز الأرض المسلوبة وعادوة على ذلك يوصفون إسرائيليا بأنهم سرطان داخل المجتمع الإسرائيلي.

ويكمن الأساس العنصري في دولة إسرائيل في أنها قامت لكي تكون دولة لليهود ، وليس دولة لكل مواطنيها على أساس من الديقراطية ، وقد وجهت كل الحكومات الإسرائيلية والمؤسسات جهودها لتحقيق هذا الهدف وهو أن تكون الدولة يهودية خالصة.

وقد تسبب هذا المبدأ في أن تصبح الدولة عنصرية وفى أن قتد السياسة العنصرية لبس فقط في التصامل مع غير اليهود داخل الدولة مثل المسلمين والمسيحيين ، ولكن لحقت هذه السياسة العنصرية بشرائع يهودية داخل المجتمع الإسرائيلي مشكوك في يهوديتها أو غير معترف بعقيدتها اليهودية ولا بشخصيتها اليهودية. وتزداد السياسة العنصرية في إسرائيل عمقاً عندما يتم فهمها وتحليلها داخل إطار السؤال المطرح : من هو اليهودي ؟

وهر سؤال مطروح على مستوى تحديد الهوية اليهودية ، ومن الذي يمثل الهوية اليهودية ، المنظفة الذي يمثل الهوية اليهودية المقيقية داخل المجتمع الإسرائيلي ، كما أن نفس السؤال مطروح على مستوى الديانة حيث يوجد اختلات واضع وصريح حول الديانة اليهودية الصحيحة أو حول من يمثل اليهودية داخل المجتمع الإسرائيلي ؟ كما أن السؤال لا يزال مطروحاً ويشكل قوى حول الهوية الإسرائيلية ومن هو الإسرائيلي الحقيقي؟

ونظراً لأن الجميع في إسرائيل يدعون أنهم البهود الحقيقيون ، والكل يعتقد أنه البهودي الحقيقي والإسرائيلي الحقيقي فقد تحولت المسألة إلى صراع داخلي عميق له انعكاساته العنصرية ، فمع عدم الاعتراف بالتعددية الدينية والثقافية داخل المجتمع الإسرائيلي برزت المنصرية الداخلية كمرض خطير أصاب مجتمعا ناشئاً نشل في التخلص من أمراض الشتات، ولم ينجع في توحيد اليهود المهجرين إلى فلسطين حول هوية واحدة ، أو ديانة واحدة ، أو عقلية واحدة ، ولذلك لجأ إلى عامل خارجي طارئ وحوله إلى عامل ثابت يحقق به فكرة الخطر الخارجي الذي يتم تصوره وتوهمه كجزء من الاستراتيجية الإسرائيلية الصهيونية التي تدعى الرجود الدائم لهذا الخطر الذي يوحد الإسرائيلين ويجعلهم ينسون اختلافاتهم وعنصريتهم الداخلية لمواجهة الخطر الخارجي.

وقد كشف السلام مع العرب وتلاشى الخطر العربي لمدة تصل إلى ما يزيد عن ربع قرن عن الصراعيات الداخلية الخطيرة ، فخلال السنوات العشرين الماضية انحسر الصراع العربي الإسرائيلي واحتل مكاناً متأخراً في أولويات السياسة الإسرائيلية وظهرت المشاكل الداخلية واحتلت الأولوية في حياة المجتمع الإسرائيلي.

ومن أهم القضايا التي ظهرت بعد بداية مسيرة السلام مع العرب قضية الهوية الهودية المودية المربة من المتدينين والعلمانيين كمشكلة عامة داخل المجتمع المنهم بالفعل إلى غالبية علمانية وأقلية متدينة ذات تأثير واضع في المباة والسياسة ، وظهرت مشكلة الهوية الدينية ومن هو البهودي الحقيقي في مقابل المتهود. وهي مسأنة تبدو في ظاهرها أنها مشكلة دينية لكن باطنها يقول بأن المشكلة عنصرية في المقام الأول. كما ظهرت خلال السنوات العشرين الأخيرة مشكلة الشخصية الإسرائيلية والثقافة الإسرائيلية المسيرة إسرائيلية الصهيونية أو محتى في مواجهة الشخصية البهودية أو الشخصية الصهيونية أو حتى في مواجهة يهود الحارج.

ومن وجهة نظري أن كل هذه القضايا المهمة في تحديد مستقيل إسرائيل بعد السلام تضايا مرتبطة بالعقلية العنصرية السائدة داخل المجتمع الإسرائيلي ، وهي عنصرية مركبة ومعقدة إلى حد يصعب معه فهمها كما يصعب معه معالجتها. فالعنصرية التي يارسها المجتمع الإسرائيلي كله في مواجهة العربي الفلسطيني تعد أبسط أشكال العنصرية لأن التضاد هنا واضح وصريح ومتفق عليه. فإذا كانت الدولة دولة يهود فلابد من عمارسة العنصرية ضد غير اليهود فيها وهم العرب الفلسطينيون ، والمسلمون ، والمسيحيون.

أما الشكل المركب والمعقد للعنصرية في المجتمع الإسرائيلي فهو يختص بالعنصرية التي عارسها يهود المجتمع الإسرائيلي ضد يعضهم البعض ، وهى تنقسم إلى عنة عنصريات الأمر الذي يجعلها عنصرية معقنة ومركبة فهناك : أولاً: العنصرية العرقية أو الإثنية التي تستعد أصولها من الاختلاف العرقي والانقسام اليهودي داخل المجتمع الإسرائيلي إلى أشكناز وسفارديم ، وانقسام الأشكناز والسفارديم داخلياً إلى شرائع إثنية متباينة.

ثانيًا: العنصرية الدينية التي تستصد أصولها من الاختلاف الديني الحاد إلى يهود أرثوذكس تقليديين (الهاتيين) ويهوه غير أرثوذكس من قراتين وسامريين وغيس ذلك ، ويهل حد المنصرية الدينية إلى اتجاء هذه الفرق الدينية إلى تكفير بعضها البعض وادعاء كل منها بأنها قتل البهودية المقتبقية.

ثالثاً: العنصرية الثقافية التي تظهر في الصراع الثقافي بين الثقافة اليهودية ، والثقافة الصهيونية ، والثقافة الصهيونية ، والثقافة الإسرائيلية داخل المجتمع الإسرائيلي.

رابعاً: المنصرية الفكرية ويظهر في الانقسام الصريح للمجتمع الإسرائيلي إلى مجتمع علماني ومجتمع متدين.

العنصرية الإسرائيلية في مواجهة انتفاضة الأقصى:

يسيطر مفهوم الإبادة على التفكير السياسي والمسكري الإسرائيلي. وهذا المفهوم له جذوره المتأصلة في الفكر اليهودي وفي تاريخ اليهود. ويدخل ضمن مفهوم الإبادة عمليات التصفية الجسدية التي قارسها إسرائيل والتي ظهرت بشكل واضح وقوى في الأحداث المرتبطة بانتفاضة الأقصى.

وهدف الإبادة لا يتضع فقط من خلال عمليات القتل العشوائية التي تقوم بها القوات الإسرائيلية والتي تقصد منها التخلص من البشر بشكل مباشر واقتلاع الإنسان من الحياة ... ولكنها تظهر في بعض الممارسات والانتهاكات التي تستخدم فيها الأسلحة البيولوجية والكيمائية واستخدام اليورانيوم المستنفد.

فالهدف من استخدام هذه الأنواع من الأسلحة المحرمة دولياً هو التحقيق البطيء للإبادة وذلك إذا قسمنا الإبادة حسب المفهرم والتطبيق الإسرائيلي إلى نوعين :

الإبادة الماشرة والسريعة عن طريق عمليات القتل المقصودة.

الإبادة غير المباشرة عن طريق استخدام الأسلحة البيولوجية والكيميائية والبورانيوم.

والمتصود بالإبادة غير المباشرة التمثل غير المباشر عن طريق الآثار المستدة بعد انتهاء الحرب أو المعارك وذلك يعنى أن الحرب تنتهي ولكن آثارها القاتلة والمبيدة لا تنتهي حيث تستمر معاناة الإنسان المراد إبادته ولا تنتهي هذه المعاناة بانتهاء الحرب ولكن تستمر معه ويكون لها بعد تدميري ونفسي عادة ما ينتهي إلى إبادة الضحية بعد فترة زمنية. وقد تفتقت ذهنية الإبادة لدى الإسرائيلين عن انتهاكات تضمن استمرارية الإبادة بعد نهاية الحرب.

وقد عرف القانون الدولي الأسلحة التي تتسبب في إبادة الإنسان وتدمير بيئته :

(بأنها الأسلحة اللاإنسانية ، أو بمعنى آخر الأسلحة التي تعبر عن كراهية مستخلميها للإنسانية ولكل ما هو إنساني).

ولذلك تم تحريم ومنع استسخدام الأسلحة التي لها آثار عندة أو أثار يكن أن تضر بالإنسانية ، ومن أهم الأسلحة التي استخدمتها إسرائيل في انتفاضة الأقصى الأسلحة المعتصدة على البورانيوم والأسلحة البيرارجية والكيميائية والرصاص دمدم والألفام وكلها تسبب آثاراً عندة بعد انتها ، المعارك وتؤدى إلى حدوث أمراض مختلفة كالسرطان وتحدث تفيرات بيولوجية في جسم الإنسان المصاب. ولاشك أن إسرائيل تهدف من استخدام هذه الأسلحة المحرمة دولياً إلى تحقيق إبادة الإنسان الفلسطيني ، وتعريضه للخطر الدائم ، وتلويت البيئة التي يعيش فيها الفلسطيني بجعل هذه البيئة غير صالحة للحياة ، وتحويل المهاناة إلى مسألة دائمة في حياة الإنسان الفلسطيني.

هناك انتهاكات لحقوق الإنسان الفلسطيني في ظل الاحتلال أبرزتها انتفاضة الأقصى ولها
دلالة قوية جداً على طبيعة الشخصية الإسرائيلية بما غرسه الامجاه العنصري في اليهودية من
غرائز في النفس اليهودية تجعلها كارهة لغير اليهودي كراهية أصيلة قائمة على أسس دينية
تشريعية ، وجانب آخر من هذا الموقف الإسرائيلي يعكس نوعاً من المرض السيكولوجي الذي
أصاب الشخصية الإسرائيلية ، وجعلها دغم عروض السلام الجادة غير مستعدة نفسياً للدخول
في سلام مع الفلسطينيين ، وجعلها دائماً تخلق الأزمات والمشاكل التي تدعم استسرارية
في النفس الإسرائيلية .

والمحلل لطبيعة أحداث الانتفاضة الأخيرة أو انتفاضة الأقصى يلاحظ التعبير الإسرائيلي المستسمر عن الكراهية للإنسان الفلسطيني من ناحية فبفسلاً عن الكراهية المعلنة لوجود الفلسطيني وهو نوع من الجمع بين كراهية البشرية أو الإنسانية وكراهية الفلسطيني الذي يمكن أن نعتبره هنا فوذجاً للإنسانية عارس عليها الإسرائيليون هذه الكراهية.

ولعل هذا الجمع المقصود بين كراهية الإنسان وكراهية الفلسطيني هو الذي أدى إلى حدوث إجساع ولأول مرة بين كل المنظمات المعنية بحقوق الإنسان على إدانة إسرائيل بسبب انتهاكاتها المنظمة والمدرسة والمقصودة لحقوق الإنسان الفلسطيني.

ققد أصدرت منظمة العفو الدولية تقريراً خاصاً حول (عنف الاحتلال الإسرائيلى والاستخدام المفرط للقرة المهيئة ضد الشعب الفلسطيني الأعزل) ، وطالبت منظمة العفو الدولية في تقريرها الأمم المتحدة بإجراء تحقيق دولى مستقل يتولاه خبراء من القضاء الجناثي وسواهم من الخبراء المشهود لهم بالنزاهة والحباد للتحقيق في جميع عمليات القتل وغيرها من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي وقعت منذ ٢٨ سيتسمير ٢٠٠٠م في الأواضى الفلسطينية وإسرائيل بما فيها المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية وجنوب لبنان.

وطالبت منظمة العفر الدولية بأن تتوفر للجنة التحقيق جميع الوسائل للقيام بهذه المهمة والحق الكامل في مقابلة الشهود بن فيهم العاملون في صفوف قوات الأمن الإسرائيلي والأدلة المادية ، وطالب التقرير إسرائيل بضرورة تيسير مهمة اللجنة وضرورة الحفاظ على سيادة القانون ، وحماية أرواح الناس وسلامتهم ، واتخاذ إجراءات فورية تكفل تقيد قوات الأمن الإسرائيلية والجيش والشرطة الإسرائيلية بالمعايير الدولية واحترام الحق في الحياة وحمايته.

كما طالبت المنظمة إسرائيل بإجراء مراجعة لعملية المفاظ على الأمن أثناء المظاهرات بدون إبطاء بحيث تكفل في المستقبل أن تتماشى عارسات قوات الأمن في الحفاظ على الأمن أثناء المظاهرات مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وطلب تقرير منظمة العفو الدولية بتقديم جميع الأشخاص الذين يشتبه في انهم مسئولون عن عمليات القتل في محاكمات تتماشى مع المعايير الدولية وقيام الحكومة الإسرائيلية بتقديم تعويضات مادية إلى اسر جميع ضحابا عمليات القتل غير المشروع.

والمحلل لهذا التقرير بلاحظ مايلي :

١- التأكيد على عنف الاحتلال الإسرائيلي.

٧- الاستخدام المفرط للقرة الميتة.

٣- التأكيد على أن الشعب الفلسطيني أعزل أي لا يملك سلاما أو قوة من أي نوع يواجد بها العنف والاستخدام المفرد للقوة الميئة.

- ٤- معارضة سياسة العنف والاستخدام المفرط للقوة للقانون والمعايير الدولية.
 - المطالبة بحماية أرواح الناس وسلامتهم.
 - ٦- المطالبة باحترام حق الإنسان في الحياة وحمايته.
 - ٧- المطالبة بتقديم الأشخاص المسئولين عن عمليات القتل إلى المحاكمة.
 - ٨- المطالبة بتقديم تعويضات مادية لأسر ضحايا القتل غير المشروع.
- ولا شك أن هذا التقرير يعد أقوى تقرير إدانة يصدر ضد إسرائيل طوالًا تاريخها الإنتهاكي لحقرق الإنسان.
- أما العناصر التي تمكس طبيعة النفس الإسرائيلية وما تم غرسه فبيها عن طريق الصهيونية من مبادئ ممادية للإنسانية فهي العناصر التي تبرز:
- ١- كراهية الإنسان الآخر عشلاً هنا في الفلسطيني وهو عشابة حقل تجارب الكراهية للإنسانية.
- ٢- تطبيق مفهرم الإبادة وقتل النفس الإنسانية لأنها لا تستحق البقاء طالما أنها ليست يهردية وليست إسرائيلية.

العنصرية في المجال القانوني :

من أول المجالات التى تظهر قيها المنصرية الإسرائيلية ضد العرب الفلسطينيين المجال القانوني بحيث يمكن القول صراحة بان هناك ازدواجية قانونية ذاخل إسرائيل فهناك قانون يعامل به الإسرائيلي اليهودي وقانون آخر يعامل به العربي الفلسطيني.

وتمرد المنصرية ضد الفلسطينيين إلى بداية الفكر الصهيرتى وتطوره فى التعامل مع الفلسطينيين. فقد قامت التربية الصهيونية ودعايتها على أساس من كراهية الفلسطينى وبث هذه الكراهية فى نفوس اليهود والإسرائيليين فيما بعد ونشرها بين النشء بصورة خاصة حتى يكبر وبشب على هذه الكراهية ويتفذى عليها.

وقد ظهرت هذه العنصرية واضحة في سياسة الدولة بعد قيامها ، فكل المؤسسات الإسرائيلية بلا استثناء تطبق سياسة عنصرية عيزة ضد الفلسطينيين ، وهي سياسة متفق عليها وبالذات لدى المؤسسات مثل الجيش والشرطة والمخابرات ، وتظهر هذه العنصرية في

القرائين التي تسنها الدولة في التعامل مع العرب في كل المجالات الحياتية وبخاصة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية داخل إسرائيل أو في الأراضي العربية في الضفة والقطاع وفي الجرلان.

وقد سنت الدولة قوانين الطوارئ لكى تستولى من خلالها على الأراضى وتصادرها وتطرد سكانها العرب، وقد جاحت قوانين الطوارئ مضادة لكل القوانين مثل الاعتقال الإدارى والإبعاد، ونسف المنازل، ومصادرة الأراضى والعقوبات الجماعية، وفرض الإقامة الجيرية، ومنع عمارسة الأنشطة السياسية والاجتماعية.

ولذلك فالقوانين الإسرائيلية قوانين عنصرية فى أساسها. وضعت للتطبيق على جماعة بعينها داخل الدولة ولم ترضع لكى تطبق على كل السكان. فهى قوانين قييزية فى أساسها ، ومسعنى هذا أن الدولة تصيش على قسانونين وقارس ازدواجسيسة قسانونيسة فسهناك قسوانين للإسرائيليين اليهود وهناك قوانين للتعامل مع العرب وكل ذلك فى ظل الادعاء بأن إسرائيل دولة ديموة اطبة.

عنصرية قانون المودة وقانون الجنسية :

من أهم القرانين الإسرائيلية التى بنيت على أساس عنصرى قانون العودة الذي صدر عام 190 م، وأعطى لكل يهودى أيتما كان موقعه الحق في العودة إلى فلسطين كيهودى عائد في الوقت الذي تحرم فيه القوانين الإسرائيلية الفلسطيني صاحب الأرض من العودة إلى بلاه وتعطى هذا الحق لمن لم ير فلسطين في حياته ولا تربطه بها أبة علاقة.

ويعتبر قانون العودة أكثر القرانين الإسرائيلية عنصرية وهو مصدر أساسى بعنصرية اللولة وهو قانون فريد من نوعه وليس له مشيل في قوانين اللول ، فهو قانون يعطى حق العودة لليهودى نقط وهو حق عودة إلى مكان لم يعيش فيه ولم يهجره حتى يستحق ما يسمى بحق العودة إليه إذ أن نص القانون موجه إلى جميع اليهود في العالم يدعوهم إلى الهجرة إلى فلسطين بصوف النظر عن جنسيتهم أو الشعوب التي ينتمون إليها وسواء كانت لهم صلة بغلسطين أم ليست لهم بها صلة.

ويعتبر قانون العردة قانونا استعمارياً يهدف إلى تحقيق استبطان اليهود لقلسطين ، قهو قانون يهدف إلى غزو سكانها العرب ، وأصدق وصف لقانون العودة هو أنه قانون استعماري عنصرى يقوم على أساس من التعييز بين السكان وإعطاء العودة لمن ليس له حق فيها ومنعها فى نفس الوقت عمن له حق فى العودة.

فهذا القائرن يستبعد الفلسطينيين ولا يطبق على اللاجئين منهم إلى بلاد متعددة وغير قادرين على العردة إلى وطنهم المسلوب بينما يمنح اليهودى المواطنة الإسرائيلية بجرد وصوله إلى فلسطين ، ويتمارض منع اللاجئ الفلسطيني من العودة مع الإعلان العالى لحقوق الإنسان ويتناقض مع مبادئ الشريعة الدولية وقراراتها التي تنص على حق العودة.

إن قانرن المودة قانون عنصري وضع لتحقيق هدف عنصري وهو قبول سكان يهود مقابل طرد سكان عرب. وهو قانون قائم على أساس من التعصب المنصري والإرهاب.

وبالإضافة إلى عنصرية قاتون العودة بأتى قانون الجنسية لكى يضيف عنصرية إلى عنصرية ، وقد صدر هذا القانون عام ١٩٥١م ، وتم تنفيله بداية من عام ١٩٥٢م ، وينص قانون الجنسية على :

(أن كل يهودى عائد إلى فلسطين يصبح مراطناً إسرائيلياً) وقنع الجنسية لأى يهودى عائد بعد تأسيس الدولة أو أى يهودى ولد فى إسرائيل بعد قيامها كما منح لأى يهودى عاد قبل قيام الدولة.

ولا ينطبق قانون الجنسية على الشخص الذي لم يعد من سكان إسرائيل قبل تنفيذ القانون والشخص الذي كان مواطناً فلسطينياً قبل قبام الدولة.

ويخالف هذا القانون الخاص بالخنسية أبسط الحقوق الإنسانية ويتصف بالإغراق فى العنصرية والتمييز العنصرى فقد منح اليهود حقوقاً أنكرها على غير اليهود وهم العرب المسلمون والمسيحيون ، ويعطى قانون العودة اليهودى الحق فى الهجرة إلى إسرائيل ويعطى قانون الجنسية حق مباشرة الجنسية لليهودى بجرد وصوله إلى إسرائيل ولكونه يهودياً.

وقد أكد بن جوريون على هذه العنصرية في قانون العودة والجنسية بقوله :

(إن هذين القانونين هما الشرعية التى وعدنا بها كل يهودى فى المنفى ، إن هذه الدولة ليست يهودية فقط بل هى لجميع اليهود حينما كانوا إن هذا الحق يمطى لليهودى لكونه يهودياً). هذا في الوقت الذي يحرم فيه الفلسطيني صاحب الأرض من حق العردة من ناحية كسا يحرم من حق الجنسية لأنه ليس يهودياً ، وهكذا يعطى الحق في العودة والجنسية لليهودي الذي لم ير فلسطين في حياته ويحرم منه الفلسطيني صاحب الأرض.

عبر حاييم كوهين عضو المحكمة العليا في إسرائيل تعبيراً ساخراً صريحاً عن عنصرية قانون الجنسية في إسرائيل بقوله :

(إن سخرية القدر قد شاحت أن تكون المعابير البيولوجية والمنصرية التى روجها النازيون والتى استوحيت منها قوانين نورمبرج المخزبة هى الأساس لتحديد المواطنة رسمياً فى إسرائيل).

وقد بالغت السلطات الإسرائيلية في عنصريتها في تطبيق قاتون الجنسية فمنحت الجنسية الإسرائيلية لليهودي قبل وصوله إلى إسرائيل.

وقد احترى قانون الجنسية في إسرائيل على أقوى مظاهر العنصرية والتمييز العنصرى للأسباب التالية :

 ١- يشمل القانون بهرد العالم بصرف النظر عن جنسيتهم أو قوميتهم وتفرض الجنسية على اليهودي بجرد دخوله إسرائيل حتى لو كان قادماً بهدف السياحة أو التجارة.

٢- يمنع القانون الجنسية لكل يهودي يصل إلى إسرائيل بينما لا يعطى هذا الحق لغير
 اليهودي وبخاصة عرب فلسطين.

٣- يتخذ قانون الجنسية الدين منطقاً أساسياً له ، وتعتبر إسرائيل الدولة الوحيدة في الممالم التي أقامت قانون الجنسية على أساس الدين ، وهذا يعد انتهاكاً عظيماً للإعلان المالم لخقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة وللتقاليد والأعراف الدولية التي استقرت في العالم.

٤- لا يتخلى اليهودى عن جنسيته الأصلية فى حالة حصوله على الجنسية الإسرائيلية ، وقد أدى هذا إلى ازدواج الجنسية لليهودى فقط ، وتؤدى هذه الازدواجية فى الجنسية إلى ازدواجية الولاء وهو أمر غير مرغوب فيه عالياً وذلك لما يحدثه من مشاكل مرتبطة بالولاء والضرائب والخدمة العسكرية والتجسس وغير ذلك من المشاكل المعتدة.

 ٥- يصبح البهودى الوحيد فى العالم الذى يستطيع أن يحصل على جنسيتين فى وقت واحد ويستغل الجنسيتين لتحقيق مصالحه على حساب الشعوب الأخرى.

ويستنتج من هذا أن البهودى يحق له مالا يحق لفيره وإن إسرائيل ليست مشميزة على العرب الفلسطينيين فقط ولكنها مشميزة على كل النول والشعوب بما وضعته من قوانين عنصرية تقرم على أسس دينية.

وقد احتوى قانون الجنسية على عدة مظاهر عنصرية بالنسبة للعربى الفلسطينى من أهمها: ١- نزع الجنسية بعد إلغاء الجنسية الفلسطينية وحرمانهم من الجنسية الإسرائيلية بوضع شروط قاسية ومتعسفة.

٢- التفرقة بين المواطن اليهودي والعربي الفلسطيني على أساس الدين وهو تميز صريح
 بين اليهود والعرب ومخالف للمواثيق الدولية.

قى الوقت الذى ينزع عن الفلسطينى جنسبته ويحرمه من الجنسية الإسرائيلية يصنع
 اليهودى جنسيتين فى وقت واحد الجنسية الإسرائيلية وجنسية الدولة الأصلية القادم منها.

 4- اتباع سياسة إبادة الجنس مع الفلسطينيين عن طريق الإرهاب والمجازر وسياسات الإبادة ومنع حق المودة ومصادرة الأراضى والمنازل والمستلكات وبعد هذا من افظع السياسات العنصرية فى العالم.

المنصرية في قانون أملاك الفاتيين :

من القوانين العنصرية الإسرائيلية قانون أملاك الفائبين ، وهو قانون عنصرى يتم من خلاله اغتصاب ملكية الأراضى العربية ، وهذا القانون العنصرى له علاقة عضوية بالمبدأ الصهيوني الأساسي الذي بنيت عليه الصهيونية وهو أن فلسطين (أرض بلا شعب) وهو حكم عام بأن الفلسطينيين ليس لهم وجود في فلسطين وهم غائبون عنها وبالتالي فهم لا يملكونها. هكذا يقول المنطق الصهيوني ، ويكتمل هذا المبدأ الصهيوني بعبارة (لشعب بلا أرض) أي أن فلسطين أعطيت لشعب بلا ارض وهو الشعب اليهودي.

ونى عام ١٩٥٠م أصدرت إسرائيل قانون أملاك الفائبين ، واعتبرت غبائياً كل مواطن فلسطينى قبل سبتمبر ١٩٤٨م أو إلى مكان فى فلسطين كان خاضعاً لقوات هفها منع قيام دولة إسرائيل أو قوات حاربت إسرائيل بعد قيـامها ، وينطبق هذا بطبيعة الحال على كل القلسطينيين الذين تركوا فلسطين بعد حرب ١٩٤٨م إلى البلاد العربية المختلفة التي دخلت في حالة حرب مع إسرائيل أو عادتها بأي شكل من الأشكال.

ومن خلاله هذا القانون الخاص بأملاك الغائبين استرلت السلطات الإسرائيلية على أواضى وعملكات هؤلاء الفائبيين ، وانتقلت ملكية هذه الأواضى والمستلكات إلى أشخاص بهرد احتلوها أو مستعمرات يهودية مجاورة لهذه الأملاك والأواضى ، أو إلى شركات يهودية وتم إسكان مهاجرين يهود مكان السكان الفلسطينيين الأصليين أصحاب الأملاك والبيوت.

ويعتبر قانون الفائبين من أهم قرانين التهويد التى من خلالها تم تهويد فلسطين من خلال إقامة مستوطئات يهودية أو تمليكها لأفراد يهود أو مهاجرين يهود تجسيداً للهدف الصهبوتى وهو احتلال فلسطين ، وعن طريق هذا القانون قت مصادرة أملاك وأراضى العرب الذين تركوا فلسطين وكذلك أصلاك الوقف الإسلامي وصقدارها لوحدها يبلغ (١٦/١)) من مساحة فلسطين.

وقد تم تطبيق قانون الغائبين على الأراضى الزراعية والأملاك المنقولة وغير المنقولة وعلى سكان المين.

وقد قت مصادرة أملاك الكثيرين من الفلسطينيين الذين لم يضادروا فلسطين واعتبرهم هذا القانون العنصرى غانبين لأنهم ابتعدوا بضع مشات الأمتار عن أملاكهم وأراضيهم كسا حدث مشلاً في مدينة عكا حيث اعتبر القانون كل فلسطيني ترك عكا القديمة إلى عكا الجديدة غائباً وبهذا الشكل أصبح كل سكان عكا القديمة غائبين.

وقد تم مصادرة أملاك ٣٠ ألف عربي اعتبرهم القانون غانبين لأنهم انتقلوا من مكان إلى آخر داخل فلسطين ولم يحدث انهم غادروا البلاد.

ومن خلال هذا القانون المنصرى عُت مصادرة أربعة آلات كيلو مشر مربع من الأراضى الزراعية، ٢٤٥٦ منزلاً وكذلك ١٠٧٩ مصلاً للتجارة والصناعة. ويوضع هذا ألحجم من الأراضى والأصلاك المصادرة الدور الذي يؤديه قانون أصلاك الغائبين فهو دور تهويدى من الطراز الأول ويمثل السياسة المعلية التطبيقية للصهيونية لتحويل فلسطين من بلا عربى إلى بلا يهودى وقد تم تطبيق هذا القانون على مئات الآلاف من الفلسطينيين الذين هربوا بعياتهم من المجازر الجماعية والمعارك العسكرية التي شنتها إسرائيل على قراهم فتركوها إلى قرى مجاورة بحثاً عن الأمن والأمان ويعضهم لجأ إلى الضفة الغربية أو دولة عربية مجاورة. ومن أهم وجوه عنصرية قانون الفائيين نزع حق أصحاب الأراضى والأملاك في استعادة هذه الأملاك ، ولا يحق لأحد أن يحقق في المعلومات التي على أساسها تم اعتبار شخص أو جماعة أو قربة من الفائيين وبتم عادة تنفيذ القرار ولا يمكن إبطاله بعد تنفيذه حتى في حالة ثيرت أن أصحاب الأملاك لم يكونوا غائيين ، فهر قانون عنصرى لا يعترف بالعدالة ولا يأخذ بها في حالة ثبرتها وهذا شأن كل القوانين العنصرية على مر التاريخ.

قانون التصرف وامتلاك الأراضي :

من القرانين العنصرية المهسة التى وضعتها الصهيونية وإسرائيل لإتمام عسلية تهويد فلسطين قانونى التصرف وامتلاك الأراضى.

وينص هذا القانون العنصري على :

(أن يقوم كل شخص بزراعة أرضه شخصياً وإلا يحق لوزير الزراعة أن يستولى على هذه الأرض) ، وقد وضع هذا القانون من اجل الاستيلاء على أراضى الفلاحين الفلسطينيين الذين أجبروا على الهجرة بسبب المجازر الجماعية وعمليات الإبادة التى مارستها ضدهم السلطات المسكرية الإسرائيلية والصهيونية ، ونتج عن هذا أن الآلاف من الفلسطينيين لم يتمكنوا من زراعة أراضيهم بأنفسهم أى بصفة شخصية ، وبهذا الشكل استولت السلطات الإسرائيلية على أراضيهم.

ورجه اخطررة في هذا القانون العنصرى انه يشجع على أعسال السلب والنهب حيث متع هذا القانون الشرعية للأشخاص والهيئات والشركات والجماعات اليهودية الذين استولوا على أراضى غير مزروعة.

وقد وضعت إسرائيل قانون الطوارئ لكى تستولى بواسطته على مزيد من الأراضى فإذا أعلن الحاكم العسكرى عن منطقة ما بأنها منطقة أمنية أو مغلقة بصبح من المستحيل على أصحاب الأراضى أو المنازل داخل هذه المنطقة الأمنية أن يعودوا إليها ويدخلوها ، وإذا كانت أرضاً زراعية يحظر على أصحابها زراعتها ويذلك تصبح أرضاً غير مزروعة ويصدر وزير الزراعة قراره بالاستيلاء عليها من اجل زراعتها. والمعنى واضح وهر منع صاحب الأرض من زراعتها حتى تتحول الأرض إلى ارض غير مزروعة فيتم الاستيلاء عليها لتحويلها إلى ارض عدر مزروعة وتم الاستيلاء عليها لتحويلها إلى ارض غير مزروعة فيتم الاستيلاء عليها لتحويلها إلى ارض تحت

تصرف مالكه في تاريخ ١ أبريل ١٩٥٢م ، أو إذا خصص المقار أو الأرض لأغراض التطوير أو الاستبطان أو الأمن.

إن إسرائيل تطوع القانون وتفت عل القوانين التى قكتها من نهب أراضى الفلسطينييين وأملاكهم ومنح هذه الأراضى للمستوطئات وللمهاجرين الجند والقدامى بعد مصادرتها ونزع ملكيتها.

وتظهر عنصرية هذه القوانين في أنها تطبق فقط على أراضي الفلسطينيين ولا تطبق على اليهود ، وقد تم سن قوانين الأراضي لتهويد فلسطين من خلال طرد سكانها الأصليين.

وقد عير الكاتب الإسرائيلي إسرائيل شاحاك عن هذه المنصرية بقوله :

(إنه لا توجد حدود خقوق الإسرائيليين ، وبجب استنصال العنصرية الإسرائيلية لبصبح لكل فسرد فى المجتسع الإسرائيلى الحق فى أن يكون متسساوياً مع الآخرين ويكون الجسبع متساوين فى الحقوق).

ويقول كاتب إسرائيلي آخر هو أهارين كوهين :

(إن القوانين الإسرائيلية توضع لمعاقبة العرب لأتهم عرب وليس لمخالفات ارتكبوها).

لا شك في أن هذه القوانين وغيرها تجعل إسرائيل دولة عنصرية من الطراز الأول ولا تعطى اعتباراً للقوانين الدولية أو للمبادئ الخاصة بحقوق الإنسان التي أعلنتها المواثيق الدولية للخطفة.

العنصرية في قانون الطواري:

من أهم القرائين المنصرية التى ستتها إسرائيل القرائين الخاصة بالطوارئ ، وهى من أشد القرائين عنصرية لأنه لا يحق للعربى الفلسطينى الاستئناف ضد القرارات التى تصدرها للحاكم المسكرية ولأنها أيضا تسلب المواطن العربى فى إسرائيل المقوق الأساسية وتشكل خطراً دائما على حربته وحياته وأملاكه.

وقد ورثت إسرائيل عن حكومة الانتئاب البريطاني هذه القوانين الخاصة بالطوارئ منذ عام ١٩٤٥م ، وبدأت في تطبيقها على الأقليات العربية في الجليل والنقب وغيرها من الأماكن ، وتعرف هذه القوانين بقوانين الدفاع أو الحكم العسكري ، وهي تشألف من (١٨٠ صادة) وتفرض على العربي قبوداً تتعلق بالعمل والسكن والإقامة حيث يرغم العربي على الحياة في مناطق يحددها الأمر العسكرى ولا يسمح له بتغيير السكن أو مغادرة المدينة أر القرية بدون تصريح خطى.

ومن أخطر بنود قرانين الطرارئ الحق في اعتقال أي شخص وبدون محاكمة مدة طويلة من الزمن بل كان من الممكن في الماضي اعتقاله مدى الحياة ، والآن يتم الاعتقال لمدة ستة شهور بدون تقدمه إلى المحاكمة ، وتعطى المادة (۱۹۲) من قوانين الطوارئ الحاكم المسكري السلطة لنفي أي عربي أو طرده خارج البلاد أو منعه من العودة إليها.

ومن قوانين الطوارئ أيضا مصادرة أو هدم أملاك أى إنسان عربى يقوم بإطلاق رصاصة أو إلقاء قنبلة على الجيش أو الشرطة أو المستوطنات ، ومن سلطة وزير الدفاع مصادرة أملاك من بخالف قوانين الحكم العسكرى.

وفرض منع التجول الجزئى أو الشامل يعتبر من سلطات الحاكم العسكرى ، كما أن من سلطاته إعلان أى منطقة مغلقة لأسباب أمنية وينتج عن هذا منع استغلال هذه المنطقة بواسطة أصحابها ويعتبر ذلك تهيداً لمصادرتها ، وتعتبر المادة (١٢٥) التى يتم على أساسها اعتبار بعض المناطق مغلقة من أهم المواد التى تم استغلالها للاستيطان والهجرة اليهودية.

وتسعى إسرائيل من خلال قوانين الطوارئ إلى تحقيق أهداف الاستيطان والهجرة عن طريق مصادرة الأراضى العربية والتضبيق على السكان الفلسطينيين وقطع مصادر رزقهم ، والغرب أن هذه القوانين اعترض عليها اليهود حين طبقتها حكومة الانتداب البريطاني على البيهود بل لقد وصفها أحد المحامين اليهود بأنها قوانين لم يسبق لها مشيل في الدول المتحضرة وأنه لم يوجد لها نظير أو مثيل في ألمانيا النازية ، وهذا يوضع درجة العنصرية التي غرت فيها الحكومة الإسرائيلية بتطبيقها لهذه القوانين وأنها طبقت على الفلسطينيين ما لم يتبله اليهود على أنفسهم وتصبح إسرائيل بهذا الشكل اكثر عنصرية من حكم النازي.

ولقد زاد قسك إسرائيل بالقوانين العنصرية وصعدت من إجراءات تنفيذها وطبقتها على كل المناطق الفلسطينية وضربت عرض الحائط بكل قرارات الأمم المتحدة الخاصة بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وبالقوانين الدولية.

ولتطبيق قوانين الطوارئ ترتكب الحكومة الإسرائيلية العديد من الجرائم ضد الإنسانية وضد حقوق الإنسان ومن هذه الجرائم منع الحريات الأساسية في السكن والإقامة والعسل وتعذيب المواطنين العرب وأخذ الاعترافات بالقوة والتعذيب وتبنى على أساسها المحاكم العسكرية قراراتها ضد الإنسان الفلسطيني.

وتستخدم إسرائيل المجة الأمنية كوسيلة لسلب حقوق الفلسطينى والقيام بأعمال المصادرة والطرد وغير ذلك من المارسات العنصرية المصادرة والطرد وغير ذلك من المارسات العنصرية المنيفة والتي تستخدم معها القرة ضد المراطنين العرب ، ولا تزال تستخدم نفس الأسباب الأمنية لتشجيع أعمال الاستيطان وبناء المستوطنات الجديدة واستيعاب المهاجرين الجدد وهذا يوضع العلاقة العنصرية بين قرائين الطوارئ وسياسة الهجرة والاستيطان.

العنصرية في توزيع السكان داخل إسرائيل:

من أهم المجالات التى تظهر قبها المنصرية مجالُ توزيع السكان داخل إسرائيل ، فهو توزيع ناتج عن تطبيق سياسة الاتفلاق والتمييز العنصرى بين المواطنين داخل إسرائيل بسبب انتصائهم القومى والدينى على الرغم من الادعاء بأن إسرائيل دولة ديمقراطية بل والتفاخر بأنها الدولة الديمقراطية الرحيدة في المنطقة.

ومعروف أن التمييز العنصرى في إسرائيل لا مثيل له في العالم لأنه يقوم على أساس ديني أولاً ، فالدولة دولة لليسهود الأمر الذي يعنى أن التابعين لأديان أخرى مواطنون من الدرجة الثانية ولا يحق لهم أن يعيشوا جنباً إلى جنب مع اليهود.

ومن المعروف أنه توجد مدن كاملة لا بسمح للعرب الفلسطينيين بالإقامة فيها ، ومن هذه المدن كرمئيل والناصرة العليا وحتزور وأراد ورامات أشكول ورامون وغيرها.

وفى عام ١٩٧٥م أصدرت إسرائيل قانون توزيع السكان الذى يعظر على غير اليهودى الإقامة فى بعض الأماكن والمدن وبحث السكان الإسرائيليين البهود على الانتقال إلى مدن الجليل والنقب من وسط إسرائيل ويسمع أيضا بنقل السكان من هذه المناطق وذلك لتحقيق تهويد الجليل والنقب وقزيق وحدة الأقلية العربية وغاسكها.

وقد أقامت إسرائيل مدينة الكرمل أو كرمتيل في عام ١٩٦٥ معلى ارض تم انتزاعها من أصحابها المرب وتخص قرية دير الأسد العربية ، وهي مدينة وقف على اليهود ومعظور على العرب السكن فيها أو فتح متجر فيها ، وقد سيق أن منعت السلطات الإسرائيلية عرب غير يهود من فتح متاجر أو مصانع فيها ، ولا يسمح للعرب بدخول هذه المدن سوى للعمل فقط

والخروج منها بعد العمل وعدم السماح لهم بالمبيت أو الإقامة داخلها في غير أوقات الممل ، وهؤلاء العرب يعملون في مشاريع يهودية وعملهم محصور في الأعمال البدوية ، والحجة التي يدعيها الإسرائيليون تأتى على لسان موشى بريشمور أمين سر وابطة عمال كرمثيل وهي تهويد الجليل ومنع إقامة غير يهود فيها.

وقد أشار الكاتب الإسرائيلي إسرائيل شاحاك إلى هذه الحقيقة بقوله :

(إن معظم الأراضى فى إسرائيل تخص الدولة ، وقد وضعت الدولة القوانين والتنظيمات التى تحرم على غير اليهود العيش فيها والتى يحظر على غير اليهود أن يبنوا فيها بيوتاً أو يستأجروا شققاً أو محلات للتجارة ومفهوم من هذا أن المطلوب هو عدم التواجد فى هذه الأماكن).

ريقرل شاحاك أيضا :

(وللأسف للفلسطينيسين اللّين انشرعت منهم ، ولأنهم غيس يهسود فليس لهم الحق فى التواجد فيها ، وهكذا يحرمون من حق المواطنة داخل دولة يهودية كما يحرمون أيضا من حق التستع بأملاكهم وأراضيهم).

وتطبق إسرائيل هذا التعييز العنصرى فى التوزيع السكانى على مدينة القدس ، فمنذ ضم القدس الشرقية عام ١٩٦٧م تم انتزاع أملاك المراطنين الفلسطينيين وبنت إسرائيل على هذه الأملاك أحياء سكتية جديدة وحرمت أصحاب الأرض من السكن فيها لأن هذه الأحياء للبهود فقط.

وفى هذا انتهاك واضع وصريع لقرار تقسيم المدينة وبخاصة فيما يتعلق بحرية المواطنين حيث تضمن القرار ضمان التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية وعدم التمهييز بين السكان على أساس العرق أو الذين أو اللغة أن الجنس وان لكل الأشخاص داخل المدينة الحق في الحماية من جانب القرانين بالتساوى.

ريعلق شاحاك على هذا بقوله :

(إننى لا أعترض على هذه الممارسات لكونى إنسانا فقط ولكن لأنى يهودى أيضا ... ولا أستطيع أن أطالب بهذه الحقوق كاملة لليهودى فى جميع البلاد لذلك أطالب بمثل هذه الحقوق للشعب الفلسطينى). ومعروف على إسرائيل شاحاك هجومه الشديد على العنصرية الإسرائيلية وخصوصاً. العنصرية القائرنية التي قارسها إسرائيل.

قانون طرد الفرياء :

فى ٢٤ فبراير ١٩٨١م أصدرت إسرائيل قانونا جديدا تحت اسم قانون طرد الغرباء من أراضى الدولة ، والمقصود بالغرباء طبعا أصحاب الأرض الأصليين وهم الفلسطينيون الذين يزرعون أراضيهم التى اعتبرتها الحكومة الإسرائيلية أرضاً حكومية.

وفى ٢٨ ديسمبر ١٩٨٢م أصدرت حكرمة إسرائيل قانوناً عنصرياً آخر هو قانون البناء والتخطيط، والهدف من هذا القانون منع القرى والتجمعات العربية من التوسع بالبناء لحل مشكلات التكدس السكاني في المناطق العربية وتخفيف حدة الازدحام فيسها. يهدف هذا القانون بطبيعة الحال إلى حمل الشباب الفلسطيني على الهجرة من وطنهم.

وقد أعطت الصحف الإسرائيلية عدة أمثلة تشير إلى التضييق المقصود على السكان العرب وأمثلة كثيرة على التفرقة العنصرية في المجتمع الإسرائيلي ومن هذه الأمثلة:

۱ – اضطرار بعض الفلسطينيين إلى تغيير أسمانهم حتى تبدو أسعاء يهودية لكى يحصلوا على حق من حقوقهم الضائمة ، فقد اضطر طالب فلسطينى يدعى (على) إلى تغيير اسمه إلى (إيكى) لكى يتمكن من استتجار غرفة يعيش فيها فى تل أبيب حيث يدرس فى كلبة العلم الإنسانية بجامعة تل أبيب.

 ٢ - اضطر شاب عربى يحمل اسم (عبد الله) إلى تغيير اسمه إلى (عوفيديا) لكى يتمكن من العمل كمبرض في إحدى المتشفيات.

٣- اضطر عامل فلمطينى اسعه (يرسف) إلى تغيير اسعه إلى (يوسى) حتى يحافظ
 على عمله فى أحد الفنادق الإسرائيلية فى تل أبيب.

 ٤- لم يتمكن (محمد وتد) عضو الكنيست عن حزب المابام من استئجار شقة أو غرفة في تل أبيب.

٥- طرد شاب عربي دخل أحد النرادي اليهودية بعد ضربه وإهانته.

إن هذه الأمثلة والنساذج تشبير إلى عنصرية لا تقل عن عنصرية النازية في ألمانيسا أو عنصرية البيض ضد السود في الولايات المتحدة الأمريكية أو جنوب أفريقيا. وقد علق إسرائيل شاحاك على هذه العنصرية مشبها إياها بالنازية حيث يقول :

(لأثنى تحملت الكثير من اضطهاد النازية وعنصريتها وشرورها فإنى أشعر الآن بمستولية وواجب يدفعانتي إلى إدانة النازية اليهودية التي هي كفر بالله فهؤلاء الذين يسيرون على آثار هتلر ويقتفون خطواته هم كفرة ، إنهم الذين اعتبروا التهجير الإجباري حقاً والاضطهاد عدلاً).

ولا شك فى أن سياسة التعييز العنصرى هى إحدى وساتل إسرائيل الأساسية تجاه تهويد المدن الإسرائيلية وتهويد الدولة ككل. إن إسرائيل قارس بانتظام شديد التعييز العنصرى ضد السكان العرب فى الأصور المتعلقة بمصادرة الأراضى وفى أصور البناء والتخطيط وتوجيبه الاستثمارات الضخمة لإنشاء الأحياء السكنية اليهودية ومنع العرب من السكن فيها ومنعهم من التوسع فى البناء فى نفس الوقت للتضييق عليهم وإجبارهم على الهجرة.

وقد ظهرت فلسفة العنف الإسرائيلي بشكل قوى وواضع في انتفاضة القدس. فقد ارتكبت إسرائيل كل ما يطرأ على البال من انتهاكات لحقوق الإنسان بالرغم من أن العالم العربي والفلسطينيون كانوا دائما الملجأ الأساسي لليهود الفارين من الاضطهاد.

ومن استعراض التاريخ اليهودى القديم والوسيط والحديث يكفى أن نشير إلى الأحداث التالية لنثبت ذلك:

 أثناء أزمة فلسطين الاقتصادية زمن يعقوب ويوسف عليهما السلام لم يجد بنو إسرائيل سرى مصر لكى يلجأوا إليها جميعا ويخرجوا من أزمتهم الاقتصادية ومن المجاعات التى تعرضوا لها ، وقد نصوا بالحياة فى مصر لفترة أربعة قرون ونصف.

٢- أثناء السبى الآشوري في القرن الثامن قبل المبلاد هربت أعداد يهودية كبيرة إلى مصر
 والى شبه الجزيرة العربية هروباً من السبى الآشوري.

٣- تكررت نفس العملية خلال السيى البابلى فى القرن السادس قبل الميلاد ، وكنتيجة
 للسبييين الآشورى والبابلى تكونت الأقليات اليهودية فى مصر وبلاد العرب وفى اليمن
 والحبشة والشمال الأفريقى.

٤- أدى الاضطهاد اليوناني لليهود إلى هروب اليهود إلى الإسكندرية في القرنين الرابع
 والثالث قبل لليلاد وأصبحت الإسكندرية مركزاً كبيراً للعياة اليهودية خارج فلسطين.

أدى الاضطهاد الروماني إلى حدوث الشئات اليهودى العام وقد الجمه معظم الغاربين
 من هذا الاضطهاد إلى مصر وشبه الجزيرة العربية واليمن الشمال الأفريقي وبلاد قارس والعراق
 وما وراء النهر.

٦- فى العصور الرسطى هرب اليهود من الاضطهاد المسيحى ومن حيناة الجيشر التى قرضها المجتمع الغربى على اليهود إلى بلذان العالم الإسلامى وعاشوا عصرهم اللهبى كما يقول المؤرخون اليهود فى الأندلس ، وفى حواضر العالم الإسلامى بغداد والقاهرة ودمشق.

٧- فى أسبانيا عندما طرد اليهود والمسلمون صعاً عام ١٤٩٢م مع حركة الاسترداد الأسبانية اتجه اليهود إلى بلذان الشمال الأفريقى ويلاد المغرب الإسلامى والى تركيا والى مصر وبلاد الشام.

٨- فى ظل تطور الحركة التومية الأوربية وظهور المشكلة اليهودية ظهرت الصهيونية وتم
 تهجير يهود أوربا والعالم إلى فلسطين لحل مشكلة يهودية أوربية.

 ٩- في عسصر الثازي وهروياً من الاضطهاد والثازي انجب البهسود إلى فلسطين والعسالم العربي.

العنصرية في النظام التعليمي :

يظهر التسييز العنصرى على أساس عرقى أو طائفى فى النظام التعليمى الإسرائيلى الذى يفرق بين مواطنى الدولة على المستوى اليهودى العربى وكذلك على المستوى اليهودى ، وقارس المؤسسات التعليمية سياسة التعييز ضد الطلاب من أصول شرقية أو عربية فى كل مراحل التعليم فالجهاز الإدارى التعليمي يقيم فصلاً طبقياً (طائفياً وفصل طبقياً) قومياً بين الطلاب ، وفى هذا الخصوص يلاحظ ما يلى :

 ١- أن أبنا ، الطبقتين العليا والوسطى من الأشكناز ينتسبون إلى المدارس الرقيعة أو ذات المستوى التعليمي الجيد في اتجاهات التعليم مثل التعليم الحكومي العام والتعليم الحكومي الدنر..

إن أبناء الطبقة بين المتوسطة اللنبا والشرقية الدنبا بتعلمون في المدارس الخاصة
 بالمحتاجين إلى رعاية حيث يتلقون عناية تطويرية.

٣- أيناء الوسط العربي يبعثون إلى مدارس منفصلة.

وتشير الإحصاءات فيما يتعلق بالمقابلة بين وضع العربى والبهودى فى التعليم إلى ما يلى:

(٩٠ ٪) من الطلبة اليهود يتعلمون في المدارس الثانوية في مقابل نسبة (٦٣ ٪) من الطلاب العرب.

تصل النسبة بين الطالبات إلى ٩٥,٢ ٪) من الطالبات اليهرديات في مقابل (٩٨,٦٪) من الطالبات العربيات.

ينجع فى اجتباز امتحان الثانية المامة (60 χ) من أصل (77χ) من الطلاب المرب اللى يصلون إلى طلا الامتحان بينما النسبة بين الطلاب اليهود تصل إلى (77χ) من أصل (6χ)).

ويصل معدل النجاح بين الطلاب الأشكتار (٧٣ ٪) وبين اليهود الشرقيين (٢٦ ٪)، وبين الطلاب العرب (٤٤ ٪) ولا يعود هذا الفارق إلى فارق معدلات الذكاء بل يعود إلى مستويات المدارس واتخفاض هذا المستوى بالتدريج ، كما يعود إلى الشروط المادية العلمية المتوفرة لهذه المدارس.

وفى الجامعات يبلغ متوسط أبناء الأشكناز إلى (٢٥ ٪) فى مقابل (٦ ٪) من أبناء السهود الشرقيين وأبناء العرب ، ويشير هذا التفاوت الشديد الذي يصل إلى أربعة أضعاف المعدل إلى التغاوت الهائل فى المستوى التعليمي وهو يظهر بعد ذلك في معدلات إشغال الرظائف الرفيعة في الدولة.

وتترك هذه السياسة التعليمية العنصرية آثارها السلبية على المجتمع الإسرائيلى على المستريات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، فعلى المسترى السياسي تضمن هذه السياسة التمييزية في التعليم استمرار السيادة الأشكنازية على المسترى السياسي باحتلال الأشكناز لكل الوظائف ذات الأهبية في الدولة بما يملكه الخريج الأشكنازي من خبرة تعليمية ليست مترفرة للسفاردي أو اليهودي الشرقي عموماً ولا للعربي ، فالسياسة التعليمية هي بالفعل سياسة أشكنازية وتعمل لصالح دعم السيادة الأشكنازية في كل المجالات.

وفى المجال الاقتصادى يؤدى هذا المسترى التعليم إلى مزيد من ارتفاع الشأن الاقتصادى عال للأشكتاز والسيطرة على المؤسسات الاقتصادى عال

مقارنة بالمستوى الاقتصادى لليهودى الشرقى أو للغربى ، ولهذا تأثيره على مستويات العمل ومستويات الدخول فنجدها مرتفعة ورفيعة بالنسبة للأشكنازى ومتدنية بالنسبة لليهودى الشرقية وبالنسبة للعربى الذى يحتل بطبيعة الحال أدنى السلم الاقتصادى.

وفى المجال الاجتماعى المتأثر بالوضعين السياسى والاقتصادى تظهر آثار هذا التمييز فى التعليم فى صورة قوية فحملة الشهادات العليا معظمهم من الأشكتاز وحملة الخاجستير والدكتوراه كذلك مما يحقق مكانه اجتماعية بارزة للأشكتاز على حساب الفئتين اليهودية الشرقية والعربية.

وبالتأكيد سيستمر هذا الرضع طالما أن هناك سيطرة أشكنازية على السياسة التعليمية فإن التغيير الاجتماعي والاقتصادي سيظل بطيئاً عما يضمن استمرار هذه السيطرة الأشكنازية.

كشفت الأحداث الأخيرة المرتبطة بانتفاضة المسجد الأقصى الرجد المنصرى الأصيل المشخصية الإسرائيلية ، فقد أظهرت هذه الانتفاضة أن السلام غربب على العقل الإسرائيلي ، فجمد ربع قين من الدخول في المفاوضات السلمية مع المصربين والأردنيين والفلسطينيين يتضح أن هذه المفاوضات لم تغير شيئا في العقلية الإسرائيلية ، ولم تحولها من شخصية تنزع إلى القوة والمنف والعدوان إلى شخصية سلمية تؤمن بالسلام وتعمل من أجلد هذه الموقف الإسرائيلي يوضع أن الاستراتيجية الأصلية للإسرائيليين لم يتغير فيها شئ وأن المفاوضات السلمية الجارية إما إنها مفروضة فرضاً على الإسرائيليين من خلال ضغط الرأى العام العالمي والعربي ، أو أنها وسبلة إسرائيلية تعكس تخطيطاً إسرائيلياً يسعى إلى تحقيق المكاسب من خلال المفاوضات طويلة المدى والتي لا تبدو لها نهاية.

علاوة على أن الحديث عن ثقافة السلام هو حديث أحلام ، فالعقلبة الإسرائيلية عقلية رافضة لثقافة السلام ، وقد ظهر هذا واضحا في أسلوب الرد على الانتفاضة الفلسطينية الجديدة. فهناك تصميم إسرائيلي على البطش بالفلسطينيين دون أي اعتبار لمفاوضات سلام ظلت جاربة بين الإسرائيليين والفلسطينيين لأكثر من ربع قرن إلى درجة أن الكثيرين قد انخدعوا واعتقدوا أن هناك مناخ سلام حقيقياً نتج عن المفاوضات حتى وإن لم يتم الوصول إلى حلول للقضايا موضوع التفاوض.

إن ثقافة السلام ثقافة من طرف واحد فإسرائيل ترغب في أن يتغير العقل العربي ويتخلى عن المقاومة أو ما ينسميه الإعلام الإسرائيلي بالمنف تجاه الإسرائيليين ويدخل في سلام معهم دون أن يتغير العقل الإسرائيلى. وقد أثبتت الانتفاضة الأخيرة با لا يدع مجالاً للشك أن الغية الإسرائيلية في التخلص من الفلسطيني رغبة أصيلة لا ينفع معها حديث سلام أو مسيرة مفاوضات جارية منذ ربع قرن ، وإن الخط التفاوضي الذي انتهجته إسرائيل هو خط يسعى إلى استهلاك الوقت وإجبار الفلسطينيين بالطرق السلمية على التخلي عن حقوقهم الواضحة والصريحة في مقابل استعرار المفاوضات وكأن المفاوضات أصبحت الغابة والنهاية وليس السلام الذي تؤدي إليه المفاوضات.

ومن المهم أن نشير أيضا في هذا الخصوص إلى أن سياسة الحرب واستراتيجيتها في إسرائيل احتفظت في ظل السلام والمقاوضات السلمية بأهم عنصر من عناصر الحرب وهو عنصر الإبادة ، فالتعامل "مسكرى الإسرائيلي مع الانتفاضة هو تعامل حربى وظفت إسرائيل له كل طاقاتها المسكرية من صواريخ ودبابات وطائرات وكأنها حرب حقيقية مع أن الطرف الفلسطيني لا يملك إلا الحجر الذي يصيب هدفه في كل الأحوال فهر مجرد رمز للسلاح وليس سلاحاً حقيقياً .

ولم تتخل إسرائيل عن مفهوم الإبادة كصفهوم أساسى فى فلسفتها الحربية ، فأعداد الشهداء والجرحى تزداد كل يوم ، وهذه الأعداد تمكس حرباً حقيقية فهى ليست خسائر عادية ولكتها خسائر حرب بين طرف عسكرى وطرف مدنى يمثله الأطفال وإسرائيل لا تهتم بنوعية الثائرين عليها فهى توهم نفسها بأنها فى حالة حرب حقيقية يجب إبادة الطرف الثانى فيها إبادة كاملة.

هذه السياسة لا يمكن أن تصدر إلا عن عقلية عنصرية لا تعترف بالآخر وترفضه ولا تتصور وجوده ولا تحتمل مسألة التعايش معه ، ومن هنا فالمسألة ليست لها علاقة بمفاوضات أو سلام، ولكنها مسألة عنصرية خالصة قائمة على أساس من إبادة الآخر والتخلص من وجوده بكل الوسائل الممكنة.

تفاعلت المنظمات الدولية المسئولة عن حقوق الإنسان مع أحداث انتفاضة القدس فى مواجهة صريحة ومباشرة ضد السلطات الإسرائيلية التى تتخذ من المنصرية مبدأ أساسياً فى التعامل مع الفلسطينيين وتطبق ضدهم سياسة الإبادة الناجمة أصلاً عن عدم الاعتبراف بالفلسطينى كإنسان والعمل على إزالته من الوجود بشتى الوسائل المنصرية الممكنة. ومن أول المنظمات التى أعلنت عن رأيها بصراحة منظمة العفو الدولية التى أعلنت أن القوات الإسرائيلية تستخدم القوة المفرطة فى مواجهة الفلسطينيين ، والمقصود بالقوة المفرطة استخدام النبابات والطائرات والصواريخ فى مواجهة الأصجار التى يلقيها الأطفال الفلسطينيون على الجنود الإسرائيليين المسلحين بكل أنواع الأسلحة. لقد اعتبرت السلطات الإسرائيلية نفسها فى حرب حقيقية أمام جيوش حقيقية.

المنصرية وإرهاب النولة:

هناك العديد من الشواهد على أن إسرائيل تسلك فى سياستها الحالية فى الشرق الأوسط سلوك الدولة العصابة وهو سلوك ورثته إسرائيل من الحركة الصهيرنية التى اعتمدت أسلوب العصابات كأسلوب أمثل لإنشاء الدولة اليهودية الصهيونية فى فلسطين ، ومصطلع (سلوك الدولة العصابة).

نمتى به فى المقام الأول عندم الالتزام بالقوانين الدولية وعنم إعطاء اعتبار للموامل الإنسانية فى المسراع وارتكاب كل أشكال الانتهاكات لحقوق الإنسان من خلال الأعسال المدوانية القائمة على أساس عنصرى وهو عنم الاعتراف بوجود الآخر ، فلسطينيا كان أو عربياً ، بل الاعتقاد فى انه لا يستحق الحياة والتصرف معه على أساس من مفهرم الإبادة لأن من لا يستحق الحياة يجب إبادته.

هذا هو المنطق الذي يحكم السياسة الإسرائيلية منذ قيام الدولة وحتى الآن ، فهى لم تتخل عن أسلوب رجال العصابات الموروث عن الحركة الصهيونية وهى غير قادرة أو لا تريد أن تصبح دولة ملتزمة مثل بقية الدول.

ولذلك فالعلامة الأولى للسياسة الإسرائيلية هى عدم الاعتراف بالاتفاقيات والمعاهدات وعدم الالتزام بها فى حالة الاضطرار إلى الدخول فيها عن طريق ضغوط الرأى العام العالمى . ولا تحتاج هذه النتيجة إلى دليل ، فخلال الأعوام القليلة الأخيرة وخلال مرحلة المفاوضات مع الفلسطينيين لم تلتزم إسرائيل بأية اتفاقية أو معاهدة دخلت فيها مع الطرف الفلسطيني بضغط مصرى أو عربى أو أمريكى أو عالمى. فكل الاتفاقيات التى تمت فى مدريد ، أوسلو ، أو شرم الشيخ ، أو كامب ديفيد ، أو غيرها كانت حبراً على ورق ، ولم تنفذ إسرائيل منها بندأ واحداً ، وتفنتت فى تعطيل هذه الاتفاقيات وإبطالها بشكل لم يسبق له مشيل ودون الإحساس بحرج ، أو عدم التزام أو خروج على قواتين ، أو خروج على حقوق الإنسان. إنها سياسة تعتمد على الجمود والتبلد والقسوة وعدم الإنسانية كأسس أساسية في السلوك السياسي.

تحدث المفكر الإسرائيلي اليهردي بروقيسور أورى ديفيس أحد أبرز مثقفي إسرائيل فقال :

(الحقيقة إن حركات السلام الصهيونية في إسرائيل على رأسها حركة السلام الآن تتخذ من الصهيونية عقيدة لها ، وبالتالى فهى حركات عنصرية ، فحركة السلام الآن تدعم قيام دولة فلسطينية مستقلة على ربع مساحة فلسطين التاريخية في مقابل موافقة منظمة التحرير الفلسطينية على اتفاق يسمع لجانب من ال ٤ ملايين لاجئ فلسطيني فقط بالعودة إلى وطنهم التاريخي في داخل إسرائيل ، وهو الأصر الذي لا يمكن أن يوصف بأن ورا « دوافع أخلاقية بالمركات كان دائما هو الحفاظ على دولة إسرائيل كلولة ذات أغلبية سكانية يهودية بالإضافة إلى منع هذه الأغلبية وضعا عميزاً قانونياً على حساب النسطيني ، وهو هدف عنصرى ولا أخلاقي ، ويخالف القانون الدولي وقيم الإعلان العالى لحقول العلى لحقولة إلى المناهية على العالى المقالى لحقول المناهية على المناهية الإعلان المناهية المناهية الإعلان الدولي وقيم الإعلان العالى لحقول الإعلان العالى المقول المناهية الإعلان الدولي وقيم الإعلان العالى لحقول الإعلان العالى المقولة الإنسان ا) .

ررداً على سؤال حول ما إذا كانت النزعة المنصرية فى إسرائيل تكمن فى الصهيونية كمثيدة سياسية مبنية على أساس يزعم بأنه دينى أم أنها تكمن فى الديانة اليهودية نفسها قال الرجل:

(... التقاليد الدينية البهودية تقاليد ضاربة في أعماق التاريخ ، مثلها مثل العديد من تقاليد أديان أخرى تتمتع بالعديد من العناصر والجواتب ، بعضها يعد يثابة الأحجار الكريمة الشبيئة من الناحية الأخلاقية والبعض الآخر غير مقبول العمل به ...).

ويستطرد قائلاً : ... وما حدث هو أن الصهيونية كحركة سياسية أتت بأسوأ ما في الديانة اليهودية ، وهنا تكمن مشكلة العنصرية في إسرائيل ...

ولمل تحليل المفكر الإسرائيلي الكبير لمنصرية إسرائيل يكفى لكى يميط اللثام عن حقيقة يحاول الكتيرين التعامى عنها وهي أن النظام العنصري في إسرائيل تجاوز بكثير في وحشيته وعنصريته النظام المنصري البائد في جنوب أفريقيا.

الاستيطان اليهودي

الاستبطان

بدأ هذا الاعجاء عقب حرب ١٩٦٧ من استخدام للأراضى وعمليات الاستيطان للمساومة من اجل الضفط على الحكومات العربية لقبول مبدأ التفاوض ، ثم تدرج هذا المفهوم من الناحية الأمنية التى تقول بأن بعض المناطق لا يمكن التنازل عنها فيقول (ابجال الون) أحد القادة الاسرائيليين :

(إن مسألة الاستيطان في المناطق ذات المكانة الاستراتيجية والدفاعية العامة هي إحدى الرسائل الهامة في صراعنا السياسي حول مسألة حدود إسرائيل).

ريقول إسحاق رابين عن أهمية المستوطنات :

(إن للمستوطنات دورا استراتيجيا في تقوية الوضع الأمنى وهي تقدم أساسا ثابتا وقويا لمطلب إسرائيل لتحديد وتوسيع الحدود التي يمكن الدفاع عنها).

أما عيزرا فايتزمان فيقول :

(إن مسألة الاستيطان مرتبطة ارتباطا وثبقا بقضايا إسرائيل وبتحديد حدود إسرائيل في المستقبل).

ويرى أريل شارون :

(إن تنظيم المستوطنات يجب ان يكون مندمجا في الدفاع الإقليمي العام).

كما يحدد مناحم بيجين في حكومة الائتلاف الوطني عام ١٩٦٧م ذلك بقوله:

(إننا لن نبقى فى المناطق المحتلة التى وصل إليها جيشنا فى الحرب بل سنعمل على تدعيم الوجود الاستيطاني لفرض الأمر الواقع).

ويرى الحاخام موشى لينفجر حاخام كريات أربع:

(إن الاستيطان بمثل رسالة قرمية لليهود ولا ترجد رسالة قومية أهم من الاستيطان).

ويدعر إلى الاستيطان أيضا من خلال المفاهيم والمعتقدات الدينية لديهم بضرورة التوسع في عمليات الاستيطان ، وإن حق الشعب اليهودي في مسألة الاستيطان في جميع الأراضي هو حق غير قابل للتصرف فهذا الحق من وجهة نظرهم لا يتعارض مع اتفاقية الهدنة عام ١٩٤٩ ولهذا بنيت الفكرة الأساسيسة على التخطيط الاستيطاني المدنى والريفي في تلك المناطق للحتلة وقفا لأهدافهم الصهيونية ومتطلباتهم الأمنية.

وهناك تيار يرى ان حق الشعب اليهودى فى الاستيطان لا يعنى السيطرة الإسرائيلية الكاملة على المنطقة وعليه يجب ألا يكون الاستيطان على المراكز السكانية العربية القائمة. وعلى هذا الأساس قبان أنصار هذا الاتجاه يرون خلق جو من التعايش السلمى بين العرب واليهود.

وقد ظهر تبار ثالث بعد حرب أكتوبر عام ٩٧٣ م والفزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ م ، حيث يطالب أنصار هذا الاتجاه إسرائيل بتقديم تنازلات في صجال الانسحاب والاعتراف بحقوق الفلسطينيين، ومو الطريق الأمثل لتحقيق الأمن الإسرائيلي.

وقد زاد الاعتسام بالاستيطان عقب حرب أكتوبر عام ٩٧٣ م عيث أصبحت المنطقة على اعتاب المفاوضات السياسية وبدأ الحديث عن قرب الترصل للحلول السلمية. ورغم اختلاف الترجهات والتيارات الإسرائيلية بختلف أحزابها ، فقد كان للقدس النصيب الأكبر في دائرة ويؤرة هذا الاعتمام حيث رأت العديد من المشاريع الاستيطانية التركيز على القدس كما لها من أحسة بالفة.

فعلى سبيل المثال مشروع ألون الاستيطائي فقد وضح في أحد بنوده (التي قدمت للحكومة الإسرائيلية 17 يوليو 1977م) :

بأن يشمل المنطقة الواقعة شمالا طريق القدس (البحر المبت حتى طريق عطروت) اللطرون ويشتمل أيضا على شريط أراض بعرض عنة كيلو مترات مع محاولة تطويقها بطرق من المستوطئات. كما شملت وثيقة غاليلي عملية الاستيطان

وضرورة تطويره فى الضفة الغربية مع توسيع دائرة شراء الأراضى والأملاك لاستخدمها للأغراض الاستيطانية .

أما سياسة حزب العراخ فقد ركزت بشكل أساسى ومباشر على عملية الاستيطان فى التنس مع توطين شطريها وإغلاق الطريق أمام إمكانية تقسيمها ، ومن أهم تلك المشروعات الاستيطانية التى قلمت للحكومة (مشروع شارون) والذى أطلق عليه عبارة (العمود

الفقرى المزدوج) ومن أهم بنوده إقيامة ثلاثة مراكز مدنيية كبيرة في الضفية الفريبية تكون الأولى منها على مداخل القدس.

وقد أبرزت حركة غرش امونيم أهمية الاستيطان في أهدافها باعتبارها ركيزة هامة من الركائز لحلق أغلبية يهودية خلال السمى لكسب مزيد من المهاجرين . وأيا كانت الأحزاب والاتجاهات في إسرائيل إلا أنها تعير جمعيها عن روح واحدة ألا وهي (روح الاستيطان) لما تحققة تلك العملية في أفكارهم من السيطرة الفعالة على اكبر جزء من الأراضي المحتلة سواء الضفة الفريبة أو قطاع غزة. وقد حظيت القدس على الاهتسام الأكبر في السياسات الاسائية واستخدمت لذلك كافة الأسائيب منها:

١- الاعتماد على الحركات الدينية الفعالة المتطرفة في مجال الاستبطان.

لاحال على إرهاب سكان المناطق في محاولة لطردهم وتفريغ المدينة من خلال العديد
 من الإجراءات التي وضعتها على مواطني المدينة المقدسة.

٣- السعى لزيادة الاتصال بالمستوطئات والمراكز والمن الإسرائيلية من خلال التوسع فى إنشاء شبكات الطرق ، فقامت السلطات الإسرائيلية بمصادرة ١٩١ كم٢ من أراضى مناطق السيامة وصور وباهر وابو ديس والطور فى ٢٠ فبراير عام ١٩٩٥ م لعمل طريق دائرى يربط القيس.

٤- السعى لإيجاد مراكز صناعية في القنس أربط تلك الراكز بالمؤسسات الإسرائيلية.

٥- استكمال عملية التهويد بسن قانون الكنيست عام ١٩٨٠م ، الذي نص على توحيد
 القنس وجعلها عاصمة لإسرائيل .

ورغم أن هذا القانون قد قوبل باعتراض المؤسسات الدولية وعلى رأسها مجلس الأمن حيث اصدر قرارا رقم ١٧٨ عام ١٩٨٠م إلا أن الإجراءات والمسارسات الإسرائيلية مازالت قدائمة حتى يومنا هذا والسعى الدوب لتحقيق أكبر قدر محكن من عملية الاستيطان. وقد بدأت بإعادة أعمار الحي اليهودى في البلدة القديمة عام ١٩٦٧م واقامة الأحياء اليهودية الجديدة على حساب الأحياء العربية ، سواء من خلال تهجير سكانها أو الفائبين عنها لظروف الاحتلال أو الطرودين منها لاسباب أمنية تدعيها السلطات الاسرائيلية.

ويذلك تكون السلطات الإسرائيلية قد ركزت على عملية الاستبطان في القنس بعمل طوق استيطاني حول المناطق العربية في إقامة العديد من المستوطنات حول مدينة القدس منها: (رامات - اشكرل - معلوت دفنا - حى شاميرا فى التل الفرنسى - حى سانهديا - قرب شعفاط - مستوطنة جيلو (شرقيات) قرب شعفاط - مستوطنة الحى السكتى لطلبة الجامعة العبرية - مستوطنة جيلو (شرقيات) قرب بيت صفاقا - معالية ادوميم) ، هذا إلى جانب العديد من الأحياء السكنية الكبيرة حول مدينة القدس من جهة والأحياء السكنية التابعة للجامعة العبرية ومستشفى هداسا من جهة أخرى ، وكذلك حى (عفات همفتار) فى الشيخ جراح ، و تم الاستيلاء على ١٩٩٠ لبناء ١٩٥٠ وحدة سكنية قرب مركز الشرطة بالقرب من راموت اشكول و ٢٥ وحدة سكنية في منطقة اونروا شرقى شارع (١١) ويناء ١٥٠ وحدة في معالرات سكريي في الكمان الذي اعد لبناء محكمة العدل الدولية هذا بالإضافة إلى وحدات سكنية في حي سلوان وسط القدس القديمة.

كما ترتكز السياسة الإسرائيلية في إطار خطتها الاستراتيجية بشأن مدينة القدس على إبجاد ما يعرف بالقدس الكبرى وحدودها المعروفة من خلال التوسع المباشر في السيطرة على المناطق المستدة على أطراف المدينة من خلال المدن الأخرى ، كسدينة رام الله وأطراف مدينة الخليل ومنطقة الخان واللطرون في جهة الغرب ، هذا إلى جانب العديد من المدن العربية التي شملها هذا الطوق الأمنى منها مدن (البيرة - بيت لحم - بيت جالا - بيت ساحور). كما قامت السلطة الإسرائيلية بمسادرة ٢ كم٢ في ١٧ مارس ١٩٩٥م بعجة بناء أبراج كهربائية في المناطق شعفاط والعيسوية وعنانا ، كما قامت ببيع ١٠٠ آلف م٢ لمجموعة هزيت الاستيطانية من اجل بناء مستوطنة افرات في منطقة غوش عنسيون. وتعتبر عمليات البيع هذه من اكبر العمليات التي تقرم بها السلطات الإسرائيلية حيث تسعى تلك المستوطنات إلى المصول على قروض من البنوك الاقامة تلك المشاريم الاستيطانية

لتنفيذ الفكر الخاص بإنشاء طوق أمنى وحزام استيطانى حول المدينة لاقامة المشروع الكبير على حد تعبير السيساسيين الإسرائيليين ، فقد وصف (تياهود روبلس) رئيس إدارة الاستيطان التابعة للمنظمة الصهيونية عن السكان العرب بأنه (سرطان يحيط بالقدس يجب تصفيته)، وهذا ما أكدوه خلال عارستهم الفعلية ضد السكان وتزويد المستوطنين بالسلاح لمراجهة العرب.

فحسب الإحصائيات الإسرائيلية يقدر سكان القدس الشرقية ب . ٤ ألف يهودى إلى جانب ١٩٠ ألف من العرب ، وقد دعى (استيه بن اربه) مستشار رئيس بلاية القدس إلى ضرورة توسع وتكثيف الاستيطان اليهودى فى القدس مع ضرورة توسيع حدود بلدية القدس لتصل حتى نهر الأردن. كما تقدم عضو الكنيست الإسرائيلى (عمنوبل زيسمان) من حزب العصل ، (يهرشاع) من حزب الليكود للكنيست الإسرائيلى باقستراح ينص على تطبيق القانون والقضاء والإدارة فى القدس على مستوطنى (معالية - ادوميم - وجعبات) وهذا يعقق امتداد إقليميا هنالك فى شمال وشرق القدس على المدن المحيطة بالقدس فضلا على أن هذا المشروع يمنع امتداد إقليمى بين سلطة الحكم الذاتى وبين القدس وبصفة خاصة فى الجانب الشرقى ، وينطوى هذا على إفشال أى خطة فلسطينية بالسيطرة بصورة أو أخرى على القدس. ومن خلال المشروع الذى تقدم به عضوا الكنيست تتضع مجموعة من الحقائق نبرزها على الرجه التالى:

١- أن المشروع يعمل على إبجاد امتناد إقليمي بنون الحاجة إلى مصادرة أراض خاصة
 على طول الطرق إلى مستوطنات معالية وأدوميم وجعبات زائيف.

٧- أن ترسيع مساحة البلدية معناه زيادة عدد السكان اليهود في القدس وضمان الأغلبية وزيادة مساحة الأراضي للبناء وهو في حد ذاته يتحشى والاستراتيجية الإسرائيلية الخاصة بالقدس لمختلف الأحزاب والاتجاهات فقد بلغ عدد المستوطنين ١٦٠ ألف مستوطن يهودي منتشرين في الأحياء الاستيطانية.

٣- أن المشروع سيؤدى إلى إشراف دقيق من البلدية والداخلية بصورة فعالة على عحلية البناء وهو ما يعنى سيطرة الحكومة على مقدرات الأمور في القدس ، فبعد أن كان عرب القدس يملكون ما يقرب من ٨٤٣ م اصبحوا لا يملكون القدس يملكون ما يقرب من ٨٤٣ واصبح اليهود هم الذين يملكون النسبة العالية ٨٣٪ ونسبة ٣٪ الباقية يمتلكها أحانب.

٤- وبهذا نرى أن الحكومة الإسرائيلية إغا سمت إلى زرع فكرة الاستيطان فى صدينة القلس إلى جانب عدد من المناطق العربية لتحقيق مكاسب سياسية و أمنية ، إذا كانت هناك مغاوضات سلام . وعلى هذا الأساس فقد قسمت عملية الاستيطان إلى:

استيطان أمنى :

وهو القائم على النظرية الأمنية غير الخاصَع من وجهة نظرهم لعملية التفاوص مع الطرف الفلسطيني.

استيطان سياسي :

وهو اللي يمكن التفاوض عليه باعتبار أن نشأته في الأصل نشأة سياسية بحتة لا ضرورة لها وبالتالي لا ضرورة لها في سياق العملية التفاوضية.

الضرائب البلدية على المقارات والأملاك :

استكمالا وتباعا للإجراءات الإسرائيلية التى تفرضها على أهل القدس من أجل التهجير، عملت بلدية وسلطات الاحتلال على قرص ضرائب عديدة إضافية غير مهررة مع أنها غير قانونية أصلا طبقا للقوانين الدولية واتفاقية جنيف باعتبار القدس العربية أراضى محتلة.

لقد قامت سلطات الاحتلال بفرض ضريبة (الارتونا) على المواطنين أهل القدس حيث أدرج 80٪ من الفلسطينييين في القدس في سجل دافعي الضريبة، ومصنفون من فشة الدافعين من الدرجة الأولى، بالمقابل فان الحكومة والبلدية تشجيعا للمستوطنين تقومان بإعفاء المستوطن عن يرغب في الاستيطان في القدس الشرقية لمدة خمس سنوات، وبعد ذلك يتم دفع شئ رمزى عن كل سنة ، في حين يدفع الفلسطينيون ٢٦٪ من إجمالي مبلغ الضريبة للدفوعة في القدس بشطريها ، وبالمقابل لا تصرف منها على المناطق العربية سوى أقل من

هذا بالإضافة إلى عوامل وعارسات أخرى عديدة نذكر منها الطرق العسكرى المغروض على القدس والذي بموجبة يعنع دخول فلسطيني الضفة وغزة إلى القدس بدون استصدار تصريح خاص من الإدارة المدنية العسكرية الإسرائيلية ، حيث أقيمت على مداخل ومعاير القدس حواجز عسكرية ثابتة ونقاط تفتيش ، وبموجب أوامر عسكرية تم تقليص عدد الفلسطينيين الزائرين للمدينة إلى أدنى حد ، حيث ضربت حده السياسة الوجود الفلسطيني في القدس، إذ استطاعت عزلها وتحويلها إلى كنتون فلسطيني صغير يتعرض لكافة الضغوط ناهيك عن التأثير الاقتصادي السلبي على الفرد والمؤسسات الاقتصادية، هذا عدا التأثيرات الأخرى المتطقة بالنواحي الاجتماعية والتعليمية التي وصلت أدنى حد لها.

تهبويد القبنس :

عمل اليهود على خلخلة البنية المكانبة للمدينة منذ منتصف القرن الميلادى الماضى ، حيث نشطت اليهودية إليها لزيادة عدد سكانها من اليهود. وأما في القرن الحالي فوصلت الهجرة اليهودية إلى أوجها وذلك أثناء الانتداب البريطاني ، وحين انتهت حرب 24 استولى اليهود على ٢٦ ٪ من المساحة الكلية للقدس. وأما البلاة القديمة فظلت بهد العرب حتى حرب ٢٧ حيث استولى اليهود على ما تبقى من القدس ووسعوا مساحتها على حساب باقى مدن الضفة الغربية الأخرى حيث ارتفعت المساحة من ١٣ كم إلى ١٠٨ كم مربع وذلك ضمن مشروع القدس الكبرى . وفي عام ١٩٦٧م أقر الكنيست اليهودي قرار ضم القدس ، أما في عام ١٩٨٠م فقد أقر القانون المسمى بالقانون الأساسي للقدس وتم إعلائها عاصمة لدولتهم.

ومرت عملية تهويد القنس بعدة مراحل :

بعد حرب يونيو ١٩٦٧م :

عقب الاحتلال الكامل للقدس عام ١٧٥ حل مجلس أمانة القدس العربي ونقلت معكمة الاستئناف العربي إلى مدينة رام الله ، وطبق القانون اليهودي على مواطني القدس العرب ، وربطت شبكتي الهاتف والمياه بدولتهم ، كما نقلت الوزارات والدوائر اليهودية إلى المدينة . كما تم تهويد مناهج التعليم اليهودي. كما تم تهويد مناهج التعليم اليهودي. وعزلت المدينة الآخرى .

وفى نفس العام ١٩٦٧م قام البهود بالاستيلاء على حى المفارية وقسما كبيرا من حى الشرف فى البلدة القديمة، وأسفر ذلك عن مصادرة ١١٦ ألف م٢ من أراضى الوقف الإسلامي تضم ٩٥٥ عقارا وقفيا إسلاميا منها مسجدين ويشكل ذلك ١٠٪ من مساحة البلدة.

في عام ١٩٦٩م :

ظهرت تفاصيل مشروع القدس الكبرى وفي إطاره تم تنفيذ حوالي (١٥) مستعمرة وهي المزام الاستيطاني الثاني حول القدس.

قى عام ١٩٧٤م :

نشرت تفاصيل أحد أهم مشاريع البهود التى تخطط لمستقبل القدس السيـاسى وهو مشروع الدكتور (رافل بنكلر) ويتضمن النقاط التالية :

١- إبقاء القنس موحدة تحت السيادة اليهودية .

٧- توسيع حدود القدس وتقسيمها إلى ٨ أحياء لكل منها مجلس بلدى قرعى وتتبع
 جيعها لمجلس بلدى مركزى مكون من 60 عضوا بينهم ٣٨ عضوا من اليهود.

- ٣- إعطاء الأحياء اليهودية نرعا من الحكم الذاتي -
- ٤- ضمان حرية العبادة في الأماكن المقنسة لجميع الأديان.
- ٥- تحديد نسبة السكان العرب بحيث لا تزيد عن ٢٥ ٪ من السكان .

أن يشمل الترسع المناطق العربية المعتدة شمالا حتى مدينتى رام الله والبيرة ، وشرقا
 حتى أبوديس والعيزرية ، وغربا حتى اللطون وجنوبا حتى بيت لهم.

ئى عام 1970م :

تت الموافقة على توسيع خريطة القدس ويشمل هذا التوسع ٩ مدن ٢٠٠ قرية عربية ، أي ما يقارب ٣٠٪ من مجموع مساحات الضفة الفربية. وقد أقيم في هذا النطاق ١٥ مستمرة أخرى والتي تشكل الحزام الاستبطاني الثالث حول مدينة القدس .

حتى عام ١٩٨١م :

أقامت السلطات اليهودية ٩ أحياء يهودية في حدود أمانة القدس وعلى مشارف البلدة القديمة وهي :

(رامات ، أشكول ، معلوت ، دفنا ، سانهدريا ، جبعات همفتار ، حي النبي يعقوب ، التلة الفرنسية ، حي الجامعة العبرية ، تل بيوت ، وحي عتاروت) .

قی عام ۲۰۰۰ :

وتنص الخطط الاستيطانية الخاصة بشروع القدس الكيرى على جعل سكان القدس بعد عام وتنص الخطط الاستيطانية الخاصة بشكل اليهود منهم ٧٠٪، أى أن لا يزيد عدد العرب المسموح لهم بالعيش فى نطاق هذا المشروع على ٧٥٠ ألف نسمة ، وهذا يعنى أن الخطط تشمل تهجير ١٨٠ ألف من السكان العرب.

و يمكن الجزم أن شارون على الصعيد التفاوضي الفلسطيني في حال استثنافه سيسعى إلى تطبيق خطة سلام جديدة (طريق آخر) يختلف عن المسمى أوسلم:

- اعتراف بدولة فلمطينية حدودها وعاصمتها يتقرران بالاتفاق بين الطرفين في المستقبل.

- أتفاقات انتقالية واسعة لفترات طويلة نسبيا.

- تحديد مناطق أمنية لفترة انتقالية.
- خلق تواصل إقليمي في المناطق التي ستكون تحت السيطرة الفلسطينية.
 - خطة اقتصادية لرفع مسترى المعيشة في الدولة الفلسطينية.
 - خطة للتعاون في تطرير مصادر المياه ورقع حصص المياه للفلسطينيين.
- التعاون الأمنى في المثلث السياسي (إسرائيل ، الأردن ، وفلسطين).

وقبل الحديث عن آراء شارون حول قضايا المفاوضات على المسار الفلسطيني لابد من معرفة خطة شارون التي بني عليها استراتيجيته التفاوضية وهي إعداد خريطة التسوية حيث توجد لدى شارون وعلى العكس من الأوساط السياسية الأخرى خريطة متبلورة للتسرية الدائمة مع الفلسطينييين وقد تم إعداد هذه الترجهات الرئيسية للخريطة برفقة اثنين من رؤساء المستوطنيين وزيف حبير (زميش) سكرتير عام الحركة الاستيطانية (امناه) وتسبيكي بارسحى رئيس المجلس الاستيطاني في جبل الخليل ، لكن ساهم في إعداد الخريطة بدرجة اكبر منهما شمعون فارهنج رئيس قسم التنظيم المتقدم في شركة (الأشغال العامة) في مطلع سنوات التسعينيات ، والذي انتقل بعد ذلك للمعل في إدارة الشوارع تحت إمرة شارون ، وهو الذي بادر قبل ١٥ عاما بتحديد مخطط شبكة المواصلات في الضفة الفريبة الذي شكل أساساً فيصا بعد لفكرة الشوارع الاتدوجة في

١- دولة فلسطينية على ٤٧ ٪ من الضفة :

تنص خريطة التسوية الدائمة لشارون على إقامة دولة فلسطينية على ٤٢ ٪ من مساحة الضفة الغربية، أي اكثر بحوالي ٢٪ عا حصلت عليه السلطة الفلسطينية حتى اليوم.

٧- لن يسلم أبو ديس وعناتا:

وهناك اختلاف بين ال . ٤ ٪ فى خريطة التسوية وبين ال . ٤ ٪ الموجودة اليوم بأيدى السلطة الفلسطينية إذ لن تشحول جميع مناطق (ب) إلى مناطق (أ) ولا يعتنزم شارون تحويل منطقة أ أ) كما اعتزم باراك ولا عناتا ولا العيزرية ولا جميع القرى المديطة بالقدى ولا القرى الواقعة داخل منطقة (الحزام الأمنى الاسرأتيلي) فى مناطق (ب) بل ستبقى هذه المناطق تحت السيطرة العسكرية الإسرائيلية فى إطار التسوية الدائمة . ويبدى

شارون استعدادا لتسليم الفلسطينيين أراضى من مناطق (ج) الواقعة الآن تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة ، خصوصا فى المناطق الواقعة بين الكتل السكانية الفلسطينية بهدف إيجاد امتعاد إقليمى فيها.

٣- حزامان أمنيان :

تتكون المنطقة الإسرائيلية في الضفة الغربية حسب خريطة شارون من حزامين أمنيين طويلين

(الحزام الأمنى الغربى على طول الخط الأخضر ، والحزام الأمنى الشرقى الذي يشضمن جميع منطقة غور الأردن بعرض ١٥- ٢٠ كم حتى شارع الون وصحراء الضفة الغربية).

وحسب الخريطة يريد شارون إقامة خمسة أحزمة عرضية شريط بين الحزامين الطوليين العريضين:

ثمر من الشارع الالتفاقي حول طولكرم عبر (عبناب) ، (شفي شومرون) ويلتف حول تابلس من الفرب (شارع قدوميم ، يتسار) وعبر مفترق طرق (تفوح)

وعر إلى غور الأردن مع تشعب أخر في شارع نابلس قلقيلية

وعر على طول شارع قاطع شمال الضفة الفربية ، القائم من (روش هعين) باتجاه ارئيل وحتى فسيلر (وشارع وحتى فسيلر (وشارع وحتى فسايل با في ذلك تشمب جنوبي نحر هذا الشارع من ارئيل وحتى شيلر (وشارع السلام) الذي يتجه من تل أبيب عبر بيت حورون الى شمال القدس والى غور الأردن وعمان. وكان شارون قد وجه تعليمات بشق شارعى قاطع شمال الضفة وشارع الضفة وشارع رقم 6 كقور تسلمه وزارة البنية التحتية ، وشارع جبعوت ، وش عتصيون ، متسبيه شالوم ،وعر على طول (شارع يهودا) قطاع جنوب الضفة الغربية.

٤- اربع كتل فلسطينية:

تؤدى خريطة شارون إلى إبجاد اربع كتل فلسطينية بالإمكان إقامة دولة فيها

كتلة جنين نابلس وكتلة رام الله وكتلة ببت لحم وكتلة الخليل ، على ان ترتبط هذه الكتل بشورد. بشوارع (مزدوجة) منفصلة بعضها خاص بالفلسطينيين والبعض الآخر خاص باليهود. وبحصل الفلسطينيون على محرات آمنة بين شمال الضفة الغربية وجنوبها وبين الضفة وقطاع غرة وتشخذ هذه المسرات شكل تحويلات من الشوارع القائمة أو أنفى اق تحت الشوارع الاستراتيجية في الضفة الغربية ، التي ستحتفظ إسرائيل بالسيطرة عليها.

٥- المترطنات :

يسمع بإيجاد امتناد إقليمى فلسطينى بين الكتل الفلسطينية وذلك بصورة تمكنهم من السيطرة على امتناد منطقة على قمم الجيال في الوقت الذي تحتفظ فيه اسرائيل بالسيطرة الكاملة على مناطق أمنية حيوية لها «دون تفكيك اي مستوطنة. وقال شارون لرؤساء المجلس الاستطاني

(جميع المستوطنات التى أقمناها معا تقع فى المنطقة الامنية ولهذا لا توجد اى نية لإخلائها).

١- يتوفر لدى شارون التناعة بانه يمكن من خلال مخططه الذى أطلق عليه اسم (مخطط الشبكة) مسك العصى من طرفيها ، وقكين الفلسطينيين من تطبيق رعبتهم الرطنية باقامة دولة، والحفاظ على الأمن والمستوطنات اليهودية في جميع مناطق الضفة الفريبة، وسيتوفر لإسرائيل إمكانية التهديد الدائم للفلسطينيين ، إذا لم يحسنوا التصرف حيث تتوفر إمكانية إغلاق الشوارع. وتبلغ تكلفة المخطط ٥ . ١ مليار شيكل. وقد ونفذت اجزاء من هذا المخطط في اماكن مختلفة من الضفة الفريبة ، لكن بصورة مناقضة لما خطط له شارون.

وعلى سبيل الشاف يسافر الفلسطينيون قوق جسر بيرزيت الواقع فوق شارع (قاطع المنام والقطين المناف يسافر الفلسطينيون فوق جسر بيرزيت الواقع فوق شارع المنافق المنافز المنافز

٧- غير الاردن وشمالى البحر المبت منطقتان صوت معظم سكانهما في السابق لصالح باراك وتحولتا الآن لرئيس الليكود النائب ارئيل شارون الذي يملك نظرية امنية تتعلق بالغور مفادها ضرورة المحافظة على منطقة أمنية شرقية تستخدم كفاصل بين السلطة الفلسطينية والأردن وتضمن بقاء اسرائيل. يدور الحديث عن قطاع ٢١- ٢٠ كم من سهل بيسان في الشمال وحتى معليه ادرميم.

٨- يعتبر شارون: (أن الحفاظ على القدس المرحدة عاصمة أبدية لدولة إسرائيل خطأا
 أحمراً لا سبيل للتنازل عنه) وفى رأيه ان الحرم الشريف بجب أن يبقى خاضعا لاسرائيل وهذا

كان الهدف من زيارته الاستفزازية هناك ، والتى كانت سبيا مباشرا فى اشعال انتفاضة الأقصى. وفى اكثر من حديث وتصريح اعتبر شارون كل الحلول التى توصل إليها باراك فى معادثات كامب دينيد الاخيرة والتى تحدثت عن سيادة فلسطينية على الأحياء العربية للقدس الشرقية لاغمة.

٩- يعارض التسوية الدائمة ويقترح تسوية مرحلية بعيدة المدى تقام فيه دولة فلسطينية
 فى كل المناطق الموجودة اليوم تحت الميطرة الكاملة أو الجزئية التابعة للسلطة الفلسطينية

(مناطق أ ، ب تشكل معا ٤٧ ٪ من الصفة الغربية). وخط الفصل الذى يقترحه سيبقى بيد إسرائيل كل المناطق الواقعة البوم تحت سيطرتها (منطقة ج) كورقة مساومة ويذلك تحتفظ إسرائيل بنطقة أمنية واسعة فى الشرق (١٦ – ٢٠ كم فى غور الأردن ، ١٠ كم فى صحراء يهودا). ومنطقة أمنية غربية ضيقة فى سفوح جبل السامرة ومهودا وعلى طول الخطر.

 ١- وفي موضوع مستقبل المستوطنات اليهودية في الضفة وغزة. تعهد شارون أمام المستوطنين وزعاماتهم ، وعلى صفحات المجلة التي تصدرها إحدى أهم الحركات الاستيطانية المتدينة (حباد) بأنه لن يتخلى عن أي من المستوطنات الموجودة لأنه يعتبر إنها أقيمت في مناطق أمنية. وإضافة البناء الكبيرة مطلوبة حسب رأى شارون فقط في منطقة القدس.

١١ - يعتقد شارون أن المناطق التى تعيش فيها غالبية سكانية عربية مثل جنين ورام الله وبيرزيت وبيت لحم وبيت ساحور وبيت جالا وطحول والخليل ، أماكن لن تعود إليها إسرائيل. لكن يشدد على أن هذه الأماكن با في ذلك قبر يوسف ستبقى مفتوحة أمام الإسرائيليين. وتشكل هذه الأماكن ما مجموعه ٤٠٠ ٪ من أراضى الضفة. ولا يأتي شارون على ذكر مراحل الاتسحاب الأخرى لكن مجرد اعتباره أن لا وجود لاتفاق أوسلو معناه عدم اعتبرافه ، أو التزامه ، القيام بانسحابات أخرى.

ومن المنتظر بعد إعلان الرئيس عرفات وقف وتجميد الانتفاضة وأعمال العنف أن يقدم شارون استجابة لتحرك الرئيس عرفات وقف وتجميد الانتفاضة ويتحرك في التعامل مع القلسطينيين خطوة بغطوة وبحذر شديد ويتمهل والتخلى كليا عن منهج باراك الذي كشف كل أوراقه دفعة واحدة على مائدة المفاوضات وسعى إلى حل كل القضايا العالقة والشديدة التعقيد بين الطرفين في هذه المرحلة.

ويتضمن عرض شارون السلمي إلى الفلسطينيين الأمور الأساسية الآتية :

أولا: رفض التفاوض مع الفلسطينيين حول قضايا الحل النهائي الكبرى كالقعس والحرم القدسى الشريف وقضية حق العودة للاجئين ومصير المستوطنات ورفض التخلى عن الجزء الاكبر من الضفة الفريية في أي اتفاق سلام مع الفلسطينيين وينتج عن ذلك ان القدس ستظل موحدة وعاصمة لإسرائيل ، للشعب البهودى وفقا لشارون ، ويظل الحرم القدسي الشريف تحت سيادة إسرائيل ومسئوليتها الأمنية ويظل اللاجئون الفلسطينيون حيث هو وتظل كل المستوطنات الإسرائيلية قائمة حيث هي في الضفة الغربية وغزة ، بعدما رفض شارون تفكيك

ثانيًا: تأجيل انسحاب القوات الإسرائيلية من الضفة الغربية وغزة وتأجيل تسليم مناطق جديدة للفلسطينيين.

ثالثًا: تركز الجهود الدبلوماسية الإسرائيلية وكذلك جهود الولايات التحدة الأمريكية والجهات الأوروبية والدولية والعربية المعنية بالأمر للتوصل إلى اتفاق مع القيادة الفلسطينية يقضى بإنها ، حالة العداء بين الفلسطينيين والإسرائيليين وليس العمل على توقيع معاهدة سلام شاملة وإنهاء النزاع بشكل كامل بين الطرفين كما سعى إلى ذلك باراك ورؤساء حكومات اسرائيلية آخرون.

واهما: يشمل اثفاق إنها ، حالة العداء بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وفقا خطة الشارون :

- ١- وقف الانتفاضة وكل أعمال العنف ضد الإسرائيليين بشكل كامل.
 - ٢- التفاهم على حل النزاعات والخلافات سلميا بين الطرفين.
 - ٣- إقامة تعاون أمنى فعال بين الأجهزة الفلسطينية والإسرائيلية .
- ٤- القيام بدوريات مشتركة فلسطينية إسرائيلية في مناطق السلطة الفلسطينية .
- ٥- التعاون لوقف كل النشاطات والأعمال الإرهابية الموجهة ضد إسرائيل والإسرائيليين
 انطلاقا من مناطق السلطة الفلسطيئية .
- العمل على وضع حد لنفوذ ونشاطات حماس والجهاد الإسلامي والمنظمات الفلسطينية الأخرى المعادية للسلام.

٧- التعاون لضمان الحماية للمستوطنين الإسرائيليين فى الضفة الفربية وغزة مع تولى
 القوات الإسرائيلية مسئولية ضمان أمن المستوطنات مباشرة رحماية الطرق المؤدية إليها.

٨- وقف كل دعوات التحريض ضد الإسرائيليين في وسائل الإعلام الفلسطينية .

 ٩- تغيير مضمون الكتب المعتمدة في المدارس والكليات الفلسطينية بحيث يتم حلف كل نص معاد الإسرائيليين واليهود فيها .

خـاصــا: في إطار اتفاق إنهاء حالة العداء قتنع القوات الإسرائيلية عن اقتحام المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينيية ويتعاون الجانبان لتأمين حرية المرور للفلسطينيين داخل مناطق السلطة .

سادسا: فى إطار هذا الاتفاق أيضا يحتفظ الإسرائيليون بالسيطرة الأمنية على كل الطرق المؤوية إلى وادى الأردن وعلى المحدود التى تفصل بين الصفة وغزة وكل من صصر والأردن والمرائيل . كما يحتفظ الإسرائيليون بالسيطرة على المياه ومصادرها فى الضفة وغزة ، ويفتح هذا الاتفاق باب التعاون الاقتصادى بين الفلسطينيين والإسرائيليين فى مجالات متعددة وسمح للفلسطينيين بالمعل فى إسرائيل.

سابها: الحكومة الإسرائيلية مستعدة في إطار هذا الاتفاق للمرافقة على إيجاد تواصل بين مناطق السلطة الفلسطينية في الضفة وغزة من خلال حفر أنفاق أو شق طرق جديدة .

ثلمتا: اتفاق إنهاء حالة العداء هذا لن يتضمن أى جدول زمنى محدد أو أية مهلة زمنية معينة للانتقال إلى مرحلة التفاوض على الحل النهائى بين الفلسطينيين والإسرائيليين . والهدف من ذلك هو السعى أولا إلى تحقيق وتكريس التعايش السلمى والتعاون في عدد من المجالات الحيوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين قبل الانتقال لاحقا إلى مرحلة مفاوضات الحل النهائى وبعد ان تصبح هناك ثقة متبادلة بين الطرفين ومن دون التقيد بجدول زمنى معين.

تاسعا: يبدى شارون استعدادا للموافقة في هذه المرحلة وفي إطار اتفاق إنهاء حالة العداء هذا ، على إقامة درلة فلسطينية ، لكنه يضع أربعة شروط أساسية لذلك :

الشـــرط الأول : ان تقام الدولة الفلسطينية في المناطق التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية كليا أو جزئيا ، أي ما مساحته ٤٢ ٪ من الضفة الفريية و ٧٠ ٪ من غزة. الشرط الثانى: أن تقام الدولة الفلسطينية بالتفاهم التام مع إسرائيل وليس بقرار فلسطينى من طرف واحد وبجب أن تربطها بإسرائيل اتفاقات وترتيبات أمنية تضمن المصالع الإسرائيلية الأمنية والاستراتيجية.

الشرط الغالث: يجب أن تكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح ومحدودة السيادة. الشسرط الرابع: يجب أن يوافق الفلسطينيون على إنهاء النزاع مع إسرائيل وإسقاط كل المطالب والدعاري الفلسطينية في مقابل تأييد إسرائيل لقيام هذه الدولة واعترافها بها.

الفصــل الرابع الديمقراطية في إسرائيل

إما دولة ديمقسراطية ... وإما دولة يهبردية - البيسةة المسكرية والنيمتراطية للزمومة .

إما دولة ديمقراطية ... وإما دولة يهودية

كثيرا ما ترصف إسرائيل بأنها (قلمة الديمقراطية في الشرق الأوسط). ويشير وصف إسرائيل بالقلمة إلى المنعة والقوة، ويتضمن مضمونا صراعياً واضحا بينها وبين محيطها الإخليمي العربي ، فالقلاح لا تبني إلا في مواجهة هجرم ما ، كما يشير أيضا إلى نزعة انفلاقية، مبعثها الشعور بالخطر، والرغبة في التحصن خلف جدران القلمة ، أملا في أن يحمى ذلك أفرادها . ويبدر أن هذه الصفة تناسب قاما إسرائيل. أما بقية الوصف التي تشمل الديمة راطية والشرق الأوسط، فتحتاج إلى الكثير من التدقيق والتمعيس.

إن مفهوم الديمقراطية يعتبر مفهوماً غامضاً حيث لا يوجد له تعريف متفق عليه ، ولكن مع ذلك توجد عدة مضامين تتعلق بهذا المفهوم ، يركز كل طرف على جانب منها وفق رؤيته ومصلحته أيضا.

- فيركز البعض مشلا على جانب ترافر الحريات العامة كحرية المعتقد ، وحرية التعبير، وحرية التنظيم.
 - ويرى البعض أن المعيار الأهم هو تداول السلطة بين القرى السياسية بشكل سلمي.
- ويرى آخرون أن المعيار الأهم في وصف بلد ما بأنه ديمقراطي هو المساواة في الفرص بين مختلف مواطنيه.

- ويرى آخرون أن العبرة بنمط الحياة والتنشئة على مبدأ احترام الرأى الآخر.

الأمر الذي قد لا يتوافر حتى مع رجود إطار أو شكل ديمقراطي إجرائيا ولكنه محكوم سلفا بمبادئ رأغاط حياة غير ديمقراطية.

وعندما نحاول تطبيق أى من هذه المضامين التى تتعلق بمفهوم الديمقراطية على إسرائيل أنجد أنه ومنذ حرب يونيو ١٩٩٧ م ، وعارستها على الأصعدة المختلفة ، وبصرف النظر عن إشكالية وصف دولة احتلال بأنها دولة ديمقراطية ، وصدى إمكان الفصل بين عارسات الاحتلال في الخارج (أي أراضى ١٩٦٧) ، وبين الممارسة السياسية والحياة العامة في الاحتلال في الحارج (أي أراضي ١٩٤٨) ، قان إسرائيل ليست دولة ديمقراطية بأي معيار حقيقي ، حيث يبدر عند تحليل عارستها السياسية طابعها الاستعماري في التعامل مع مواطنيها العرب ويشكلون نحو ١٨٨٪ من مجموع سكانها ، بحيث يتجلى أن الإطار الديمقراطي لا يستو عبهم، بل يبدو أن صجمل الإطار السياسي الإسرائيلي مصمم ضدهم ، ليكرس الطابع عبهم، بل يبدو أن صجمل الإطار السياسي الإسرائيلي مصمم ضدهم ، ليكرس الطابع ١٧ وأراضي ٨٤ . وهذا هو بيت القصيد في نقد مفهوم الديمقراطية الإسرائيلية من أساسه ، ما قد يقال عن أن وضع العرب في إسرائيل بكل عنصريتها أفضل حالا من أوضاع كثير من مواطني الدول العربية ، وهو زعم لا يبرو إطلاق وصف الديمقراطية على النظام السياسي من مواطني الدول العربية ، وهو زعم لا يبرو إطلاق وصف الديمقراطية على النظام السياسي الإسرائيلي المؤسس على أسس استعمارية.

فمن ناحبة الحريات ، نجد أنها متاحة بالفعل في إسرائيل للجميع، سواء حريات المعتقد والتعبير والتنظيم ، للعرب واليهود بأقسامهم المتنوعة. ولكن ذلك ليس أكثر من إطار فارغ من المضامين الديمقراطية المشار إليها.

فمن ناحية يوجد بعض الأطراف اليهودية عن يؤمن بمبدأ الإكراء الدينى ، وقرض تطبيق الشريعة اليهودية من أعلى على البهود ، وجعل الدولة دولة يهودية بالمنى الدينى للكلمة . وهم يمثلون نسبة ضئيلة جدا من سكان إسرائيل قد لا تتعدى ٧٪ ، ولكنهم يؤثرون بقوة فى كثير من الأحيان بسبب طبيعة التركيبة الائتلاقية للحكرمات الإسرائيلية ، وأن السياسة الإسرائيلية هى تعبير عن تجمع لأقلبات كثيرة من النواحى السياسية والأيديولوجية والدينية.

وفى المقابل يوجد كشير من الأطراف اليهودية العلسانية التى ترغب فى الحفاظ على (الطابع اليهودي) للدولة أيضاً ، واكن من مفهوم أن اليهودية قومية وليست ديانة ، وهم يصئلون التيار السائد بين اليهود الإسرائيليين اللى يؤمن بالصهيونية في هذا المجال ، ومن هنا يرون أن الحفاظ على (الطابع اليهودى) للدولة لا يتم بغرض الشريعة التي يرفضونها ، ولكن بتمجيد الرموز الصهيونية السياسية والعسكرية ، وإحياء المناسبات اليهودية المختلفة ، مثل الحقيقية والمزعومة ، من قبيل (الكارثة اليهودية) و(المحرقة النازية) ، وحتى الأعياد الدينية التي تكتسب قيمتها من كونها تعبر عن وحدة اليهود كقومية أو شعب في نظرهم ، وليس لمفزاها الديني المتصل بالعلاقة بين اليهودي وربه.

وسواء أكان الطابع اليهودي للدولة هلا دينيا إكراهيا ، أم دينيا طوعيا ، أم علمانيا صهيرتيا ، فهو وسيلة في حد ذاته لقهر قسم كبير من سكان إسرائيل من المواطنين العرب الذين يبلغ عددهم نحر مليون نسبة. وهم يرفضون الطابع اليهودي القومي (أي السهيوتي)، والديني ، لأنه لا يعبر عن تطلعاتهم ولا يمثلهم ، فأكثريتهم مسلمون (٨٠/) والباقون مسيحيون ودروز، ولا شأن لهم باليهودية. كما أن منسون هذه الهوية اليهودية سواء في شكله القرمي (الصهيوني) أو الديني معاد للعرب ، لأنه قام على أنقاض مجتمعهم، وحولهم بالقرة إلى أقلية في بلدهم ، ومعاد للمحيط الإقليمي الذي ينتمي إليه العرب في إسرائيل،

ونجد مظاهر عديدة للتصييز بين البنية السياسية للعرب ونظيرتها الخاصة باليهود ، حيث إن مختلف الأحزاب اليهودية في إسرائيل تحصل على الدعم من يهدد الخارج ومن الوكالة اليهودية ، ويمض هذه الأحزاب الإسرائيلية نشأ كامتداد لأحزاب عائلة في التوجد في دول أوربا المختلفة ، في حين لا تحظى الأحزاب العربية بأي دعم خارجي من الدول العربية ويعتبر هذا جربهة لأنها دول تعتبرها إسرائيل في حالة حرب معها.

ومن هنا يتضح ملمح مهم من ملامح زيف الديمقراطية الإسرائيلية الهيكلى ، فهناك حرية للتنظيم والتعبير وتكوين الأحزاب للعرب ولكن شتان ما بين ما تحصل عليه الأحزاب الموبية والأحزاب اليهودية من دعم.

وتتضح الصورة أكثر من خلال قانون (المودة) الذي ستته إسرائيل سنة ١٩٥٠م ، ويعتبر أى يهودى في العالم مواطنا إسرائيليا ، ويسنحه الجنسينة بجرد وصوله إلى إسرائيل ، في الوقت الذي تتنصل فيه إسرائيل من مستوليتها الحقيقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين، وهو ما يجعل العرب في إسرائيل أقلية مقهورة ومعزولة دائما ، ويفرض قيودا على التوازن السياسي والاجتماعى بين العرب وأليهود فى الدولة، رغم كونهم مواطنين متساوين فى الحقوق من الناحية الشكلية.

وتنصرف مظاهر هذا التمييز إلى الحياة الاجتماعية أيضا، ففرص اليهودى المدعوم من الحارج بكل ذلك الدعم في الحياة لا شك أنها تفرق بأضعاف مضاعفة فرص العربي. وذلك ناهبك عن التمييز الذي قارسه الدولة كدولة ضدهم في الميزاتيات الموجهة للمجالس المحلية المربية ، والوظائف ، والخدمات ، والأراضى ، وتراخيص البنا ، وحتى ما تتخذه ضدهم من سياسات قمعية على غرار ما تفعله في المناطق المحتلة في ١٩٦٧م ، من هدم المنازل ومصادرة الأراضى ، والملاحقة الأمنية ، ومواجهة مظاهراتهم بالرساص المطاطى والمعدني على نحر ما أطهرته مناسبات متواترة وليس فقط أحداث انتفاضة الأقصى.

ولم يأت القرار رقم ٣٣٧٩ الذي قضى بأن الصهيرتية شكل من أشكال العنصرية من قراغ فقد قررت هيئة الأمم شجب التبييز العنصري قيما يسمى بحقوق الإتسان ، وأكدت الهيئة ذلك حينما شجبت العنصرية القاتمة على التبييز باللون والجنس والعرق.. في الدورة ٢٧ حيث قررت الجمعية العصومية للأمم المتحدة اعتبار الفترة من ١٠ ديسمبر ١٩٨٣م ، حتى ١٠ ديسمبر ١٩٨٣م ، حقبة مكافحة التمييز العنصري حيث طلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي المنبثق عن الأمم المتحدة بأن يتولى مساعدة الأمين العام في مسؤولية تنسيق الناماة الشمعية العامة عن البرامج المضطلع بها خلال ذلك العقد على أن يقدم تقريراً سنوياً للجمعية العامة عن الحالة المختصة بهذا الشأن في نهاية كل دورة.

واستخلت الدول العربية هذا الترجه في مكافحة التمييز العنصري فاتفق على أن يتقدم مندوب الصوصال بمشروع القرار (بساواة الصهيونية بالمنصرية). ولما شعر الصهايئة بالمسروع حرص مندوب أمريكا (دانيال مونيان) ومندوب العدد الصهيوني (حاييم هيرتزوك) على الاشتراك مع اللجنة مع مستشارين ورجال الإعلام وقت محاولات لإنشال المشروع وإثارة الخلاقات حول الجائب التنفيذي منه وصياغته إلا أنها لم تنجع. واستمرت المناقشات عدة أيام وسط جر محموم ومحاولات استقطاب واضحة إلا أن محاولاتهم بامت بالفشل وصدر القرار رقم ٣٣٧٩ في ١٠ نوفمبر ١٩٧٥م بتأييد ٧٠ صورتاً مؤيداً و ٢٩ صورتاً معارضاً و ٧٢ صورتاً مؤيداً و ٢٩ مصرة عنما وضعة الأمم إذ ثارت

من نتيجة التصويت. وقام مندوب أمريكا واحتضن مندوب إسرائيل مواسياً له أمام الوقود وأدلى بتصريحات غير دبلوماسية تصور عمق الصدمة. وقد مارست أمريكا وإسرائيل طوال ١٦ عاماً ضغرطاً كثيراً لإلفاء القرار حتى تم لهم ما أرادوا على ضوء المستجنات الدولية فكان قرار الإلغاء الصادر والذي أيده ١٦ دولة وعارضه ٢٥ دولة وامتنع عن التصويت ١٣ ولم تشارك ١٧ دولة.

وإذا استعرضنا مقتطفات ما يبين في الإعلام الإسرائيلي ضد العرب على مدى أكثر من نصف قرن نجد أحد المهاجرين الجدد يقول إن الحل هو (الترانسفير) وترحيل العرب خارج دولة إسرائيل. وآخر يقول بوجوب (قطع الطعام والماء والكهرباء عن العرب). وآخر يقول (إنهم عرب ولبسوا بشر) ، والحاظم يقول إنهم (أقاعي) و (صراصير). وهكفا دوالبك على مدى أكثر من نصف قرن من التعبئة العنصرية والانفلات العنصري الذي يعكس التوجّه العام ونظرة المجتمع الإسرائيلي نحو العرب ككل والعرب في إسرائيل خاصة، وبالتالي فإن الانفلات العنصري الخاري ضد العرب كان وما زال راسخاً في العقلبة العنصرية الإسرائيلية مئذ نشأة الدولة وحتى يومنا هذا.

عملت المؤسسة الحاكمة في إسرائيل من خلال تعاملها الفعلى مع العرب منذ البداية على ترسيخ مفهوم التفرقة العنصرية بين القطاع اليهودى والقطاع العربى ، على أنه شيء عادى وسليقة دارجة ، بفهوم أن العربي أقل شأناً من اليهودى ولا يحنّ له نفس الحقوق.

من هنا ، نرى أن الإسرائيليين يرددون دوماً مقولة (إن وضع العرب فى إسرائيل أفضل من وضع العرب فى إسرائيل أفضل من وضع العرب فى أماكن أخرى) ، بعنى أن المقارنة لا تجرى بين مواطنين يعيشون فى دولة واحدة ، لا بل مقارنة العرب بحالة العرب عامة خارج الدولة الإسرائيلية من جهة، وعدم مقارنتهم مع القطاع اليهودى ، لأتهم عرب وليسوا يهوداً من جهة ثانية ، وبالتالى معاملة للعرب من منطلق دونيتهم وفوقية القطاع اليهودى صاحب الشأن الحاص.

من هنا ، ولو نظرنا إلى التركيبة الاجتماعية للمجتمع الإسرائيلي لوجلنا أن علاقة الفوقية والدونية تتحكَّم بشكل كبير في العلاقة بين العرب واليهود من جهة ، وبين القطاع اليهودي نفسه بين الاشكتاز والطوائف الشرقية من جهة ثانية ، وبالتالي وجود بُنية اجتماعية مبنية على أساس عرقي بحت. من الواضع أن الحقد العنصرى ضد العرب متواجد في الطوائف الشرقية أكثر منه في الطوائف الشرقية أكثر منه في الطرائف الغربية ، وذلك لأن الطرائف الشرقية تشعر بالاضطهاد من قبل الاشكناز وتصلاً أرمتها على العرب من خلال المزاينة في كراهية العرب للتفطية على وضعها المتدنى في اللولة من جهة، ولإثبات صهيدتية وإسرائيلية هذه الطوائف من خلال التنكر الأصوافها الشرقية وكراهية العرب كأساس لكونهم إسرائيليين وليسوا عرباً.

لا يقتصر وكر المنصرية على الطوائف الشرقية فقط ، بل هنالك شرائح وطوائف أخرى كالمهاجرين الجند وغيرهم من الذين يرينون الصعود بسرعة واللحاق بالركب من خلال المواقف المتطرفة صند العرب لأنها حسب قناعاتهم المكتسبة من الصهيونية تجعلهم إسرائيليين كما هو مطلوب إذا أبدوا صواقف عنصرية وكراهية تجاه العرب ، بمعنى أن القناعة العامة في إسرائيل مبنية على أساس كراهية العرب كمقياس لولاء اليهود لإسرائيل والمولة.

ورغم أن الاحتجاج والتظاهر حق من حقوق المواطنة في الديموقراطية ، إلا أن الديموقراطية الإسرائيلية تأخذ منحى عنصرى إذا تعلق الأصر بالمرب في إسرائيل ، بعمني أن النظرة المنصرية والأساس المنصري الذي تعاملت به الدولة مع العرب منذ عقود كان وما زال مبنياً على أساس الخطر الذي بشكّله العرب على الدولة حتى لو كانت احتجاجاتهم سلمية وأهدافها اجتماعية وإنسانية ، وبالتالي الرد هو القمع والقتل والمطاردة كما حدث في يوم الأرض وفي انتفاضة الأقصى والوقت الراهن.

كل ما في الأمر، أن إسرائيل تنظر إلى العرب نظرة سليبة ، عمنى أن العربي الذي يطالب بحقوقه هو معاد للدولة ، بينما العملاء والجنود والحثالة من بين العرب أنفسهم هم العرب الذي تحتاجهم إسرائيل كخانمين وساقطين وجاهلين تستفيد منهم الدولة من خلال إبرازهم كمينة لنوعية العربي الذي تتمناه الدولة.

بدل الانفلات العنصرى ضد العرب والذى قارسه قطعان عنصرية همجية على أن الدولة أطلقت العنان لهؤلاء الساقطين إنسانيا والحاقدين بهدف ردع العرب وتحجيم وجودهم وتقييد حركتهم ، وبالتالى قمع وترهيب مبرمج ورسالة موجَّهة إلى العرب بكيفية الرد الإسرائيلي إذا حاول العرب مستقبلاً الاحتجاج أو المطالبة بحقوقهم.

وإذا أراد الإسرائيليون البحث عن جفور مشاكل المرب كما ينتَّعون ، عليهم أولاً البحث عن بفور المنصرية التي زرعوها عميقاً في القطاع اليهودي من جهة، وعليهم أن يمترقوا بالظلم الذي لحق بالعرب على مدى 66 عاماً من جهة ثانية ، وبالتالى الاعتراف بأن سياسة القمع والتنكيل لن تثنى العرب عن مواصلة الاحتجاج والمطالبة بعقوقهم.

معيار الديمتراطية :

ترتكز فكرة المواطنة فى إسرائيل على مبدأ (التمييز التمويضى) لفائدة البهود اللين قاسوا الإبادة الموقية النازية فى المقام الأول ، يليهم اليهود الذين قاسوا أشكال التعذيب والتشتيت. وهذا المبدأ يقوض واحدا من المرتكزات الأساسية للديمقراطية ، ونعنى به تساوى المواطنين أمام التعليم ، والعدالة ، والشغل ، والحريات الفردية والجساعية. حقا إن حرية الرأى، والإبداع ، وحتى الاعتراض السياسى موجودة بالتأكيد فى إسرائيل ، لكنها معقوظة للإسرائيليين العريقين، أى لليهود فقط. وتعريف (اليهودي) هنا دينى ضيق ، يعنى أن الشخص لا يمتير يهوديا (إلا وفقط) إذا ولد من أم يهودية، أو اعتنق اليهودية بشكل رسمى بعد اجتياز الطقوس الدينية الخاصة بهذا الفرض.

إن هذا الإطار اللاهوتى - الحقوقى يعرم عرب إسرائيل من حقوقهم ويجعلهم مواطنين من الدرجة الشانية ، فعلى المستوى التربوى ، مثلا، نجد وزارة التربية الإسرائيلية صادرت تقريرا ولرابتعليم فى الوسط القروى، والنص الذى نشرته فى الموضوع ، يردد أن ٢١٪ من الشباب القرويين يصلون إلى الثانية العامة ، فى حين لم يحص التقرير الأولى منهم سوى تسبة ٦٪، فضلا عن إشارته إلى أن تسبة الأطفال القرويين المتسريين دراسيا قبل أن يبلغوا ١٦ سنة وصل نسبة ٧٤٪.

والتمييز لا يتم على صعيد الدولة فحسب ، بل كذلك على صعيد المجتمع ، تلاحظ صعيفة حاثير Ha'ir الصادرة في تل أبيب (لأن مدرسة شباب يهود من حيفا ،??هر حي يهودي عربي فقير بتل أبيب) كانت (مكتظة بالعرب) ، فقد تديروا أمرهم في إعدادية IWizo-Franceالاتي تقع في الأحياء الراقية بشمال المدينة. لكنهم ما إن وصلوا إليها حتى أخذ تلاميذ هذه الثانوية الأتيقة بدورهم يسعون إلى مفادرتها (لأن يهود جنوب المدينة قذرين وجهلة مثل العرب).

وقد بلغ هذا الميز أوجه إبان الأزمة العراقية الأخيرة ، عندما أخبرت رزارة الدفاع. وهي التي كانت ترزع الأقنمة الراقية من الغازات ، وزارة العمل بأنها لا تملك الإمكانيات المالية لإصاد العمال المهاجرين بتلك الأنمة ، وهذا يتنافى مع دولة يجب أن يترفر لدبها القدرة والقناعة بأن تحمى جميع المقيمين في أراضيها ، وبدون قبيز. برز تيار آخر من الهيهود العلمانيين يتركز أساسا في الشقفين والفنانين والأدباء والأكاديمين، يؤمن بتهافت الأسس الصهيونية التي قامت عليها الدولة، وما أفرزته من علاقات تحكم بالعرب والههود على السواء، ويصف المشروع الصهيوني بأنه مشروع استعماري، ويطالب بتصفيته من خلال الانسحاب من الأراضي المحتلة في ١٩٦٧م، وتحقيق السلام مع الدول العربية في الخارج، وتأسيس إسرائيل في الداخل على أسس علمية تتبنى التيم العالمية الفردية رحقوق الإنسان، فتصبح هوية إسرائيل إسرائيلية، ويكون المعبار المعتبر هو معيار المواطنة، وليس الدين ولا القومية. ولا يمانع قسم من هذا التيار من إلفاء قانون (العردة) باعتباره مظهرا من مظاهر التمييز العنصري، والشلوذ عن النماذج الديمقراطية في العالم.

وهذا التيار هامشي في حجمه، ولكته هام جدا ، لأنه يتسق مع حقيقة استحالة استمرار الأسطورة الصهيونية في ظل تطور العلوم والمعلومات ، وانكشاف زيف التاريخ الصهيوني خاصة مع إعلان وثائق تأسيس الدولة وحروبها وبمارساتها ضد الشعب الفلسطيني. كما أن تركز هذا التيار في المثقفين يكتسب دلالة مهمة حيث أنهم هم قادة الرأي ولهم تأثير بالغ في التكوين الثقافي لكثير من الأجيال الصاعدة ، بصرف النظر عن سيطرة العسكريين على السياسة الإسرائيلية.

ويرى كثير من المحللين الإسرائيليين العرب واليهود من أنصار ما بعد الصهيونية أنه مع اضمحلال البعد القرمي لليهودية باضمحلال الأيديولوجية الصهيونية ، فسرف يطفى البعد الديني في تعريف اليهودية، وهر ما يحدث بالفعل ، الأمر الذي سوف ينتهي بسيطرة القرى الدينية على الدولة ، وفرض غوذجها ، وهو غوذج انفلاقي ، غير ديقراطي. ولذا يؤكدون أن الدولة إما أن تكون دولة يهودية. أما الوصف الذي يعتمده التيار السائد لهوية إسرائيل بأنها دولة يهودية ديقراطية فسوف ينتهي بتحول إسرائيل إلى دولة أصولية عدوانية منفلقة.

الرسائل الديقراطية لإدارة الصراع:

لا يحتاج محلل السياسة الإسرائيلية إلى عناء كشير ليلاحظ كيف أن إدارة الصراع السياسي بين القوى الإسرائيلية المختلفة تتم بالفعل بوسائل ديقراطية ، حيث يتم تداول السلطة بشكل سلمي ، من خلال انتخابات نزيهة، وتتحقق سيادة القضاء على جميم القوى من رئيس الدولة ورئيس الوزواء إلى أقل مواطن ، كأية دولة ديقراطية أخرى ، ولكن خلال هذا الصراع نجد أن المصلحة العليا للدولة تتعظم ، وأنها تتمزق وتتفتت ، وهذا على خلاف ما تحدثه الديقراطية في أي مجتمع سوي ، حيث تعتبر الوسائل الديقراطية لتداول السلطة ضمانة لاستقرار المجتمع وتطوره ، ونجد أن القوى السياسية الإسرائيلية في الوقت الراهن لا تكتفي بتداول السلطة، ولكنها تتمامل فيما بينها بكراهية شديدة ورغبة في تحطيم الطرف الأخر، ولنأخذ غوذجا من ولاية إيهود باراك ، وإدارة أغاط الصراع الإسرائيلي المختلفة في عهده.

ققد بدأ باراك حكمه بالتنصل من كل الرعود التي قدمها للمواطنين العرب في إسرائيل خلال حملته الانتخابية التي تحدث فيها إليهم ببعض الجمل العربية ، ووضعت تحت صورته جملة (الدولة للجميع) بالعربية ، في الوقت الذي اتهم فيه سلفه نتانياهر بأنه جعل الدولة للمتطرفين.

ثم ضاعت كل الآمال التي عقدها العرب في إسرائيل على وعود باراك لتحسين مستوى معيشتهم ، وأشراكهم في صناعة القرار السياسي لدولتهم ، أو حتى القرار المتعلق بهم كأقلية قرمية ، وذلك بسبب أن باراك حصل في الانتخابات على أغلبية يهودية جعلته بشعر بأنه فاز بالصوت اليهودي ، وليس بالصوت العربي ، وأنه من ثم غير مدين للعرب بشيء. كما كان خيار باراك من البداية هو تكوين ائتلاق حكومي يهودي واستثناء العرب ، واعتبارهم رصيدا مضمونا في كل حال على اعتبار أنهم لن يصوتوا لليكود ومرشحه في أية انتخابات قادمة.

كما تعشرت في حكمه عملية التسوية ، ووصل الأمر إلى حد ضرب مقار شركائه في المفاوضات بالصواريخ وقتل بضعة عشر مواطئا عربيا من مواطني إسرائيل في مظاهرات على خلفية عملية التسوية ، وهكذا قضى على المطلبان الأساسيين للعرب في إسرائيل وهما المساواة والسلام. وهما أيضا المطلبان اللذان يقتضيهما (وفقا لدعاة ما بعد الصهيونية) تصفية المشروع الاستعماري وتحويل إسرائيل إلى دولة ديقراطية طبيعية.

أما الصراع الديني العلساني ، وبالمثل الصراع اليهودي الشرقي اليهودي الفربي ، فقد رأينا كيف أن حزب شاس (أكبر قوة دينية ويهودية شرقية في الوقت نفسه وقتلك عدداً من المقاعد في الكتيست) فرض خلال مرحلة تشكيل حكومة باراك بعد الانتخابات مباشرة ومن خلال الأزمات المتتالية شروطه على باراك ، ودفعه في النهاية إلى التضحية بحليفه الرئيسي حزب ميرتس ، ثم انسحب من الحكومة، مهددا بالتوجه إلى انتخابات مبكرة ، بالتحالف مع قرى اليمين العلماني والديني الأخرى ، بعد أن صفع باراك ، وأفقده مصداقيته أمام العانين واليهرد القربين.

وبالنسبة إلى الصراع بين اليمين والبسار، بدأ شارون يفرض على باراك شروطه من أجل إنقاذه من حجب الثقة عن حكومته في الكنيست وتشكيل حكومة طوارئ أو حكومة وحدة وطنية مع الليكود ، ووجدنا باراك يتنازل له ويصفي عملية التسوية من خلال الهجمات المسكرية على مناطق السلطة الفلسطينية.

وهذا الصراع القاسي الذي تتصادم فيه القوى الإسرائيلية بشدة فتتبعثر شظايا متناثرة ليس نتيجة للرسائل الديقراطية في إدارة الصراع السياسي ، ولكنه دليل على أن هناك خللا هيكليا في بنية إسرائيل ، وبالتحديد في تكاملها الاجتماعي السياسي ، مبني أساسا على حاجتها المستمرة إلى مهاجرين لدعم المشروع الصهيوني ، والحيلولة دون ذوبانه واستيمابه من قبل محيطه الإقليمي الفلسطيني والعربي ، مهما كانت التياينات بين هؤلاء المهاجرين ، وهو ما يعيدنا إلى أزمة شرعية الوجرد، وحتمية التمييز والعداء ضد الفلسطينيين أصحاب البلاد الشرعيين في إسرائيل وخارجها ، ثم جاء اختيار شارون من قبل الشعب الإسرائيلي كرئيس للوزراء ليبرز شكل وأبعاد السياسة الإسرائيلية كحكومة شارون والتي يمكن استنتاجها من خلال الوعود الانتخابية :

- عدم إجراء مفاوضات تحت النار والمباحثات تستأنف فقط بعد وقف العنف.
 - تبقى القدس كاملة وموحدة تحت السيادة الإسرائيلية.
 - إسرائيل لن تتفاوض حول عودة اللاجئين إلى دولة إسرائيل.
 - غور الأردن يبقى إلى الأبد تحت السيادة الإسرائيلية.
 - إيجاد أماكن عمل جديدة وتقليص البطالة.
 - عدم رفع نسبة التضخم المالي.
 - إقامة مجلس وزاري اقتصادي برئاسة رئيس الحكومة.

فيما يطلع شارون إلى إبرام اتفاقات مرحلية طويلة الأجل ويشترط لاستثناف المفاوضات حدوث استقرار للوضع الأمني وهناك اتفاق داخل الحكومة بعدم استثناف المفاوضات مع السلطة الفلسطينية من النقطة التي ترقفت عندها ، وهو ما يؤكد في النهاية استحالة وصف دولة احتلال بأنها دولة ديقراطية.

وسائل الإعلام في إسرائيل

يعتبر الإعلام في أي دولة أحد المضامين الأساسية المعبرة عن مفهوم النيقراطية فيها ، ونتناول هنا تقريراً خاصاً صادر عن مركز (كيشف) عام ٢٠٠١م، وهو مركز خاص لللفاع عن النيقراطية في إسرائيل ، تأسس بعد مقتل اسحق رابين ببادرة من مجموعة من الأدباء ، القانونيين والأكاديميين ، بهدف الدفاع عن القيم النيقراطية في إسرائيل ، وعلى الرغم من إعلان حذا المركز عن عدم ارتباطه بأي جهة سياسية إلا انه يعتمد في نشاطاته على التبرعات التي بقدمها الصندوق الإسرائيلي الجديد (حكين هحداشاه ليسرائيل) والاتحاد الأوروبي.

التقرير بشكل عام عبارة عن الاتحة اتهام ديقراطية وصحاولة لتقديم وسائل الإعلام الإسرائيلية من صحافة وإعلام للمحاكمة ، انطلاقا من القيم الديقراطية التي يترجب عليها أن تسبحكم في الواجبات والمهسسات الملقاة على وسائل الإعلام في أي نظام يدعى التواصه بالديقراطية. في هذه المحاكمة يتم التطرق إلى كيفية أداء الصحافة الإسرائيلية والتلفزيون لمهاتها ووظائفها خلال انتفاضة الفلسطينيين في الغاخل في أكتوبر ٢٠٠٠م.

المحاكسة تعتمد على مبادئ النيقراطية لدور وسائل الإعلام في تقديم لاتحة الاتصام بعدم عارسة هذه النيقراطية والتخصص في القيام بالدور المطلوب من وسائل الإعلام في أي نظام ديقراطي.

التعريف الذي يقدمه المعدين لهذا التقرير هو أن أهم وظائف وسائل الإعلام في المجتمع المهقراطي هي :

(منع المنصة للآراء والمراقف المختلفة، ونشر الحقائق والكشف عن أي خلل وتسبب في السلطة ، على أساس أن العملية المعقراطية تلزم وسائل الإعلام باتخاذ خطوات نقدية تجاه السلطة ونشاطاتها والحد من تهورها).

هناك اتهام واضع للصحفيين ووسائل الإعلام بوجود علاقة مصلحية وأبديولوجية متبادلة بين وسائل الإعلام والشرطة من خلال تبنيها لمواقف قوات الأمن إبان محاولة قسع انتفاضة العرب في إسرائيل ، ووصف لحالة من تشريش الحدود بين مواقف السياسيين، الجيش ووسائل الإعلام عندما تبتى الجميع نفس الموقف ونفس المهادئ ، وبالتالي كان من الطبيعي أن يعوصل الجمسع إلى يعوصل الجمسع إلى نفس النسائج. وهذا يعني أن وسائل الإعلام تبنت صواقف قرات الأمن باتخاذ سياسة حديدية وقاسبة تجاء المتظاهرين العرب الذين قاموا بإغلاق طرق رئيسية في إسرائيل ، والتعامل مع السكان العرب كمجموعة عنيفة ومحرضة لا يجب بأي حال من الأحوال السماح لها بالسبطرة على الطرق الحيوية وبالتالي يجب منع مثل هذه الظواهر بأي ثمن.

الصحافة مشهمة في التقرير أيضا بإضفاء الطابع المسكري والأمنى لعملية التغطية الصحفية لهذه الأحداث ، وليس بالتغطية المدنية كما يترجب في أي نظام ديقراطي.

السبب في التصامل مع الأحفاث من خلال العبلاقية الأمنيية العسكرية هو أن غيالسيية الصحفين الذين قاموا بتفطية الأحداث هم مراسلون لشؤون الجيش الشرطة والأمن.

هذا يعني أن غالبية المصادر التي يعتمدوا عليها هي مصادر أمنية وفي بعض الأحيان متأثرة بالروح العامة التي تسود هذه المؤسسات.

السؤل المركزي في هذا التقرير هو هل صحدت وسائل الإصلام الإسرائيلية في استحان السؤل المركزي في هذا التقرير هو هل صحدت وسائل الإصلام الديقراطية على ضوء الأحداث الأليمة بين المواطنين العرب والشرطة التي أدت إلى مقتل الطريقة عشر مواطناً عربياً في أكتوبر ٢٢٠٠٠ أما الهدف الرئيس من هذا التقرير فهو فحص الطريقة التي تعاملت بها وسائل الإعلام العبرية في تفطية النشاطات الاحتجاجية للمواطنين العرب في إسرائيل.

وسائل الإعلام التي تم فحصها تركزت بصحيفة هارتس ، يديعوت أحرونوت في الفترة ٢٩ سبتمبر ١٠٠٠م إلى ٩ أكتوبر ٢٠٠٠م ، والفحص تركز في صفحات الأخبار وليس الآراء وتركز على فحص العناوين الرئيسية ، الثانوية والمصور، كما تم فحص نشرات الأخبار للقناة الأولى والثانية في نفس الفترة ، من اجل المقارنة. وبالإضافة إلى الاعتماد على البحث في الأخبار التي لم تنشر من خلال فحص عناصر محددة في الصحف العربية الإسرائيلية مثل صحيفة الاتجاد وكل العرب.

يعرف القائمين على هذا التقرير أحداث أكتوبر على أنها استعرار مباشر لنشاطات الاحتجاج الاجتماعي-السياسي للمراطنين العرب في إسرائيل ، التي ازدادت في الأعوام الأخيرة ، هذا الاحتجاج الموجه ضد دفع المراطنين العرب إلى هامش مراكز اتخاذ القرارات المركزية في الدولة في موضوعين رئيسيين، الأول هو الحقوق المدنية والقومية داخل إسرائيل ومستقبل المناطق المحتلة منذ عام ١٩٦٧ الاحتجاج الذي وصل ذروته في أكتوبر ٢٠٠٠م.

من خلال تحليل المعطيات الإعلامية تجاه الأحداث في هذه الفترة يتضع وجود ظاهرتين مركزيتين ميزتا دور وسائل الإعلام.

- الأولى هي ظاهرة (الفصل)
- والثانية هي ظاهرة (التعميم).

الفصل بعنى قيام وسائل الإعلام الإسرائيلية بالعمل انطلاقا من سياسة الفصل والتعييز الواضحة بين العرب مواطني إسرائيل وبين المواطنين السهود وتصنيف العرب والسهود بتصنيفات منفصلة ، هذه العملية قت بشكل أساسي من خلال إعطاء أسماء وأوصاف للمشاركين في الأحداث ، حيث تأكد بعد الفحص أن القصد من استخدام مصطلع (مواطني إسرائيل) بشكل عام هو للدلالة على المتضرين اليهود فقط ، في حين تم وصف الجرحى أو الشهداء العرب به (عرب إسرائيل) أو (العرب مواطني الجليل) وهكذا.

الظاهرة الشانية هي (التصميم) ، بمعنى تعصيم نضال السكان العرب مع النضال الفلطيني من اجل الاستقلال في الضفة الغربية وغزة. هذه الظاهرة التي ساهت بشكل كبير الفلسطيني من اجل الاستقلال في الضفة الغربية وغزة. هذه الظاهرة التي على دولة إسرائيل. الظاهرة التي بدأت في الأيام الأولى للأحداث من خلال احتواء تفطية الأحداث عبر مصطلحات تعود إلى مرحلة ما قبل قيام إسرائيل ، حرب ١٩٤٨، والصراع على قيام الدولة.

ويؤكد التقرير على أن أحد المناصر المركزية في هذا الطابع القرمي لتفطية الأحداث ينبع من الخيال والتشبيه بين الأحداث من خلال التعامل مع هوية المشاركين في الحادثتين العرب مواطنو إسرائيل ، والعرب المقيمون في مناطق السلطة الفلسطينية بمعنى أن وصف الأحداث لم ينطلق من خلال الأحداث نقسها ، وإغا من خلال الموقف الذي من خلاله يتم النظر إلى السكان العرب سواء كان ذلك من خلال وصف الأحداث بالانتفاضة على غرار انتفاضة الأقصى أو من خلال السعيد على أن العرب في إسرائيل لا يختلفون عن العرب في الضفة الغربية بالنسبة للصحفيين الذين شاركوا في تفطية الأحداث. وهذا يعني فيسا يعنيه أن للعرب في يافا للصحفيين الذين شاركوا في تفطية الأحداث. وهذا يعني فيسا يعنيه أن للعرب في يافا

الطريقية وينفس الوسائل التي تعامل الجيش الإسرائيلي بها مع انتفاضة الأقبصى ، ويذلك ساهبت الصحافة الإسرائيليية في منح الشرعيبة والدعم الإعلامي للشرطة وقوات الأمن بالتعاطى معها وقمعها بوسائل قاسية.

إن عملية الربط الواضع التي مارستها وسائل الإعلام الإسرائيلية من صحافة وتلفزيون،
بين انتفاضة العرب في إسرائيل و تانتفاضة الأقصى ، ساهمت في إنتاج حالة من التهديد
وصل إلى انتشار الإحساس بين المواطنين اليهود بوجود خطر حقيقي على قيام دولة إسرائيل.
الأمر الذي شجع وجود حوار جماهيري قومي وعنيف ضد المواطنين العرب وأدى إلى عطيات
انتقامية وصفتها الصحافة الإسرائيلية على أساس انهم يحاولون تطبيق القانون بأيديهم. في
حين تم وصف احتجاجات العرب على أساس مخالف للقانون.

التتيجة الرئيسية من هذا التقرير هي أن وسائل الإعلام الإسرائيلية عملت كممثل عن الفاليية اليهردية وليس كأداة تمثل جميع المواطنين من عرب ويهود. وسائل الإعلام ساهمت في زيادة المغاوف والخطر القومي على دولة إسرائيل، إن لم تكن هي التي اخترعت ذلك الأمر الذي أدى إلى انهام العرب بذلك، والسبب يعود إلى أن غالبية الصحفيين والمسؤولين هم من الهود ركما يتضع فان جمهور وسائل الإعلام هو جمهور يهودي.

التنبيجة الثانية هي أن عملية تغطية الأحداث تثبت أن وسائل الإعلام لم تعمل من اجل التنبيجة الثانية هي أن عمل من اجل الحد من استخدام السلطة الإسرائيلية للقوة ، وإغا على العكس من ذلك فقد تبنت مواقفها الرسمية بدون أي ممارضة ، ولم تقم الصحافة بإثارة الأسئلة أو الشكوك تجاء مواقف الشرطة وتصرفاتها أو الأسباب التي أدت إلى مقتل المواطنين العرب وخصوصا في الأيام الأولى للأحداث.

التقرير لم يتطرق إلى سبب رئيسي آخر حول يمينية وسائل الإعلام الإسرائيلي وخصوصا بعد التجرية القاسية التي خاضتها مع البعين القومي والمستوطنين في إسرائيل ، وهذا يفسر الاتخفاض الملموس في الهجوم اليميني على وسائل الإعلام واتهامها بالبسارية على غرار ما تم أبان عهد رابين وبيريز، هذا التنفير يفرض بالتالي تفييوات على سلم أولويات وسائل الإعلام إبان انتفاضة العرب في إسرائيل وعرضها كجزء من الصراع العربي الإسرائيلي والخضوع إلى حد كبير إلى حالة الكراهية التي تسود قطاعات الشعب الإسرائيلي .

تقييد حربة الصحافة

لم تجد حملة الصغوط اللولية آذاناً صاغية لدى قوات الاحتلال الإسرائيلي واستمرت في محاولاتها الهادفة إلى عزل الأراضي المحتلة عن العالم لتفطية ما تقترفه من جرائم حرب بحق المدنيين الفلسطينيين ، ومنعت الصحفيين من التنقل بين المحافظات ، وأصدر نائب وزير الدفاع أفرايم سنيه أوامره بوقف إصدار بطاقات صحفية لفلسطينيين يعملون مع مؤسسات إخبارية غربية بذريعة تحيزهم. مع أن البطاقات الصحفية لا تضمن حرية الحركة لهم ، إلا أنها أعياناً تسهل من عملية تنظهم عبر الحواجز الإسرائيلية.

وسجلت العديد من حالات الإغلاق للمناطق في وجه الصحافة الفلسطينية إضافة إلى احتجاز الصحفيين وزج العديد منهم في المعتقلات في محاولة لتقييد حرية الصحافة وتمثلت طده الأساليب في الصور الأتبة:

أولا: سحب البطاقات الصحفية:

في يوم ٢٣ من أكتوبر عام ٢٠٠٠م :

صادرت قوات الاحتلال الإسرائيلي البطاقة الصحفية الخاصة بمراسل ومصور في وكالة أسوشيتدبرس (AP) أثناء محاولته تغطية المواجهات التي اندلعت في قرية السعوع قضاء الخليل.

وفي تقس اليوم :

أقدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على مصادرة بطاقة الصحافة الإسرائيلية التي يصدرها مكتب الصحافة الحكومي (بيت أغرون) من صحفي يعمل مراسلاً لوكالة رويترز (REUTERS) وذلك أثناء ترجهه من أربحا إلى رام الله.

وفي يوم ۹ من مارس عام ۲۰۰۱م :

هاجمت سلطات الاحتلال مصورا صحفيا ، عند حاجز عسكري بين مدينتي القدس وبيت لم، أثناء التقاطه صوراً لجندي إسرائيلي يقوم بتمزيق إطارات سيارات فلسطينية. وقال المصور الذي يعمل لصالح التلفزيون الياباني (NHK) أن جندياً هاجمه أثناء التقاطه صوراً له وهو يقوم بتمزيق إطارات سيارات فلسطينية بالقرب من الحاجز، وحاول انتزاع الكاميرا التي كان يحملها ، فيما هاجمه جندي آخر واعتدى عليه بالضرب .

وأضاف أن الجنديين منعاه من القيام بعمله ، وعندما أظهر لهما بطاقته الصحفية الصادرة عن مكتب الصحافة ألحكومي الإسرائيلي ، انتزع أحدهما البطاقة وقام بإتلاقها ، ثم احتجزه وكاميسرا التصوير التي كانت بحوزته بالإضافة إلى تليفونه المحسول ومنعه من الاتصال بالمؤسسة التي يعمل معها ، وقد استمر احتجاز المصور الشاعر لمئة ساعتين قبل تدخل جهات صحفية لدى الجيش الإسرائيلي لإطلاق سراحه.

ثانيا: اعتقال واحتجاز الصحفيين :

في يوم ٢١ من أكتوبر عام ٢٠٠٠م :

منعت قرات الاحتلال الإسرائيلي ثلاثة من المصورين الصحفيين الفلسطينيين من الوصول إلى قربة سيلة الظهر قضاء جنين لتفطية موكب تشييع جشمان أحد الشهداء وذكروا أن الجيش الإسرائيلي أوقفهم عند حاجز طولكرم دير شرف وفتشوا السيارة التي كانوا يستقلونها بدقة ومنعوهم من القيام بعملهم وهدوهم بإطلاق النار عليهم بعد دقيقتين إذا لم يفادروا المكان.

وقى يوم ٢٣ من أكتوبر عام ٢٠٠٠م :

منعت قوات الاحتلال الإسرائيلي مصورا لدى أسوشيتدبرس (AP) ، من دخول قرية السوم في الخليل، وذلك لتغطية المواجهات في القرية .

وقی یوم 🕭 من دیسمبر عام ۲۰۰۰م :

طردت قوات الاحتلال الإسرائيلي طاقعاً صحفياً لهيئة الإذاعة البريطانية (BBC) كان يحاول تفطية إحدى محاولات قوات الاحتلال للاستيلاء على منزل أحد المواطئين في الخليل.

وفی یوم ۲۸ من پنایر عام ۲۰۰۰م :

احتجزت القوات الاحتلالية ، المتمركزة على الحاجز المسكري المقام على طريق عين قينيا غرب مدينة رام الله، مصروراً للتلفزيون المحلى ، من قبل جنود الاحتملال لمدة نصف ساعة وسلموه تبليغاً عراجعة دائرة المخابرات الإسرائيلية في محل إقامته في المليل.

وفي يوم ٧ من فيراير عام ٢٠٠١م :

احتجزت القوات الاحتلالية الإسرائيلية صحفيا فلسطينيا يعمل مراسلاً لصحيفة الأيام شمال قطاع غزة ، أثناء محاولته تفطية أعمال التجريف التي يقوم بها جنود الاحتلال في شمال قطاع غزة ، وقاموا بمصاورة ألّة التصوير ، وتليفونه للحمول وبطاقته الشخصية .

وقى يوم ١٠ من قيرأير عام ٢٠٠١م :

أقدمت قوات الاحتلال على إخضاع وقد صحفي أمياني للتفتيش لمدة تزيد عن الساعة قـبل دخولهم إلى المنطقـة المسـمـاة (H2) في مدينة الخليل ، الخناضعة للسـيطرة الأمنيـة الإسرائيلية ، ومنعتهم من الوصول إلى منطقة الحرم الإبراهيمي.

وفي يوم ١٩ من فيراير عام ٢٠٠١م :

احتجزت القوات الإسرائيلية مراسلة (قناة أبو ظبي الفضائية). ومنعتها من دخول منطقة بيت لحم وغم أنها تحمل بطاقية الصحافية التي تصدرها الحكومة الإسرائيليية (بطاقية بيت أغرون).

وقی یوم ۲۷ من مارس عام ۲۰۰۱م :

احتجزت القرات الإسرائيلية ، المتمركزة عند مفرق المطاحن شمال خان يونس على طاقم صحافين فلسطينين ، تابع للتلفزيرن الفلسطيني ، بعد أن أوقفت سيارتهم قرب الحاجز.

وقى يوم ١ من أيريل عام ٢٠٠١م :

أصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الخليل أمراً عسكرياً بقضي بإغلاق البلدة القدية ومناطق السيطرة العسكرية الإسرائيلية أمام الصحافة الفلسطينية بما في ذلك الصحفيين العاملين مع ركالات الأثباء الأجنبية.

وأعلنت السلطات الإسرائيلية عنها مناطق عسكرية صفلقة يعظر على الصحفيين الفلسطينيين الدخول إليها.

وفی یوم ۲۶ من أیریل عام ۲۰۰۱م :۱:

اعتقلت قوات الاحتلال طاقماً تابعاً لتلفزيون فلسطين كان متجها إلى ثابلس وذلك عند مفرق بورين أثناء قيامه بواجبه الإعلامي وقامت بعصب أعينهم.

وقى يوم ٧ من مايو عام ٢٠٠١م :

أقدم جيش الاحتلال الإسرائيلي على احتجاز طاقم تلفزيون فلسطين على الحاجز المسكري (مفترق المطاحن) الواقع قرب بلدة القرارة في خان يونس لعدة ساعات دون وجود أي مبرر.

ثالثا : تلفيق التهم والتهديد بالقتل :

قى يوم ٢١ من أكتوبر عام ٢٠٠٠م :

هدد جنود الاحتلال ثلاثة من المصورين الصحفيين الفلسطينيين بإطلاق النار عليهم إذا لم يضادروا صاجز طولكرم-دير شرف. وقال المصورون الصحفيون المساملون وهم مصور (الاسوشيتدبرس) ومصور (رويترز) ومصور وكالة الصحافة الفرنسية أوقفهم الجيش الإسرائيلي أوقفهم عند حاجز طولكرم دير شرف وفتشوا السيارة التي كانوا يستقلونها بدقة ومنعهم من القيام بعملهم وهدوهم بإطلاق النار عليهم بعد دقيقتين إذا لم يغادروا المكان. ومنعوهم من الوصول إلى قرية سيلة الظهر لتغطية موكب تشييع جثمان أحد الشهداء.

وفي يوم ١٠ من نوقمير عام ٢٠٠٠م :

وجهت لمصور صحفي أربع تهم تتمشل في كيل الشتائم الأفراد الشرطة وجرح شرطي، بالإضافة إلى مضايقة أفراد الشرطة أثناء تأديتهم لعملهم ومنعهم من اعتقال متظاهرين على الرغم من توضيح المصور بأن هذه التهم ملفقة وقد نفاها بشدة أمام المحققين. يذكر أن عدداً من المصورين صحافيون كانوا معه يشهدون على عدم صحة هذه الاتهامات.

رابعا: إغلاق الأراضي الفلسطينية في وجه وسائل الإعلام:

في يوم ٣ من أكتربر عام ٢٠٠٠م :

قامت القوات الإسرائيلية بفرض حصار عسكري وإغلاق شامل لقطاع غزة منعت على أثره الصحف الفلسطينية لمدة ثلاثة أيام متواصلة بصورة تعسفية.

وقى يوم ١ من توقمير عام ١٠٠٠م :

أصدر مكتب الصحافة الحكومي الإسرائيلي قراراً عنصرياً يقسني بمنع الصحفيين الفلسطينيين من الحصول على بطاقة الصحافة الصادرة عن المكتب، تحت ادعاء أنهم منعازون إلى رجهة النظر الفلسطينية.

وقی یوم ۳ من پنایر عام ۲۰۰۱م :

منعت قوات الاحتلال إدخال الصحف الفلسطينية التي تصدر في الضفة الفربية، بما فيها القدس، إلى قطاع غزة. يجدر الإشارة في هذا السياق أن الصحف الفلسطينية الرئيسة الثلاث وهي القدس والأيام والحياة الجديدة تصدر في القدس ررام الله.

وقی یوم ۱۵ من قبرایر عام ۲۰۰۱م :

أقلمت قوات الاحتلال الإسرائيلي على منع دخول الصحف اليومية الفلسطينية القادمة من الضفة الفريية وقطاع غزة ، و استصر هذا المنع لمدة خمسة أيام دون وجود مجرر لذلك سوى التضييق على الصحافة الفلسطينية والمواطنين .

وقی یوم ۱ من أبریل عام ۲۰۰۱م :

أصدرت السلطات الاحتلالية الإسرائيلية في الخليل أمراً عسكرياً يقضي بإغلاق البلاة القديمة ومناطق السيطرة العسكرية الإسرائيلية أمام الصحافة الفلسطينية، بما في ذلك الصحفيين العاملين في وكالات الأثباء العالمية والأجنبية.

وأعلنت السلطات الاحتلالية عن هذه المناطق مناطق عسكرية مغلقة يحظر على الصحفيين الفلسطينيين الدخول إليها .

وقى يوم ١٨ من أيريل عام ٢٠٠١م :

منعت قوات الاحتلال الإسرائيلي الصحف اليومية الفلسطينية من دخول قطاع غزة ، عقب فرض إغلاق كامل للأواضى الفلسطينية.

وقى يوم ٧ من مايو عام ٢٠٠١م :

أوقفت سلطات الاحتلال توزيع صحيفة الصباح حيث قامت بإيقاف السيارة التي كانت تحمل عدد كبير من أعداد الصحيفة على مفرق الرام رام الله ، التي كان من المقرر أن تنقل بين المدن الفلسطينية وإيصالها إلى محافظات غزة.

وقد صادرت سلطات الاحتلال أعداد الصحيفة أوقفت السائق واعتقلته وفتحت معه تحقيقاً بعجة انه يحمل مواد غير مرخصة من قبل سلطات الاحتلال ، علماً بأنها تصدر منذ عام . ١٩٩٥

محاكمة كتاب إسرائيل:

نتناول في هذا الجزء تحليل كتاب (المجتمعات الديقراطية وقواتها المسلحة : إسرائيل في إطار مقارنة) للمؤلف الإسرائيلي ستيوارت كوهين.

ويكتسب هذا الكتباب أهسية بالغنة رغم كونه مكرسناً لدراسة الجنانب العسكري في إسرائيل، وفيه تفصيلات تهم المختصين بالدراسات العسكرية رغم الكثير من المقولات التي يعتبرها بديهية وهي إما غير صحيحة أو خلاقية على أقل تقدير. أهمية الكتاب والمساهمات الواردة فيه تنبع من توفيره صورة تشريحية وحديثة لعلاقة الجيش الإسرائيلي مع المجتمع وموقعه في العملية السياسية "وهي صورة يقدمها أكاديميون وباحثون يكتبون من وجهة نظر متعاطفة مع إسرائيل وحريصة عليها.

ويعتل الجيش الإسرائيلي وفكرة القوة المتفوقة التي تردع جيرانها وتخيفهم "صوقع القلب في المشروع الصهيوني في فلسطين منذ تحققه سنة ١٩٤٨م. بل أكثر من ذلك ليس ثمة مبالفة في وصف إسرائيل بأنها لم تكن ولا تزال سوى مجتمع حرب "حيث تشكل الحرب وتوابعها والاستعداد لها والجيش الخاص بها والاقتصاد الداعم لها والدبلوماسية المذافعة عنها "جسوهر الكندنة الاسرائيلية.

ويسبب الطبيعة الخربية المسكرية لهذا المجتمع والدولة فإن الخلاف الأولى مع الكتاب والتوجه العام للمساهمات فيه بأتي من الاقتراض الضعني بوجود جسمين يتبادلان التأثير والملاقة هما الجيش والمجتمع. فالجيش هو الشريحة الأساسية من المجتمع الإسرائيلي "والمجتمع الإسرائيلي هو الرديف الاحتياط للجيش والمكمل له بسبب امتداد فترة الخدمة الإجبارية وتوسع عدد جنود وضباط الاحتياط.

واشلان التالي لافتراضات الكتاب هو (ديقراطية إسرائيل) والحديث عنها كمعطى لا خلاتي وفوق النقاش. فهنا لا نجد معالجات ولا مجرد تساؤلات عن مدى انطباق الوصف (الديقراطي) على إسرائيل في حين أن خمس السكان (من العرب) يعانون من قيبين عنصري وحقوقي قائم على الاختلاف الديني والقومي. كما لا نعشر على أية تساؤلات عن تعايش (الديقراطية) في الداخل مع نهج توسعي وعدواني في الحارج على الدوام الذي ميز برائيل منذ نشأتها حتى الأن باعتراف مؤرخيها.

ومع أخذ هذين التحفظين بالاعتبار يظل هذا الكتاب ذو قيسة حقيقية لمن يريد أن يفهم
تداخلات البنية المسكرية بالسياسية بالمدنية في الكيان الإسرائيلي "والتحولات التي طرأت
على هذه التداخلات في السنرات الأخيرة ، صواء بعد انتهاء الحرب الباردة أم بعد مؤقر مدريد
وانطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط وعلى خلفية تراجع أسطورة (الجيش الذي لا يقهر)
سواء بسبب الفشل في جنوب لبنان "أو الفشل في قمع الانتفاضة الفلسطينية الأولى (بناير
١٩٨٨م) ، ويمكن أن نضيف بشقة الفشل الراهن في قمع الانتفاضة الثانية (سبتسبر

ينقسم الكتباب إلى أدمعة أقسام يناقش الأول منها التنفيرات التي حدثت في المقود الأخيرة على جوهر العلاقة بين الجهاز المسكري والجهاز السياسي أو المدني عموماً في المقورطيات بشكل عام. ونجد هنا (نحتاً) لفهوم ، والذي يقصد به وصف المرحلة التي قربها الجيوش الغربية في الوقت الراهن ، وهي مرحلة أعقبت مرحلتين سابقتين الأولى هي مرحلة الجيش الحديث التي ترافقت ونشوء الدولة القومية في القرن التاسع عشر واستمرت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

أما الثانية فهي مرحلة الجيوش الحديثة المتقدمة "وقد امتنت طوال الحرب الباردة وقيرت بوجود السلاح النووي في قلب المعادلات المسكرية ومفهوم الردع الذي أوجده بشكل وضع حدود الاندلام الحروب الكورى بين الدول المالكة لذلك السلام.

أما المرحلة الحالية للقوات المسلحة وبحسب ما ينظر تشاراز مرسكرس "قهي قتاز بشلاثة عيزات:

الأول هو التغير الذي حصل في أهداف المهام المسكرية التي تنخرط هذه الجبوش فيها]ذ ثمة ازدياد في نوعية من المهام التي لم يكن بالإمكان اعتبارها مهاماً عسكرية وفق المفهوم التقليدي للحروب (مهام إنسانية " إغاثية " لاجئين ، ...).

والثاني هو زيادة (الاختراق المدني) للهبكل المسكري "ومشاركة شرائع وخيراء مننيين ليس لديهم إعداد وتدريب عسكري في مهمات تقوم بها الجيوش.

والشالث هو انخراط الجيوش في مهمات وقوات (متعددة الجنسيات) تكون القيادة والسيطرة عليها خاضعة لجهة أو تحالف جهات يتجاوز الدولة الأم ، وهو أمر غير متخيل في المراحل السابقة.

غير أن هذا المعيز الثالث غير دقيق من ناحية تاريخية "قنشوء قوات متعددة الجنسيات سواء تحت مظلة الأمم المتحدة أو غيرها "أشتهر خلال ما يصفه الكاتب بالمرحلة الثانية " أي خلال الحرب الباردة أيضاً "ولا يكن النظر إليه كتحول داخل نطاق المرحلة الثالثة.

القسم الثاني من الكتاب يعالج جوانب محددة في البيئة الجديدة للمسكرية في حقبة ما بعد الحرب الباردة. وهنا ثمة تركيز على تصمق السيطرة المدنية والسياسية على الجهاز العسكري في الديقراطيات "وكذلك على الأثر العميق الذي أحدثته التكنولوجيا المسكرية في تدعيم تلك السيطرة وضمان عدم انفلات الجهاز العسكري. والقسم الثالث يتناول الاستجابات للختلفة وردود الأقمال على التغيرات السابقة "مسع تركيز على تطور وتطوير العلاقات المسكرية والقيادية بين مستريات القيادات المختلفة في القرات متعددة الجنسيات على وجه التحديد عا يقلل من فرص الاحتكاك بينها. ثم التركيز على قضية انخراط المرأة في العمل العسكري وقبما إن كان هذا الانخراط مؤشراً على زيادة مكتسبات المرأة في العمل المديث أم أنه وجه آخر من وجود اضطهادها.

وفي القسم الرابع والموسع نجد أهم ما في الكتاب حيث التركيز على الحالة الإسرائيلية من
عدة جراتب "عير خسسة فصول أضعفها الفصل الذي يتحدث عن (الوضع القضائي داخل
الجيش الإسرائيلي). فهنا لا تجد سوى قطعة دعاية واهية الصلة بالتحليل الأكادي كتبها
ضابط سابق في الجيش هو مناحيم فنكلشتاين الذي عمل قاضياً في محاكم الجيش في أوقات
لاحقة من حياته المهنية. ففنكلشتاين يرسم صورة زاهية الألوان تزدهر بالعدالة والنزاهة وسبادة
القانون داخل الجيش الإسرائيلي. ومرة أخرى نجد أن الغائب الأكبر عن مثل هذا النقاش هو
(الهريني) أو الضحية والهدف المباشر لهذا الجيش "حيث ليس ثمة حالة واحدة أو إضارة إلى
الجراثم التي لا تحصى وارتكبها أفراد من الجيش بحق الفلسطينيين متجاوزين حتى أوامر
قادتهم. والمحاكمات الصورية التي كانت تجرى للكتيرين منهم "معطوفاً عليها الأحكام
للخففة "ثم الإفراجات اللاحقة بعض قضاء أيسر ما يكن من الحكم في السجن ، تشهد على
(عدالة) النظام القضائي في الجيش وسيادة القانون.

على عكس ذلك "بقدم يورام بيري مساهمة عبيقة عن (الإعلام والجبش: من التواطؤ الى التسادم) "مستعرضًا تاريخ علاقة الإعلام الإسرائيلي بالجبش وكبف كانت في معظم الحقب علاقة تعالفية حيث كان الإعلام أداة من أدوات الصراع العسكري "سواء مباشرة عبر ما الحقب علاقة تعالفية حيث كان الإعلام أداة من أدوات الصراع العسكري "سواء مباشرة عبر ما يعرف بالدعاية والتعبثة والحرب النفسية "أو بطرق غير مباشرة. ثم كيف تحولت العلاقة إلى غط من أقاط الاحتكاك خاصة بعد تفشي الفساد داخل الجيش والدور الذي لعبه الإعلام في نقض الصورة المثالية والبطولية للجيش/الرمز. ويثبت الباحث أن الإعلام الإسرائيلي خاصة في مرحلة ما بعد التسعينيات من القرن الماضي أصبح يأخذ منحى ناقداً وسلبياً من الجيش ، ويقول إن تحليلا لمضامين مقالات الرأي والاقتتاحيات في الصحف الكبرى (هآرتس ، يديعوت أحرونوت ،...) في عامي ١٩٩٥/١٩٩٤ ، يشير إلى أن ثلثي تلك المقالات كانت ذات طبيعة ناقدة وغير إيجابية تجاه للؤسسة العسكرية الإسرائيلية.

لكن تبقى أهم مساهمة في الكتاب هي مساهمة باروخ كيميرلنغ وهي بعنوان: (البنية الاجتماعية للأمن القومي الإسرائيلي). فهنا يشبت كيميرلنغ أن الثقافة المسكرية والثقافة المنتبة للمجتمع الإسرائيلي متداخلتان ولا يكن فصلهما عن بعضها البعض (صفعة ٣٤٢). ويستمرض الباحث (عقائد) الأمن القومي الإسرائيلي من تاريخ نشوه مجتمعات البشوف الاستيطانية سواه ما يسميه (عقائد دفاعية) إلى (هجومية) إلى (وقائية) ، وكيف أن كن تلك المقائد كانت متشربة في الثقافة المدنية أيضاً تتبادل وإياها التأثير، وأن البنية للمجتمع الإسرائيلي لا يكن فهمها إلا عن طريق فهم هذا التبادل والتأثير وعمق المكرى والحربي في تشكيله.

شهادة الإسرائيليين على الزعم بنيقراطية إسرائيل :

نسوق فيسما يلي الأدلة على ألسنة أشخاص معروفين منهم لهم وزنهم الأدبي والفكري والسياسي يردون على المزاعم التي تبشها الأبواق الإعلامية الصهيبونية بديقراطية إسرائيل ، على النحو التالى:

أولاً: الدكتور إسرائيل شاحاك

وهو يهودي بولوني قدم إلى فلسطين عام ١٩٤٥ و وضهد نشره الكيان الصهيوني وأنهى دراسته الثانوية عام ١٩٥١ م في هزلها في تل أبيب وأكمل خدمته في الجيش الإسرائيلي إلى عام ١٩٥٣ م ودرس الكيمياء المضوية في جامعة القدس الميرية وحصل على شهادة الأستاذية عام ١٩٦٣م وأكمل التخصص في جامعة (ستانفورد) بأمريكا وعاد مدرساً في حامعة القدس.

وقد شارك في لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان والمراطن وساء ما حصل من عدوان ١٩٦٧م، فانقلب على قومه الصهاينة وبدأ نضاله ضد كافة مظاهر الظلم والعنصرية لديهم. وألف كتابه (عنصرية إسرائيل: بالوثائق والأرقام والأسساء) ويمكن إيجازه فيما يلى:

- ١ الكيان الصهيوني دولة يهودية وحسب واليهود وحدهم الشعب المختار.
- ليهود في الحقوق المدنية أصحاب الحق وبخضع الفلسطينيون لنظام ظالم يستند إلى
 القوانين الاستثنائية التي سنها الانتداب البريطاني عام ١٩٤٥م.
- ٣ الأسس الأيديولوجية والقانونية التي يقوم عليها الكيان الصهيوني تضعه حتماً في خط نازي لا يقل وحشية عن نازية هتلر.

 3 - تهويد الأرض والبشر شرط أساسي وتتيجة محترمة للتضييق على الناس وتهجيرهم ومصادرة كل ما لديهم باسم الأمن القرمي والمسلحة العليا.

٥ - يتغنون بالسلام ابتزازاً وهم المتعلقون بالحروب استدراراً للأموال من الحارج وقد تطرق في الكتاب لجرائم الصهاينة ضد الفلسطينيين بالحقائق والأرقام وقضع أوضاع السجون ومعاناة مرتاديها وكذلك القرى المهدمة التي قامت بها إسرائيل وصوراً من المعاناة والاضطهاد والتمييز العنصري حتى من اليهود أنفسهم وخاصة السود منهم والقادمون من أوربا الشرقية والكتاب بالفعل بكشف وجه إسرائيل العنصري بكل بشاعائه.

ثانياً : جنعون جيلادي :

وهر يهودي شرقي عاش طفواته وشبابه في فلسطين وشهد مرحلة التقسيم وسيطرة اليهود الفرييين (الاشكتاز) على الحكم وبعد تأسيس دولتهم كان شاهد عيان لما أقدم عليه الصهاينة من مذابع وطرد جماعي وقهر سياسي واستبلاء على الأراضي والمستلكات من الفلسطينيين وبعد مراحل مستالية من الدراسة والبحث وجمع الوثائق ألف كتابه (إسرائيل نحر الانفجار الداخلي).

يقول في المقدمة ، إن الكتاب دراسة تبرز اتجاه الحكومة الإسرائيلية نحر التمييز العنصري ويسوق على ذلك غوذج اليهود السوفيتيات الذين تدفقوا بالآلاف على الأرض المحتلة ووفرت لهم المساكن والوظائف وتفرد لهم مساحات من الرأي في الشؤون الثقافية بينما يتعاملون مع اليهود الشرقيين (السفارديم) من أرض علوية ويبقى حظهم من التعليم والتمثيل البرلماني والوظائف العليا والنقابات المهتبة والمؤسسة العسكرية أدنى المعدلات التي يتستع بها (الاشكناز).. وأن العالم لم يتبه إلى سياسة التفرقة العنصرية التي قارس ضد (السفارديم) داخل إسرائيل للتعتبع حولها.

وهذه الدراسة متسمة إلى عشرة فصول تطوف بالقارئ حول علاقة العرب والمسلمين باليهود منذ عهد النبوة باعتبارهم أهل ذمة لهم حقوقهم وأثر الحضارة الإسلامية على الدين اليهودي والأدب العبري وإنكار المزاعم باضطهاد اليهود في ظل الإسلام وبخصص المؤلف فصلاً لدراسة تهجير يهود اليمن إلى فلسطين واستغلالهم دعائياً والمعاملة المزرية التي لاقوها على أبدي السهود (الاشكتاز).. ثم يتحدث عن السجون هناك التي تشهد أيضع غاذج التعليب. والتنكيل والجدير بالذكر بأن هذا الكتاب نشر أولاً بالعربية في القاهرة وترجم إلى الإنجليزية.

ثالثا : مرري دائيد

وكتبابه (إسرائيل دولة عنصرية) وهو كاتب يهددي ، بين الكاتب بأن أحد المبادئ الأيديولوجية للحركة الصهيونية منذ تكرينها حتى الآن الفصل بين المجتمع اليهودي وغير البيودي ولذي وغير البيودي ولذلك تعاملت مع أعداء اليهود بهذف إجبارهم على أتباع سياساتها إذ أتهم يرون بأنهم شعب مكروه وإن الطريق الوحيد هو إقامة دولة لهم واستغلت الخالة الحسنة نسبياً لبعض البيود في الدول العربية فبئت الرعب في قلوبهم عن طريق نسف محلاتهم الإجبارهم على الهجود إلى الأرض المحتلة.

وانطلاقاً من مبدأ الصهيونية في العزلة باشروا بعد قيام دولتهم في تطبيق مبدئهم عن طريق مبدئهم عن طريق تدبير المذابح الجساعية للشعب الفلسطيني وذلك لإخلاء فلسطين من سكانها وتهويدها كلياً وساق أمثلة من أقوال زعيائهم من استضلالهم الحروب لطرد المزيد من الفلسطينيين وتشجيعهم العنف صدهم كوسيلة لطردهم للمحافظة على التفوق السكاني لصالحهم وكيف أن (كاهانا) أكثر القادة الصهاينة صراحة في التعبير عن آرائد.

وذكر المؤلف أن الكنيست الإسرائيلي وافق على قانونين يحددان المستقبل السكاني لهم وهو قانون (العودة - ١٩٥٥م) الذي ما زال ساري المفعدل والذي يسمح لأي يهودي في أي بقعة من بقاع العالم بالهجرة إلى (الأرض المحتلة) مع إعطائه جميع التسهيلات المكثة .

الحق في الاستبلاء على أراض وأملاك الفلسطينيين الذين طردوا من مواطنهم بحجة أنهم غائبون عن أملاكهم وهذا القانون يجرد الفلسطينيين من أبسط الحقوق الطبيعية لأي إنسان وهو حق عيشه في أرضه ووطنه.

ثم ذكر المؤلف بأن من أهم النتائج السياسية للسيطرة الصهيبونية هي فقدان الحربة السياسية للفلسطينيين صدالاً على ذلك بما أقره الكنيست من قانون في سنة ١٩٨٠ يعق بجوجه لوزير الداخلية أن ينتزع الجنسية عن أي شخص يقوم بعمل يهدد شرعية الدولة ومن ذلك تأييد منظمة التحرير بأي صورة وأن هذا القانون قد يؤدي إلى طرد جميع الفلسطينيين لأن معظمهم ذور ولاء لقومهم ووطنهم وقضيتهم.

وهكذا بتسفع لكل مستابع بأن السهود الصهاينة عنصريون فسعلاً بمنطلقاتهم الابنيسة وأيديولوجيتهم السجاسية. ومن واقع قوانينهم الحاكمة التي تم ذكرها و يتضع مدى الشكل العنصري الذي يؤمنرن به ويطبقونه حتى على بعض بني عـقيـدتهم عن يصنفـون في فشة (السفارديم) أي اليهود الشرقيين الذين هم أقل مكانة من (الاشكناز) الغربيين.

رايماً : عامي ايلون

وهر رئيس جهاز المخابرات العامة (الشاباك) السابق في إسرائيل ، حيث يبدأ محاضرة له أمام كادر العاملين في قسم الميزانية في وزارة المالية قائلاً :

علينا أن تقرر أية ديمقراطية نريد لإسرائيل. فالنظام الذي نعيسه اليوم ينطوي على عارسات لا ديمقراطية تصل إلى حد الابرتايد (المنصرية العرقية).

وأضاف ايلون: إننا والفلسطينيين توأمان سياميان ، كتب علينا أن نعيش معا في هذه البلاد. وسياسة الفصل السياسي والاقتصادي والأمني التي نسمع عنها كثيراً في الآونة الأخيرة ، ليست واقعية. ومن شأنها أن ترتد علينا بأشع الصور، وقس ليس فقط مصالح الفلسطينيين بل مصالحنا نعن أبضا. لا بد بالطبع من الاستقلال لكل دولة ، تعن من جهة أحمى. لكن هذا الفصل ينبغي ألا يكون قناطما ، يجب أن يكون مبنيا على التعاون المخلص ، لأن في ذلك خدمة ومصلحة للشعبين. وإذا مارسنا الفصل ، فإننا نكون بذلك معفزين لهم لأن يلجأوا إلى أطراف أخرى في العالم العربي والإسلامي. وتلك الأطراف ، فضلاً عن كونها متأخرة عنا ولا تقدم للفلسطينيين ربع ما نعرضه نعن عليهم كوننا دولة حضارية متقدمة تكنولوجياً وغنية اقتصادياً ، سوف تفرض عليهم منهج حياة يعمق الفقر حاليش والبؤس والعنف. وسلول أضرار هذا المنهج آجلاً أو عاجلاً.

وقال ايلون: ان الواقع الحالي يحلق لدى الفلسطينيين مرارات شديدة ، تعمق في نفوسهم الكراهية والأحقاد. وأعرب عن تفهمه لهم إذ ان الإنسان الفلسطيني يعاني يومياً من سياستنا ونهجنا. في كل مرة يعبر فيها الفلسطيني حاجزا إسرائيلياً يعيش عذابا رهبيا ، نفسيا ، ورعا جسديا فلا تتصوروا أية آثار تترك هذه المسارسات عندهم. وحان الوقت لأن نحدث تفييرا جرهريا في هذه المسارسة. علينا ان نكف عن الوهم بأن اتفاق السلام يحل المشاكل ، إذا لم نصحح هذا الخطأ. علينا ان نكف عن التفكير بأننا نحن الجسميلون ونحن المتطورون ونحن المتاورون ونحن المتاورون ونحن المتاورون ونحن المتاورون وتحن التفعيل هم الماجزون. ويجب ان تكون علاقتنا يهم على أساس من الاحترام المتبادل والتكافئ والمساواة والإنسانية. لا يكن ان نميش وإياهم بسلام ، إلا على هذه الأسس، فهذه لا تقل أهمية عن اتفاقيات

يذكر أن أيلون ، بحكم مركزه الأخير في المخابرات ، كان على مقربة شديدة من الأوضاع في صفوف الفاسطينيين. ولتصريحاته هذه أهمية بالغة في إسرائيل ، ليس ققط بحكم هذا الموقع ، بل أيضا بوصفه أحد المقربين جدا من رئيس الحكومة، أيهود باراك (صاحب سياسة الفصل بين الطرفين) ووزير الخارجية ، شلومو بن عامي ، الذي كان يريد أيلون لنصب المفتش المام للشرطة.

هل يفادر مفكرو إسرائيل قلمة النهقراطية؟

ستم مفكرو إسرائيل من أرض الميعاد وأعلنوا انهم بصدد البحث عن (نيو إسرائيل) حتى لو كان موقعها وراء المحيط. وسأمة مثقفي إسرائيل ليس ترفأ فكرياً ، فالأمر أخطر من ذلك بكثير انه إقراز الانشقاقات الطائفية والدينية والأيديولوجية العميقة داخل المجتمع البهودي ، والتي لولا الوحدة التي يفرضها الصراع العربي الإسرائيلي كما يقول الكاتب اليهودي آلان دوتى لمزقت إسرائيل ، إن هؤلا المفكرين الإسرائيلين الذين يلوحون به (نيسو إسرائيل) يعانون من التطرف الديني عا يجعلهم بشعرون بالبأس من إقامة إسرائيل ديقراطية تتسع بحب وتسامع لكل التيارات وكل العرقيات ومن يتابع الشأن الإسرائيلي خلال السنوات الأخيرة يلحظ غو الفكر الديني المتشدد وانعكاساته الحادة والخطيرة على الحياة السياسية والاجتماعية بصورة تدعو صحيفة مثل لاستامها الإيطالية إلى القزل بأن إسرائيل تنزلق سريعا لنحر جمهورية الماخامات التي تجبر المفكرين الصهاينة على التخفيف من تشبشهم بالأرض نصر جمهورية الماخامات التي تجبر المفكرين العهاينة على التخفيف من تشبشهم بالأرض فلسطين أرض المبعاد بل في أي مكان ، حتى لو كان وراء المحيط كما تقول البروفيسيرة فلطخامات وتعير عورين بأسى عما بلغه الحال في الدولة اليهودية من تطرف حن تقول !

كتا نحلم بأن تصبح إسرائيل منارة للتقدم الاجتماعي غير أننا أصبحنا على العكس من ذلك مركز الظلام الديني ولم يخف حاخامات إسرائيل ارتباحهم حين سمعوا عن مبادرة نير إسرائيل التي طرحتها البروفيسورة ميشيل عورين باسم عشرين مفكراً إسرائيليا.

وقال الحاخام شلومو بن عيزر في اغتياط:

هنا في إسرائيل سنبقى نحن فقط اليهود المتشددين دينيا وحاخامات إسرائيل الذين زحفت سطرتهم حتى غرف الولادة وغزقون بغير رحمة الحبل السرى بين الأبناء وآبائهم الضالين بسكين المدارس التلسودية لا يخفون في الواقع حلسهم بإقساسة جمسهورية الحاضاسات المقطرة من العلمانيين،

ويقولُ الزعيم الدبني غزب شاس عوقاينا يوسف في هذا الشأن :

انه في إطار حدود معينة لا يمكن استبعاد أن تتحول إسرائيل إلى دولة ثيوقراطية أي دولة للكهنة.

والمدهش أن هذا الفكر الاتفلاتي لا يقابل بالمقاومة من قبل النخبة المشقفة بل بالبحث عن طريق للهرب حيث تعلق مبشيل عورين على تصريحات زعيم حزب شاس بقرلها :

إذا كان هذا الحزب يريد توجيه ضربة إلى الصفوة التاريخية للمؤسسة الصهيونية فهذا يعنى أن الصفوة ستذهب إلى أي مكان آخر خلاف إسرائيل ورعا تعزى توجهات ميشيل عورين ورفاقها من الحالمين بـ (نيو إسرائيل) المقطرة من الحاخامات المتشددين إلى الإدراك العميق بصعوبة بناء إسرائيل وعقراطية نظراً لأسباب عديدة مناونة تتعلق باختلالات في البنية الفكرية والتاريخية للدولة اليهودية.

وفى مستهل كتابه (الدولة اليهودية قرن لاحق) يتسالح الكاتب اليهودي آلان دوتى هل يكن أن تكون هناك دولة يهودية وديمقراطية في أن واحد؟

وهو في الحقيقة سؤال أحيط بجدل نظري كبير عبر قرن من الزمان ومنذ ولادة حلم إقامة الدرلة البهودية، ورغم وجود فريق قوى من المنظرين الصهيرتيين كانوا يرون انه لا تناقش بين نكرن الدولة يهودية وديقراطية، إلا أن الواقع متخم بؤشرات تشي بمكس ذلك تماماً ، نظراً للإحساس المفرط لليهود بيهود يته ، وتختدقه في مواجهة العالم في حالة من الاستنفار تغذيها مشاعر الارتياب في الأخر والتعالى عليه لقد حدث هذا كثيراً في كل مجتمع ضم أقلبة يهودية ، حيث كانت دائما لاتحة غير مرثية لكن يمكن قراءتها بسهولة كتب عليها نحن ترتاب فيك نعن نحتقرك لقد حدث هذا وهم أقلية فياذا يتوقع منهم وهم أغلبية في دولة بيدهم مقاليدها هل سيمنحون غيرهم حقوقهم الليبوالية؟ ماذا لو انقلب العامل الديوجرافي بيدهم مقاليدها للمرب الإسرائيليين ، وفاز هؤلا ، يأغلبية المقاعد في الكنيست هل سيسمح لهؤلاء بتشكيل الحكومة؟ هل سيسمح حاخامات إسرائيل أن يحكم جمهوريتهم عبي، يقول الآن ودي في كتابه وقد فشلت الديقراطية في ترسيخ جذورها في إسرائيل لأن

الخصوصية اليهودية البازغة تغلبت عليها في نهاية المطاف. ويستعين الآن دوتى برصد برنارد أميشاى للمجتمع الإسرائيلي حيث تعلم المدارس الإسرائيلية الأطفال ما يتعلق يقبائل بنى إسرائيل أكثر بكثير عا تدرسه لهم عن التنوير ولا ينبغى أن نندهش وهذا حالهم إذا لاحظنا أن اللغة العبرية تخلو من كلمة مقابلة لكلمة الديقراطية ويرصد الآن دوتى عشر عقبات أمام إقامة نظام ديقراطي مستقر في الدولة اليهودية من بينها:

 أن القليل نسبيا من المهاجرين اليهود إلى فلسطين جاءوا من بلدان ذات تقاليد ويقراطية صاخة للاستعرار.

 ٢- جاء معظم اليهود كلاجئين بخبرة حياتية شكلتها النكبة والمدركات السياسية التي يسيطر عليها إحساس بعدم الأمن وإمكانية التعرض للخطر.

٣- ألتى بن جاءوا في أتون حرب دائمة، تتطلب تمبئة كاملة للقرة البشرية والموارد تواجه إسرائيل تهديدات خطيرة لتماسكها الداخلي يشمثل في وجود أقلية كبيرة منتمية عرقبا إلى المدو بالإضافة إلى وجود انشقا قات طائفية ودينية وأيديولرجية عميقة داخل المجتمع البهودي ذاته ، ولولا الرحدة التي يفرضها الصراع العربي الإسرائيلي لمزقت إسرائيل نفسها بالنزاعات الداخلية.

4- ثمة عناصر في الديانة البهودية تتعارض مع مطالب الديقراطية، وحسب المنظور الديني يتعين إعطاء الأولوية للشعرية الإلهية على القواعد والمؤسسات البشرية، والكثير من أبناء الطائفة المتدينة يرفضون الاعتراف بشرعية القوانين التي يتم وضعها بأساليب ديقراطية والتي يحسون أنها متعارضة مع القانون الأعلى كما تطور عبر القرون على يد اليهود الماخامات. وكما نرى فجذور البنية الثقافية الإسرائيلية ثم تنامى المناصر المناوئة للديقراطية خاصة ما يتعلق منها بالتشدد الديني كلها عناصر تعجل بانزلاق إسرائيل نحو جمهورية المناخامات فإن لم يرحل الحالمون بإسرائيل الديقراطية لتشييد نيو إسرائيل في مكان آخر فهي الحرب الأهلية التي سوف قزق الدولة الهودية.

البيئة المسكرية والديقراطية المزعومة:

لا شك أن لانتشار مفاهيم نفسية ذات بعد سياسي عنصري بين صفوف المواطنين اليهود ومؤسسات الحكومة الحالية بقيادة اليمين ، دور كبير في التعبير عن النجاح الذي استطاع هذا اليمين تحقيقه بقيادة الجنرال شارون ، وفي الحصول على تأييد الشارع لمحاولة قمع انتفاضة الشعب الفلسطيني على أساس مواجهة ما يسمى بد (فقدان قدرة إسرائيل على الردع). وليس من قبييل الصدفة ان غالبية استطلاعات الرأي تثبت أن شارون ومخططاته تتمتع بشعبية كبيرة ليس فقط بين صفوف الرأي العام وإغا يتمتع أيضا بتأييد من وسائل الإعلام.

الجميع في هذه الحالة يتفق مع تقديرات المغايرات وأجهزة الأمن اللذان يوجهان الحكومة في قراراتها وينفذانها وخصوصا بعد الإعلان عن وجود مصادر ومواد سرية تم الكشف عنها ترزيس الحكومة ووزير الدفاع يؤكد على عدم وجود شريك ولا يوجد فرصة للسلام مع الف عليين. ويبدر أن هناك مصلحة لشارون في التأكيد على أن الحرب الحالية هي حرب الشعب اليهودي ضد الشعب الفلسطيني على أمل إبعاد التفكير من أن السلطة الفلسطينية ما زالت هي الطرف الوحيد القادر على الحفاظ على الأمن والهدوم، وبالتالي عدم المطالبة بالاستجابة إلى مطالبها القومية أو على الأقل تنفيذ الاتفاقيات التي تم الاتفاق عليها مسبقاً.

الإسرائيليون بفضلون رؤية هذه الشعارات والتعامل معها وكانهم في ملعب كرة قدم يريدون الانتصار بأي ثمن ، ويفضلون تجاهل الأسباب الرئيسية لذلك ، وأن الطرف الأخر وهو يريدون الانتصار بأي ثمن ، ويفضلون تجاهل الأسباب الرئيسية لذلك ، وأن الطرف الآخر وهو في هذه الحالة الشعب الفلسطيني المتهم بالإرهاب والقتل التي يتسمت بها الجيش الإسرائيلي ، وأن هذا الشعب الفلسطيني المتهم بالإرهاب والقتل والعداء لليهود يؤمن بعقد في الحياة بكرامة واستقلال وهو مستعد لمواجهة هذا الجيش مهما كلف الشحن، يفسطون رؤية هذا الشعب من خلال العنف ، الحجارة وفسوهات الرصاص والعمليات الانتحارية ويفضلون اعتبار أن ما يمثل هذا الشعب هو ذلك وليس أي جانب آخر. لا يكن بأي حال من الأحرال أتهام شعب كامل بالإرهاب كما يتم الآن ، وفي نفس الوقت لا يكن القضاء على شعب بأكمله ، إلا أنه يكن في كثير من الأحوال تحريل شعب كامل من شعب يدعي النيقراطية والحضارة إلى شعب عنصري ودكتاتوري وأعمى ولا يستطبع اليوم أن يرى الحقيقة فالجميع بالنسبة له متهم بالإرهاب.

حل شارون للأمن هو في تحويل الهجوم على السلطة الفلسطينية إلى عادة يومية وحرب طويلة الأمد يكسب منها (الشرعية) في استمرار ضرب إنجازات السلطة الفلسطينية ولا يعطى المبرر لأي قوة معارضة سياسية ان تشكل أي عنصر ضفط عليه، وهو يبحث دوما عن الوسائل والدلائل التي تثبت نوايا السلطة في الاستمرار في اغرب ووضع السلطة الفلسطينية أمام الاستمرار في الانتفاضة واغرب أو الخضوع كليا للإرادة الإسرائيلية ، بدرن الأخذ بعين الاعتبار ردود الفعل الفلسطينية ليس فقط في الدفاع عن النفس ، وإفا في القدرة على التأثير على مجريات الواقع سواء كان ذلك الخصول على أسلحة استمرائيجية أو حتى استخدامها إن تطلب الأمر ذلك وهذا أمر طبيعي تحلله القوانين والشرائع السماوية.

لقد سبق للمؤسسات الأمنية وإن حلرت في الماضي ما قبل أوسلو وفي اكثر من مناسبة بان احتمالات بإطلاق صواريخ على المدن والقرى الاستبطانية ، طالما لم يتم تحقيق أي تقدم هناك احتمالات بإطلاق صواريخ على المدن والقرى الاستبطانية ، طالما لم يتم تحقيق أي تقدم في المسيرة السلمية. الجميع اليوم يمود ويكرر ما حلرت منه هذه المؤسسات إلا أن الجميع يفضل تجاهل الأمنية الاستراتيجية لا يكمن فقط في محاولة إحباط عمليات التهريب التي لا يكن إحباطها ، وإنما في التوصل إلى اتفاق مع المسلطة الفلسطينية ، بمعنى انه يجب التحامل مع الأسباب التي تدفع السلطة إن صح الاتهام بتهريب الأسلحة.

ان الهدف من ترقيت الكشف عن سفينة تهرب الأسلحة والإعلان السريع والاستعراضي للكشف عن عمليات تهرب الأسلحة يرفر الذريعة لتوجيه ضربات عسكرية مكتفة ، وميروا للاستعرار في التنصل من الاتفاقيات على الرغم من أن بعض التقديرات الأمنية تؤكد على أن استخدام هذا النوع من السلاح هر استخدام دفاعي وفي حالة وجود نوايا لاقتحام مكتف من المجيش الإسرائيلي لمناطق السلطة ومحاولة من الفلسطينيين لمل الفراغ العسكري والأمني الناتج عن طبيعة الاتفاقيات المعقودة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية ، وأن السبب الرئيسي هو مواجهة تهديدات الحكومة الإسرائيلية برئاسة جنرال أور تاريخ دموي في اقتحام مناطق السلطة بمعنى أن هذا تمبير عن الدفاع عن النفس ، وليس من قبيل الصدفة أنه لم يتحدث أحد في للاضي وضلال ٨ سنوات عن ذلك ولم يتم إطلاق أي صاروخ تجاه التسجيم عات الإسرائيلية في فترة السلام.

في الأنطنة التي تدعي النيقراطية من الصعب الحديث عن حكومة ديمقراطية بدون الحديث عن وجود معارضة ديمقراطية ، وفي إسرائيل اليوم وبعد ٨ سنوات من الاتفاقية وعدد كبير من الاتفاقات والخروقات الإسرائيلية من الواضع انه لا يوجد معارضة. الجيش يتحدث عن ثلاث سنوات كحد أدنى لاستصرار الانتفاضة وهو يمثلك المسلاحيات لاتخاذ صواقف ذات طابع استراتيجي كاقتحام لمناطق ذات سهادة والتي تعتبر بمثابة اعتداء من دولة على دولة أخرى بدون الصودة إلى المؤسسة السياسية. شارون هو قائد عسكري وليس قائد سياسي ، قائد عسكري سمحت له الطوف والقرارات الخاطئة باستلام الحكومة السياسية. ومن الطبيعي لأي إنسان عسكري في نظام غير ديقراطي أن يسر لان يكون زعيماً سياسياً وهذا ما حدث وسوف يحادل كل جهده ودهائه العسكري من اجل ضمان استمرار هذه السلطة ، وهو يساهم اليوم في مناحيات سياسية كيورة للجيش وقيادته.

مرحليا لا يرجد أي أمل بجادرة سياسية في الأقق ، وزارة الدفاع تعيش حالة من البليلة وخصوصا بعد الاعتراف بفشل سياسة المزج بين الرد العسكري المباشر والصارم من جهة إسرائيل ومنع غلاف اقتصادي من اجل التخفيف عن حياة المواطنين الفلسطينيين هر الطريقة الصحيحة للانتصار على الانتفاضة. وبعد نشر التقديرات الأمنية التي تؤكد على عدم وجود أي رد فعال من المؤسسة العسكرية سوى الاستصرار في الرد العسكري على العمليات الفلسطينية واستمرار الحرب على تار هادئة.

معسكر البسار ما زال يبحث عن زعيم جديد ويعاني من أزمة شرعية خانقة. وما يملكه شارون اليوم هو الاستمرار في الإيحاء للرأي العام بأنه ويدون تدهور للأوضاع لا يكن التوصل إلى حل سياسي. لذلك المطلوب هو إظهار اكبر قدر من التحمل والاعتماد على مخطط شارون الراضع لإعادة الأمن.

والهدف الإسرائيلي هو توحيد الطاقعات الإعلامية والسياسية من اجل إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بان عرفات لا يسيطر على الأحداث ، وأي اتفاق معه لا يضمن إعادة الهدر ، والأمن لذلك يجب الاستمرار في الحرب ، مع تجاهل واضع من الجيش للمصادر الأمنية الأخرى التي تؤكد وجود خيارات أخرى غير الاستمرار في الحرب وتؤكد على أن عرفات لن يخضع وأن استمرار التدهور الأمني وعلم العودة إلى المفاوضات يهدد إسرائيل بفقدان الإعتراف العربي بدولة إسرائيل والمؤافقة على حدود ١٩٧٧ م.

تأثير الانتفاضة على الديقراطية الهشة :

جرت المادة على الصعيد السياسي الإسرائيلي و مكسلاته في الإعسلام الإسرائيلي والأكاديمية الإسرائيلية على عرض النظام السياسي الإسرائيلي على أنه (ديقراطي غربي) معتمدين على أساسين علميين لتسويق هذه الرؤية الإسرائيلية الذاتية.

الأول : كون النظام السياسي مستقرا.

الشاتي: وجود نظام ديمقراطي رسمي (شكلي) يضن إجراء انتخابات دورية ، إضافة إلى النصل بين السلطات والصحافة الحرة.

وقد أثرت انتفاضة الأقصى المباركة تأثيراً واضحا ومباشراً على هاتين النقطتين كما يلي : أولا : على صعيد الاستقرار السياسي :

من الواضع أن الانتفاضة زعزعت أركان النظام السياسي الإسرائيلي واستطاعت تحريك الساحة السياسية الإسرائيلية .و لأول مرة في تاريخ إسرائيل ، نحو انتخابات مبكرة بعد سنة و نصف من إجراء انتخابات الكنيست ورئاسة الوزراء و انتخاب ايهبود باراك رئيسيا للوزراء.قد يعتقد البعض أن هذا الأمر ليس مهما إلى هذا الحد ، لكن الحقيقة هي أن القيام باتخاذ هذه الخطوة ، خصوصا على ضوء التقييمات الأولية بأن الانتخابات سوف تؤدي إلى خسارة السلطة المعارضة، هي حديث نادر جدا، و قد يكون غير مسبوق في دول تعتصد خلابات الدورية أساسا لتناقل السلطة.

إذا اعتبرنا الانتفاضة في الضفة و القطاع، حدثا خارجبا بالنسبة لإسرائيل ، و إذا كانت (الديقراطية الإسرائيلية)لا تستطيع أن تصعد في رجه تهديد خارجي (من حبث استقرارها) فإنها بالتأكيد لن تستطيع الصحود في رجه منازعات داخلية تنشأ فيها مستقبلا بين المجموعات الأثنية والسياسية المختلفة. و بهذا أكدت انتفاضة الأقصى و تداعياتها حسب رأيي بشكل قاطع ، افتقار النظام السياسي الإسرائيلي إلى الاستقرار المزعوم ومن ثم إلى افتقار إسرائيل لركيزة أساسية للديقراطية.

ثانيا: يتعلق بمضمن الديقراطية :

(بالإضافة إلى الشكليات الخارجية من حيث فصل السلطات و إجراء انتخابات دورية).

مضمون جوهري يتعلق بالأساس بالمساواة بين المواطنين ، بالحفاظ على الأقليات وضمان الوسائل التي تتبح ذلك هذه المضامين كانت مفقودة دائما في النظام السياسي الإسرائيلي ويسببها كان أصلا من المستحيل منطقيا وعليا اعتبار إسرائيل دولة ديمقراطية.

لقد أتت المسادمات بين قرى الأمن الإسرائيلية ومواطنيها العرب الفلسطينيين (أو جزء منهم ، مدعوم معنويا من الغالبية العظمى للعرب الفلسطينيين في إسرائيل) وقتل مواطنين بشكل متعمد على يد قرى الأمن الإسرائيلية التي أرسلت لمواجهة التظاهرات مدججة بالأسلحة الأوروماتيكية ، لتؤكد عدم وجود مضمون جدي للمواطنة العربية في إسرائيل. و تجدر الإشارة بشكل أولي إلى حقيقة كن خطاب المواطنة في إسرائيل عندما يكن المعنيين به من العرب الفلسطينيين هو خطاب ينطلق من استعمال المواطنة كأداة للسيطرة و ليس كأداة المسيطرة و ليس كأداة السيطرة و اليس كأداة السيطرة و اليس كأداة السيطرة و بين اليوب الإشارة مكونهم مواطنين يجب أن يمتنعوا عن عجور (الخط الأحمر) و من ثم الفصل بينهم و بين الموتهم في الضفة الفريية (غير المواطنين) ، الذين يقفون عند (الخط الأحمر) الإسرائيلي ني إطار نضاله من أجل المساواة ، الذي يتضمن تطلما الاقامة دولة فلسطينية مستقلة). ورغم إدراك هذا المسؤول بأن العرب في إسرائيل ليسوا متساوين مع اليهود و يتم الإضرار ورغم إدراك هذا المدؤول بأن العرب في إسرائيل ليسوا متساوين مع اليهود و يتم الإضرار والماخة لمع يوميا من قبل الدولة ومكسساتها فهو يستمر في خطابه بالنسبة للديقراطية والمواطنة المتساوية. هذا الحديث من الكلام الذي يفصل بين العرب الفلسطينيين و إخرائهم في الضفة والقطاع ويحكم السيطرة عليهم بشكل لا يتطلب ثمنا جديا.

افتقاد إسرائيل إلى المواطنة المتساوية ووجود وضع تكون فيه المواطنة العربية أقل بدرجات من المواطنة اليهودية يؤكد وجود نظام فصل (ابرتهايد) في إسرائيل.

وبهنا تفتقد إسرائيل آلي أهم أسس الديقراطية. هذه هي حقيقة أساسية يجب شرحها داخليا و خارجيا حتى يكون بالإمكان تفييرها مستقبلا. ومن أهم نتائج انتفاضة الأقصى في هذا السياق هو قيام بعض المؤسسات الدولية المستقلة أو التابعة للأمم المتحدة بالتدخل لأجل فحص الاعتدا ات الإسرائيلية على حقوق الإنسان الأساسية في الضفة الفربية و قطاع غزة وداخل إسرائيل (داخل الخط الأخضر)، و قد تكون هذه المحاولات المحدودة بداية لتدخلات أكثر جدية في المستقبل ، بشأن الوضع في الضفة والقطاع وداخل إسرائيل نفسها. هذا التدخل

في حال مجاحه سوف يكون خطوة مهمة جدا على طريق تحقيق التطلعات الفلسطينية بإقامة دولة في الضفة والقطاع من جههة ، وتحقيق المساواة للسواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل في دولة ديقراطية.

الانتقادات المالية لمنصرية إسرائيل

أولا: تقرير منظمة حقرق الإنسان

تص التقرير الستري للبنظمة عام ٢٠٠٠ م :

تولت حكومة جديدة برئاسة إيهرد باراك مقاليد السلطة في إسرائيل يوم ٦ يوليو ، بعد الانتخابات العامة التي أُجرِبّت في ١٧ مايو لاختيار أعضا - الكنيست و رئيس الوزراء . ووعد بعض الوزراء الجدد بالتصدي لقضايا حقرق الإنسان في المناطق الخاصمة للسيطرة الإسرائيلية ، با في ذلك التعذيب ، والاعتقال الإداري لفترات طويلة، واحتجاز الرهائن ، وهدم المنازل ، وإلفاء تصاريح الإقامة الدائمة للفلسطينيين في القدس ، والتصيير ضد المواطنين الفلسطينيين في القدس أو التصيير ضد المواطنين الفلسطينيين في المدد . وقضت محكمة العدل العليا بعدم قانونية كثير من الأساليب المعبول بها خلال التحقيقات ، لكنها لم تحظر التعذيب بصورة قاطعة وفي جميع الظروف.

وما برح التمهيز ، الذي يُسارَس على نطاق واسع ويصورة منظمة ضد الأقلبات المرقية والدينية وضد المرأة في قضايا مشل الأحوال الشخصية والإسكان والعسل ، يمثل مشكلة خطيرة. وفي مايو ، قالت وزارة الأمن الداخلي إن أكثر من ٢٠٠ ألف امرأة في إسرائيل ، أي واحدة من كل سبع نساء ، تعرضن لصنوف من العنف.

وقد أصدرت للحاكم بعض الأحكام التي تبعث على التفاؤل في قضايا تؤثر على حياة اليهود غير الأرثوذكس ، إلا إنها أحجمت على وجه العموم عن تحدي القوانين والمارسات التي تنظوي على قييز. ومن ذلك أن محكمة العدل العليا أقرت ، في حكمها الصادر يوم ٢٦ نوفيير ما ١٩٩٨م ، بأن (الطوائف الدينية العربية لا تتستع بالمساواة في توزيع مخصصات الميزانية بوزارة الشؤون الدينية)، لكنها امتنعت عن البت فيما إذا كان القانون الإسرائيلي يضمن حق المساواة . وكانت الوزارة في عام ١٩٩٨م قد خصصت ١٩٨٠م / من ميزانيتهها للمسلمين والدوز مجتمعين ، رغم أنهم يشكلون ما يقرب من ٢٠٪ من السكان.

وقد طلب المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل (عدالة) من المحكمة أن تعلن بطلان بنرد من قانون الميزانية الذي أصدره الكنيست لتعارضها مع مبدأ المساواة، وتخصيص الموارد وفيقياً للنسبية الشربة التي تمثلها كل طائفة من مجمل السكان. ورأت المحكمة أن الإصلاح الذي يطالب به المركز أكثر عمومية عا ينبغي ، لأنه لم يقدم تقديراً تفصيلياً ومستقلا لاحتياجات الطوائف ، وقالت إن مقدمي الدعوى لم يبرهنوا على وجود تفرقة جوهرية. واستمر العيمال الأجانب والفلسطينيون بعملون في ظروف سيئة ، فنشيجة لضعف القوانين وعدم تنفيذها بصورة حازمة، لم يحظ المحال بضمانات تحميهم من استغلال أصحاب المحل ومقاولي توريد العمال. وفي ١٩ يوليو ، هدد سفير تايلاند بوقف استقدام العمال التايلانديين للمسل في المزارع الإسرائيلية ما لم يحصلوا على الحد الأدني للأجور. وقبال إن هناك نحو ١٧٠٠ تايلاندي بمملون بالزراعة ولهم مستحقات لذى أصحاب العمل تُقدر بنحر ٣٠ مليدن دولار، نظراً خصولهم على أجور تقل عن الحد الواجب. وفي يوليس ، أمرت المحكمة العليا وزارة الداخلية بعرض الأجانب المحيوسين انتظارا للترحيل على أحد القضاة خلال ١٤ يوماً ، لكن هذا الحكم لم يكن قد نُفذ حتى أواثل أكتوبر. وكان الحكم يهدف إلى منع احتجاز المسال المهاجرين الذين ينتظرون الترحيل لفترات طويلة دون مراجعة قضائية. وفي ١٧ أكتوبر، أعلن وزير الداخلية ناتان شارانسكي أنه أنهى تطبيق ما يُسمى سياسة (مركز الحياة) ، التي تُلغَى عِقتضاها تصاريع الإقامة للفلسطينيين المقيمين في القدس الشرقية الذين بمجزون عن تقديم الوثائق الكثيرة اللازمة لإثبات أن (مركز حياتهم) يقع داخل حدود بلدية القيس. وفي سيتسبر ، عدلت وزارة الداخلية إحصاحا للفلسطينيين الذين ألفيت حقوق إقامتهم في القدس برجب هذه السيناسة ، فزادت المدد إلى ٢٧٢١ في الفشرة من يناير ١٩٩٦ م إلى إبريل ١٩٩٩م . وذكر المركز الفلسطيني لمصادر حقوق الإتسان والمواطنة (بديل) ومقره بيت لحم ، أن العدد الإجمالي للفلسطينيين الذين تأثروا بهذه السياسة في تلك الفترة يبلغ ١٠٨٨٤ شخصا ، وذلك بإحصاء أفراد الأسر الذين فقدوا أيضا حق الإقامة نتيجة إلغاء التصاريح. وعلى النقيض من ذلك ، عقدت الحكمة العليا جلسة يوم ٢٧ إبريل لنظر دعوى طعن في إلغاء التصاريع ، وأمهلت مقنمي الطعن ومحامي النولة حتى أغسطس لتـقديم معلومات إضافية وإعداد تقرير مشترك يعرض مواقف الطرفين. لكن الحكومة أخرت تقديم تتريرها، وحتى منتصف أكتوبر لم تكن المحكمة قد بتت في دعوى تطلب إصدار أمر قضائي مؤرَّت عِنم أي إلغاء جديد خقوق الإقامة.

ويعد تنفيذ إعادة الانتشار الجزئي بموجب مذكرة واي ريفر، في ٢٠ نوفمبر ١٩٩٨م ، كانت إسرائيل قارس السيطرة الكاملة أو الجزئية على نحو ٩٠ ٪ من الضفة الغربية ، ٤٠٪ من قطاع غزة ، وكانت السلطة الفلسطينية قارس السيطرة الكاملة على النسبة الباقية. وكان من المقرر، بوجب مذكرة شرم الشبخ ، المرقعة في ٤ سيتمبر ، تنفيذ عمليتي إعادة انتشار أخرين في نوفمبر ١٩٩٩ م ويناير ٢٠٠٠م ، ومن شأنهما زيادة نسبة أراضي الضفة الغربية الخاضعة للسيطرة الكاملة للسلطة الفلسطينية إلى نحو ١٨٪. ومن البنود الأخرى للمذكرة الإفراج على مراحل عن ٣٥٠ من السجناء الفلسطينيين الذين تحتجزهم إسرائيل ، وإقامة (المر الأمن) المزمم الذي يتألف من طريقين للسفر بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وتحديد صهلة مدتها عام للانتهاء من مفاوضات الوضع النهائي. وظلت إسرائيل قارس سيطرة واسعة النطاق وتفرض قيودا على حرية تنقل جميع الفلسطينيين في الضفة الفربية وقطاع غزة. فعلى سبيل المشال، منعت إسرائيل الفلسطينيين المقيسين في الضفة الفربية وقطاع غزة عن لا يحسلون التصاريع التي يصعب الحصول عليها ، من دخول أو عبور إسرائيل أو القدس الشرقية منذ مارس ١٩٩٣م ، وفرضت إغلاق الحدود وحظر التجول بشكل متكرر على البلاات والقرى الخاضعة لسيطرتها في الضفة الفريبة وقطاع غزة. وأدت هذه السياسات إلى إعاقة النشاط الاقتصادي للفلسطينيين وسبل حصولهم على الرعاية الصحية، والذهاب إلى المدارس والجامعات، وزيارة أماكن العبادة وأقراد الأسرة في المناطق الأخرى من الأراضي المحتلة أو في السجون الإسرائيلية. ورغم ادعاء إسرائيل أن الإغلاق إجراء أمنى له ما يبرره، فإن الطابع التمسفي للإجراءات والمعايير الخاصة بإصدار التصاريح ، وتطبيق هذه السياسات دون تييز على جميع السكان ، أحالها إلى عقرية جماعية.

ونشطت إسرائيل في توسيع المستوطنات في غزة والضفة الفريبة (با فيها القدس الشرقية) ، وهي غير مشروعة بوجب اتفاقية جنيف الرابعة (انظر التقرير العالمي لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان لعام ١٩٩٨م) ، بعد توقيع مذكرة واي ريفر في أكتوبر ١٩٩٨م، مراقبة حقاصة إبان انتخابات مايو. فطبقاً لما ذكرته حركة (السلام الآن) الإسرائيلية، أقام المستوطنون الإسرائيليون ٤١ موقعاً استبطائياً جديداً في الضفة الفريبة ، وذلك في الفترة من عام ١٩٩٦م إلى يوليو ١٩٩٩م . واستمر الإنفاق على التوسع الاستبطائي في عهد المكومة الجديدة ، حيث ذكرت حركة (السلام الآن) أن وزير الإسكان إسحق ليفي أصدر حتى ٣٣ سبتمبر عطاطت لإنشاء ٢٥٩٤ مبنى جديداً في مستوطنات بالضفة الغربية.

كما استحرفي عهد الحكومة الجديدة هذم منازل الفلسطينيين المقامة دون تصاريح في الأراضي التي تحتلها إسرائيل وفي إسرائيل نفسها ، وذلك على الرغم عا صرح به وزير الأمن الداخلي شارمو بن عامي في أغسطس ، حيث قال (أعارض بكل ذرة في كياني هذم المنازل) وقالت (الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة) إنه حتى ٢٠ سيتمير تم هدم ٥٠ منزلا على الأقل في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهُدم سبعة منها بعد تولى حكومة باراك السلطة. وفي ٩ سبتمبر أطلق سراح ١٩٩ سجيناً في إطار المرحلة الأولى من مذكرة شرم الشيخ ، ولكن إسرائيل كانت لا تزال تحتجز نحر ١٨٠٠ سجين فلسطيني أدينوا في جرائم (أمنية) ، وذلك طبقاً لما ذكرته (الضمير)مؤسسة رعاية السجين . وأفرجَ عن ١٥١ سجيناً آخر ، منهم ٤٧ من دول عربية، يرم ١٥ أكتوبر. وقال بعض المحامين إن السجناء الفلسطينيين في سجن عسقلان يخضعرن لقيود مشددة على زيارات الأسر، وإن السجناء في جناح الحبس الاتفرادي أضربوا عن الطعام في يونيير احتجاجاً على ظروف السجن. وأضرب السجناء عن الطعام مرة ثانية في أغسطس للاحتجاج على القيود التي فرضتها إسرائيل على فشات السجناء الذين أفرج عنهم في سبتمبر ، إذ استبعدت على سبيل المثال السجناء من القدس الشرقية المحتلة واسرائيل نفسها، وأعضاء حركة (حماس) ومنظمة (الجهاد الاسلامي). والسجناء الذين اتُهموا بقتل إسرائيليين أو إصابتهم بجروح شديدة. وأفرجَ في ١٨ يوليو عن أسامة برهام الذي قضى أطول منة رهن الاعتقال الإداري بأوامر عسكرية. وجاء الإفراج عنه قبيل نظر المحكمة العليا دعوى طعن في احتجازه. وقد ظل برهام محتجزاً منذ نوفمبر ١٩٩٣م باستثناء ١٦ يومأ قضاها خارج السجن في عام ١٩٩٤م . وقد طُلبَ منه أن يدفع كفالة قدرها ٢٠ ألف شبكل إسرائيلي، وأن يثبت حضوره بصفة دورية في مركز للشرطة كشرط للإقراج عنه. وكانت إسرائيل حتى ٢٣ سيتمير لا تزال تحتجز ٢٩ فلسطينيا وهن الاعتقال الإداري بأوامر عسكرية. ورفض مكتب المحامي العام العسكري طلب منظمة (مراقبة حقرق الإنسان) السماح لها بإيفاد مراقبين لحضور جلسات المحكمة العسكرية لنظر استثناف قرارات الاعتقال الإداري في مايو. وبالإضافة إلى المعتجزين بأرامر عسكرية، ظلت اسرائيل تحتجز ٢١ مدنيا لبنانياً كرهانن بموجب القانون المدنى الإسرائيلي. وفي يومي ١٧ يناير ، ٢٦ ماير، واجعت دائرة موسعة بالمحكمة العلياء تتألف من تسعة قضاة ، الحكم الصادر عام ١٩٩٧ الذي يجيز لإسرائيل احتجازهم إداريا (كأوراق للمساومة)، لكنها لم تكن قد

أصدرت قراراها حتى منتصف أكتوبر. وظل تعرض المتقلين للتعليب أثناء التحقيق معهم ، على أيدى أفراد (جهاز الأمن العام)، أمراً متفشياً يُمارس بشكل منظم. وقالت (اللجنة العامة لناهضة التعليب في إسرائيل) ، وهي منظمة مقرها القلس ، إنها قدمت حتى منتصف سيتمير (٥٥ التماساً) لاستصدار أوامر قضائية بوقف التعذيب. وأشارت أنياء أولية الر أن استخدام التعذيب تراجع أو توقف في الأيام التالية لصدور حكم المحكمة العليا في ٦ سيتمبر الذي قضى بأن ضباط (جهاز الأمن العام) لا يجوز لهم استخدام (الوسائل البدنية) ، أي التعذيب ، خلال التحقيق. إلا إن الحكم لم يذهب إلى حد الحظر التام للتعذيب وسوء المعاملة كما يقضى القانون الدولى ، وترك الباب مفتوحاً لممارسي التعذيب للإقلات من المقاب متذرعين بحالة الدفاع (الضروري) التي تنص عليها المادة ٣٤ (١١) من قانون العقوبات الصادر عام ١٩٧٧م ، أو منتظرين صدور تشريع من الكنيست بقان التعذيب وسوء المعاملة. وفي ١٤ سبتمبر قدم أعضاء في الكنيست مشروع قانون يخولُ رئيس (جهاز الأمن العام) إصدار أمر باستخدام التعذيب في الحالات التي يُعتقد فيها أن أحد المشتيد بهم لديه معلومات قد تغيد في منع هجرم وشيك. واستندت المحكمة العليا أيضاً إلى حجة الدفاع (الضروري) في رفضها التماسا طالب بإلغاء ترقية قائد (بقوات الدفاع الإسرائيلية) وبدء إجراءات لمحاكمته. وكان القائد ، الذي لم يُذكّر اسمه وأشير إليه بعبارة (المدعَى عليه رقم ٤) ، قد أطلق النار على أسير مقيد ثم أمر جندياً آخر بأن يطلق النار عليه ثانية خلال هجوم للقوات الخاصة في جنوب لبنان عام ١٩٩٣م. وأسست المحكمة حكمها على تقرير الناتب المام العسكري الذي انتهى إلى أن القائد كان في حالة دفاع ضروري عن النفس بسبب (مسئوليته عن سلامة جنوده)، وتقرير القائد العام (للجيش الإسرائيلي) الذي أوضع أن المدعى عليه رقم ٤ (من أفضل مقاتلي الجيش الإسرائيلي). وقالت المحكمة في حيثيات حكمها (ليس من شأننا كقضاة أن نستعيض بتقديرنا عن تقدير القائد العام)، وألزمت مقدم الالتماس بدفع أتعاب المحاماة وتكاليف القضية.

واستمرت إسرائيل في احتجاز جثني عادل وعماد عوض الله اللذين تعلتهما وحدة من القوات الخاصة للشرطة في ملابسات مريبة في سبتمبر عام ١٩٩٨م ، وفي مارس أصدر (مركز الإعلام الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأواضي المحتلة ~ بتسيلم) ، (مركز الدفاع عن حقوق الأفراد) تقريراً يوثق حالات ٢٧ فلسطينياً آخر على الأقل تحتجز إسرائيل جثثهم

فيعما يُسمى (مقبرة قتلى العفو) ، حيث قال التقرير إن الجئث دُفنت (بأسلوب مهين ومشين) ، ولم يُتخذ إلا أقل القليل من الإجراءات اللازمة لضمان تحديد هُرِية القتلى.

ثانيا: مؤتر دربان لمناهضة العنصرية

لم يكن قرار أمريكا وإسرائيل بالاتسحاب من المؤتمر الدولي لمكافحة العنصرية المتمقد في دربان بجنوب أفريقيا قراراً مفاجئاً بقدر ما كان متوقعاً. فأمريكا منذ البداية أعلنت بأن النائب المساعد لوزير خارجيتها سينوب عن وزير الخارجية الذي لن يشارك في مؤقر قد يوجه لإسرائيل اتهامات لا تليق بكرنها (الابن المدلل) للقوة العظمى في العالم ، وإسرائيل ومنذ البداية كانت تتخبط في قلقها إزاء ما شهدته شوارع دربان من تأييد حاشد للفلسطينين

الاتسحاب الأمريكي الإسرائيلي جاء في أعقاب تصويت ٣٩ مجموعة من أصل ٤٠ يمثلون ما يزيد عن الد ٣٥٠ منظمة غير حكومية من شتى أنحاء العالم في المؤقر الخاص بالمنظمات غير الحكومية لصالح فلسطين. ٣٩ صوت صرخوا (فلسطين حرة) مقابل صوت واحد كان لصالح إسرائيل (وولية نصمتها) أمريكا إلا السلحاب.

المجتمع المدني قال كلمته عالية، واضحة ، وصريحة ، وتجاوز في الوثيقة الصادرة عن مؤتمره حياء الحكرمات، وخشيتها على مصالحها ، وصمتها المشكوك فيه.

وبلا شك ، أثارت وثبقة المنظمات الأهلية لذى الطرفين الأمريكي والإسرائيلي مشاعر قلق وسخط لا حدود لهما ، لأنها ويبساطة عادت بالعجلة للوراء عشرات السنين. فها هو العالم عبر ممثلي منظماته الحقوقية غير الحكومية يوجه لإسرائيل صفعة قوية، ويرفع عالياً لواء القانونين الإنساني والإنساني الدولي، متجرداً من التفاصيل التي تفرضها السياسة والتسييس ، وواضعاً إسرائيل في قفص الاتهام بصفتها دولة قارس التمييز العنصري ، والأبارتهايد ، والإبادة الجماعية، والتطهير العرقي.

ورغم أن محصلة دربان لا تخيف إسرائيل بشيء ما دامت أمريكا معها ، إلا أنّ الإقرار بحقوق الفلسطينيين ويما تنفقه إسرائيل من جرائم ضد الإتسانية بحقهم كانت مستولية لم يف بأعبائها المؤتمون في المؤتم الحكومي وغم كل الصرخات التي انطلقت من آلاف الحناجر قبل وخلال وبعد المؤتم غير الحكومي. من شهد شخصياً فعاليات المؤتم في دربان ، ومن عاش أجواه ، لا يكنه إلا وأن يشعر بالسمادة. عشرات الآلاف من شتى بقاع العالم ، منهم الأسرد ، ومنهم الأبيض، كلهم يهتفون معا لنصرة القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، وما حدث في دربان لا يتعدى كونه محصلة طبيعية لعدالة القضية الفلسطينية وللكم الهائل من الانتهاكات الإسرائيلية وللجهرد الطويلة لشخصيات كثر لم تتوان ولو للحظة عن بذل ما وسعها من عمل جاد وشاق قد يحمل بسيصاً من أمل يجهد لإعادة فتح ملفات القضية الفلسطينية ، كرد منطقي على كل ما تنفذه إسرائيل وقوات احتلالها من جرائم تقشعر لها الأبدان بحق الفلسطينين صغارهم قبل كبارهم.

مؤتم دربان ، انتهى بقررات باهتة، هزيلة ، لم ترق إلى الحد الأدنى من تطلعات الجماهير التي جابت الشوارع طوال فترة انعقاد المؤتم مؤيدة لحق الفلسطينيين المشروع في الدفاع عن أنفسهم ، ومندة بالجرائم الإسرائيلية المنصرية. وأمام ما تمخض عنه المؤتم الحكومي في دربان من وثيقة تنادى الموقعين عليها بألا ينسوا المحرقة ، مكتفين بإشارة خجولة لمعاناة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الأجنبي ، يبدو وللوهلة الأولى بأن منطق القرة والهيسنة والمسالح المشتركة مجسداً بأمريكا والغرب ، هو المنطق المنتصر. أما المتأمل للوقائع ، فسيدرك بأن ما حدث لم يكن نصراً للفرب ، بقدر ما كان نصراً للضعفاء ، الذين كشفوا كل عورات أمم حدث لم يكن نصراً للغرب ، يقدر ما كان نصراً للضعفاء ، الذين كشفوا كل عورات أمم حولت المؤتم من مؤتم لمكافحة العنصرية إلى مؤتم لمصافحتها رغم كل ما يدعونه من تحضر وساواة ودعوقواطية.

لم ينل الفلسطينيون مثلهم مثل الأفارقة الذين عانوا من العبودية والرق ، كل ما قنوه من المؤقر الذي خرج بنتائج لا يمكن إلا وأن توصف بالسلبية ، أما النصر الحقيبقي فيمكمن في صرخات آلان المنظمات غير الحكومية التي اخترقت حاجز صعت الحكومات والمجتمع الدولي ليترده صداها في الشوارع ومحمل لواحا عشرات الآلاف عن يؤمنون بالعدالة والمساواة في شتى أنحاء العالم.

ثالثا: تقد بريطاني لعنصرية إسرائيل

في الوقت الذي كانت فيه قمة شرم الشيخ منعقدة للبحث عن الحد الأدنى المطلوب لتهدئة الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة من أجل تهيئة الأوضاع للمردة إلى مفاوضات السلام وسط مخاوف دوائر شعبية عربية عديدة من أن تكون مجرد محاولة أميركية إسرائيلية لإجهاض الانتفاضة من ناحية راجهاض القمة العربية المرتقبة من ناحية أخرى كانت هناك حاجة للتذكير بالهدف الكبير لنصال الحركة الوطنية الفلسطينية والشيء المهم ان هذا التذكير لا يأتي من طرف عربي وإقا في افتتاحية نشرتها صحيفة الاويزيرقر الأسبوعية البريطانية.

قالت الصحيفة:

لو أن الفلسطينيين كانوا سودا لكانت إسرائيل اليوم دولة معزولة خاضعة لعقوبات اقتصادية تقود فرضها عليها الولايات المتحدة الأميركية ولكانت النظرة إلى إجراءات استغلالها للضفة الفربية وبناء المستعمرات اللاشرعية على أراضيها نوعا من تطبيق التمييز المنصري يجري في ظله حصر وجود المواطنين الأصليين في جزء صغير من أراضى بلادهم يخضع للنفوذ الأجنبي وإدارة الاحتلال بينما يحتكر البيض موارد المياء والكهرباء تماما كما حدث للسود في جنوب أفريقيا ومن ثم فان معاملة إسرائيل للفلسطينيين تعتبر تمييزا صارخا ضده خاصة في مجالات الإنفاق على الإسكان والتعليم وبجب الإقرار بأنها فضبحة أخلاقية أيضا.

ثم تستمر الصحيفة فتقول :

إنه من نتائج حالة العنف الحالية في الضفة الغربية أن العالم بدأ يتعرف على حالة الظلم غير العادي التي يعاني منها الفلسطينيون على يد إسرائيل رغم أن إسرائيل تحاول تقديم غير العادي التي يعاني منها الفلسطينيون على يد إسرائيل رغم أن إسرائيل تعاولاتها لصنع السلام بواسطة الهجوم الفلسطيني الذي يديره ياسر عرفات لكن مسئولية إنهاء الكراهية المقيتة بين الطرفين تقع على عاتق الطرف الأقوى ومع ظهور نشائع أحداث العنف ووقوع مشات من الضحايا شهداء وكثيرين آخرين من الجرحى ومقتل عدد قليل من جنود الاحتلال فليس هناك في شكل توازن القرى.

وتضيف الاقتتاحية هناك أيضا سكان إسرائيل الفاضيون الذين يرحدهم الحوف والبأس ويشعرون بأن ترجيه الانتقادات إليهم بعيد عن العدالة فهم يقولون: انهم وقعوا اتفاق سلام أوسلو قبل ٧ سنوات كما أن باراك عرض تنازلا جزئيا عن القدس الشرقية في كامب ديفيد من اجل التوصل إلى تسوية نهائية كما أنه كانت هناك حركة للاعتراف بفلسطين كدولة مستقلة لكن ذلك كان مرفوضا وعاد عرفات لإثارة الفلسطينيين لكن اتفاق أوسلو قام لتحقيق ميزات لإسرائيل في الاحتفاظ بالأرض والحصول على السلام ولو وافق عرفات على ذلك لكان زعيما متهاونا في حق شعبه ومن ثم فإنه رجد نفسه محصورا بين شريك سلام متشدد وشعب يتشكك في قدرته على إدارة المفاوضات ويرى فيه أداة للسياسة الإسرائيلية لان المستوطنين استمروا في توسيع المستعمرات التي أقاصوها في الضفة الغربية.

وشددت الصحيفة البريطانية القول :

بأن ذلك لا يكن أن يوفر الإسرائيل شرعية في الأمد الطويل بمنطقة الشرق الأوسط فضلا عن انه يهدد استصرار وجودها في المستقبل فلم تكن زبارة آربيل شارون (زعيم حزب الليكود) إلي المسجد الأقصى يوم ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠م ، هي التي فجرت حالة العنف الحالية وإغا قيام الجنود الإسرائيليين بقتل العديد من الفلسطينيين في اليوم التالي وإصابة عدد آخر اكبر منهم وذلك في إجراء قعمي محسوب يتحمل أبهود باراك الذي يدعو نفسه بلقب (صائع السلام) مسئوليته.

ثم اختتمت الصحيفة افتتاحيتها بالقول:

إنه في خطة المواجهة الحقيقية الحالية بجب على إسرائيل أن تعترف بقيام دولة فلسطينية حقيقية لان البديل لذلك هو نشوب حرب شاملة ويجب عليها تفكيك مستعمراتها غير الشرعية من الضفة الفريية وتعمل من اجل بناء الثقة المتبادلة مكانها وفق جدول زمني في فترة انتقالية محددة من اجل تهدئة النفوس وتعمل أيضا على إقرار سياسات منضبطة تتماشى مع التمسك بعدالة التوراة لان ذلك وحده هو الذي يوفر لإسرائيل مخرجا من هذه الأزمة.

ورحبت الصحيفة بعودة الاتحاد الأوروبي مرة أخرى وبسرعة إلى الساحة وشددت على انه يجب أن يعلن استقلالية موقف عن الولايات المتحدة الأميركية التي تتخذ موقف مؤيد دائما لأي إجراء تتخذه إسرائيل بعد أن اتضحت قوة الصوت الانتخابي اليهودي في تحديد من يتولى الرئاسة في البيت الأبيض خلال انتخابات عديدة ، لكن مع احتمالات ارتفاع أسعار النفط بسبب مخاطر عدم الاستقرار في الشرق الأوسط بشكل يزعج الدول الأوروبية والغربية جميعا وتصاعد التأييد الذي يتمتع به الفلسطينيون في العالم العربي وما وراح كل ذلك يجب ألا يجعلنا نقف مشدوهين ذاهلين ونحن نرى ما يحدث حرانا :

(إن سياسة العنصرية الإسرائيلية لا يُكن اللفاع عنها ويجب إدانة هذا التمبيز العنصري في صورته الحقيقية الواضحة لائه حتى يترقف وينتهي ستظل احتمالات استمرار الكراهية والعنف قائمة).

رابعا: تقد أسياتي لإسراتيل

لأول مرة منذ استتباب العهد الديقراطي الأوربي في أسبانيا.. شهدت وسائل الإعلام الأسبانية تحولا خطيرا في خطاب كبار المفكرين والإعلامين الأسبان وبشكل غير مسبوق.

ققد تحدث الكاتب الصحفي الكبير (خسوس دل ألبوثو) صبيحة أحداث الأقصى الشريف الدامية - في القناة التلفزيوتية الخامسة قائلا: (إن إسرائيل هي الدولة الرحيدة في المالم التي تتمتع بحصانة عالمية، فهي تفعل ما يحلو لها دون أن يجرؤ أحد حتى على الاعتراض ، ولقد ذهبت في تاديها بعيدا، وبعيدا جدا هذه المرة وهرشي، يجب أن يتوقف).

كما تحدث صحفي ومحلل سباسي آخر هو (خسوس كارنيثيرو) فقال:

(لو أن أية دولة أخرى ارتكبت هذه المجزرة وقتلت ذلك الطفل في حضن أبيه، كما فعلت إسرائيل : لتسحرك مسجلس الأمن وطف شسسال الأطلسي، والأسطول الأسريكي في البحر المجاور، وجمسيع منظمسات حقوق الإنسسان في الصالم.. وأنا أسسأل حتى متى سسيدوم هذا الحالاً).

كذلك تجرأت إحدى كبار الصحفيات الأسبانيات وقالت:

(يجب أن نتحلى بالجرأة الكافية ، ونعبر عن آرائنا فيم تفعله إسرائيل ، والذي لا يخرج عن كونه كما وصفته مذابح نازية خالصة ضد الشعب الفلسطيني).

وقد انعكست هذه الروح الجديدة في الإعلام الأسباني في جميع الصحف الأسبانية التي اهتمت وعلى صفحاتها الأول بالمنبحة التي تجري على أوض الأقصى الشريف.

وقد نشرت صحيفة الباييس للبروفيسور المستعرب (باثكيث مونتالبان) مقالا خاصا صبيحة مقتل الطفل (محمد الدرة) بعد تعتيم إعلامي على أفكاره وصوته وقلمه دام خمسة عشر عاما يقول فيه:

لقد كان من الكافي أن يتواجد الخبيث العتيق (شارون) في ساحات مساجد القدس حتى تنقطع تلك الخطوات المتمشرة نحر السلام ، تاركة الطريق مزروعة بما عُهد من دما ، وجثث، وهى أشياء معتادة ومعروفة في تاريخ الجزال صاحب مذابح لبنان الشهيرة ، وأضاف لقد عرف شارون وبالضبط ومن خلال حسابات دقيقة كيف يفجّر سنوات طويلة من الجهود المضنية، ورعا سنوات مقبلة كثيرة ، خاصة في هذه الفترة بالذات حيث يعرف الجميع ودون استثناء أن المصلة العربية الإسرائيلية لاحل لها ، ولاحتى لو افترضنا جزافا أنه بالإمكان في يوم ما أن تقوم الولايات المتحدة بإصدار قرار تخنق فيه الاقتصاد الإسرائيلي ، فان شارون سيبقى صوتا نشازا مخالفا للجميع ، بقناعات عجوز متقاعد يحتاج إلى رائحة الدم الإنساني ليمنع حياته ووجوده معنى.

لكن البروقيسور لطف هجومه العاتي هذا بالقول:

ومن وراء شارون يقف التعصب والتطرف المقيتين ، والمتطوعون من التطرفين العبرائيين المختارين من (شعب الله المختار) ، مع أمثالهم من العرب الذين يعتقدون جازمين أنهم ليسوا أقل اختيارا وتجزا من قبل الله.

الحكومة الأسبانية تهاجم إسراتيل لأول مرة

وقد تُوج هذا التحول غير المسبوق في السياسات الإعلامية الأسبانية بمفاجأة تركت وسائل الإعلام نفسها في حالة ذهول ، حيث فاجأ رئيس الحكومة الأسبانية (خوسه ماريا أثنار) الرأي العام الأسباني ووسائل إعلامه المضبوطة بشكل شبه كامل من قبل اللوبي اليهودي محدود الفاعلية في الساحة السياسية الأسبانية بوقف جديد يختلف جذريًا عما عُهد من قبل المحكومات الأسبانية الحديثة فيم يتحلق بالصراع العربي الإسرائيلي ، إذ صرح في مؤقر صحفي عقد مساء السبت ٧ من أكتوبر ٢٠٠٠م ، بأنه يعتبر إسرائيل المسؤولة الوحيدة عما يجرى اليوم في الأرض المقدسة ، وأضاف قائلا:

(إن حكومته ستقف بكل ثقلها لدعم القضية الفلسطينية التي تقشعر الأبدان لما يعانيه شبابها وأطفالها).

وجاءت هذه التصريحات بحضور رئيس الحكومة البرتفالية ، ورئيس السلطة الفلسطينية الذي كان يقوم بزيارة إلى أسبانيا ، لإجراء مشاورات سياسية على هامش المنتدى الأوسطي الذي يبحث هذا العام في قضايا الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، والذي يعقد في جزيرة (ماجوركا) البيضاء المتوسطية.

وكان رئيس الحكومة الأسبانية قد عبرٌ في نفس المُؤثّر الصحفي عن غضبه الشديد بسبب تخلّف وزير الخارجية الإسرائيلي شلومو بن عامى السفير الإسرائيلي السابق في أسبانيا عن حضور هذا المُؤثّر، الشيء الذي جمل (أثنار) يوجه انتقادا عنيفا لباراك فقال: (كان ينبغي أن يتم تفادي التحرش والإثارات التي توقد فيما بعد مشاعر الانتقام والمقاومة)، وأضاف:

(يجب أن نسجل ثهوت واستمرار الرغية في السلام لدى الفلسطينيين ، وهذا هو الدليل.. إن السيد عرفات يجلس الأن إلى جانيي).

بأن موقف رئيس الحكومة كان غير متحفظ ؛ ثم صبَّت الماء على القضية التي لفلفت بجنع إعادة نشر تلك التصريحات.

وقد كانت صحوة الضمير الاستثنائية هذه لاقتة للنظر لسببين رئيسيين:

أولهما: أن أسبانها ما كانت لتتجرأ على هذا الموقف لولا ارتكازها الكامل على مواقف أوربية مشابهة، خاصة وأنها ما زالت دولة غير فاعلة على مستوى السباسات الدولية في إطار الاتحاد الأوربي.

وثانيهما: قدرة الرقفة العربية الموحدة على إحداث تغيير مذهل في المواقف السياسية والإعلامية العالمية.

إن تأثير البيئة العسكرية على الديقراطية المزعومة في إسرائيل تأثيراً يفوق الوصف نتبجة النجاح الذي حققه شارون في الحصول على تأييد الشارع الإسرائيلي وتحييد الرأي العام ووسائل الإعلام في التأكيد على أن مخطط شارون للقضاء على الانتفاضة هي في الأساس مواجهة ما يسمى (بفقدان قدرة إسرائيل على الردع) ، وأن الحرب الحالية هي حرب الشعب اليهودي ضد الشعب الفلسطيني ويذلك تم القضاء قاماً على المعارضة الديقراطية ، ومن الصعب الحديث عن حكومة ديقراطية بدون معارضة ديقراطية.

إن فكرة المواطنة في إسرائيل مبنية على مبدأ التمييز التعويضي لفائدة اليهود . وهذا المبدأ يقوض واحداً من المرتكزات الأساسية للديقراطية ، ونعنى به تسبارى المواطنين أصام

التعليم والعدالة وقرص العمل والحريات القردية والجماعية. علاوة على أن وسائل الإعلام الإسرائيلي عملت كممثل عن الغالبية اليهودية وليس كأداة قتل جميع المواطنين من عرب ويهود .

كما أن تفطية الأحداث تثبت أن وسائل الإعلام لم تعمل من اجل الحد من استخدام السلطة الإسرائيلية للقوة المفرطة إنما على العكس من ذلك فقد تبنت مواقفها الرسمية بدون أي معارضة.

والبطال الآن ... ٢

أين الديقراطية في إسرائيل التي تصف نفسها يها . هل هي ديقراطية حقيقية ؟ أم ديقراطية مزعومة ؟ إن إسرائيل ليست دولة ديقراطية بأي معبار حقيقي !!

المعتريات

المفحا
هـــــــــــ :
ملامة :
لفصل الأول : نشأة دولة ١٩٤٨م :
تشأة السهيرتية - وهد بظرو ١٩١٧م - الإنتناب البريطاني ١٩١٧ - ١٩٤٨م
لفصل الثاتى : الحياة السياسية داخل إسرائيل : ٥٣
تطام الشكم في إسرائيل - الأحزاب الإسرائيلية - القوى السياسية في إسرائيل
لقصل الثالث : طبيعة العنصرية الإسرائيلية والاستيطان اليهبودي :
طبيعة المنصرية الإسرائيلية – الاستبطان البهردى
لقصل الرابع : النيقراطية في إسرائيل :
إما دولة ديقراطية راما دولة يهروية - البيئة المسكرية والنيقراطية الزعومة

الكاتب في سطور

بكالوريوس العلوم المسكرية ١٩٩١

ماجستير العلوم المسكرية 1974

زمالة كلية الحرب العليا ١٩٨٥

دكتوراه الفلسفة في الإستراتيجية القرمية

رئيس أركان الجيش الثاني المناتي .

رتيس أركان سلاح المشاة .

مدير كلية القادة ر الأركان .

مدير أكاديية ناصر المسكرية العلياء

رئيس قطاع نظم الملومات المغرافية عركز معلومات مجلس الوزراء.

خبير إستراتيجي قدم للمكتبة العديد من الكتب و الدراسات المختلفة.

حاصل على عند من الأوسمة والأتواط آخرها وسام الجمهورية .

رقم الإيداع ٢٠٠٢/٤٨٥٨ الترقيم الدولي 6 - 877 - 322 - 977

دار روتايرينت للطباعة ت: ٧٩٥٢٣٦٢ - ١٩٤٠ ٧٩٠

ار روتابرینت للطباعة ت : ۲۹۵۲۳۹۲ مهندس / یوسف عز

٥٣ شارع نوبار - باب اللوق





09 4 53

Eir

للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES